وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945- قالمة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

قسم العلوم الإقتصادية

Département des sciences économiques

مطبوعة بيداغوجية:

محاضرات في مقياس :

قانون النقد والقرض

موجهة لطلبة السنة الثالثة علوم اقتصادية

تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد:

الدكتورباهي موسى

السنة الجامعية 2024/2023

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
فهرس المحتويات	**I**
قائمة الجداول	**III**
قائمة الأشكال	**IV**
قائمة الملاحق	**IV**
قائمة المختصرات	**V**
مقدمة	**أ**
المحور الأول: مدخل للنظام النقدي	**01**
أولا: مفهوم النظام النقدي	**01**
ثانياً: مكونات النظام النقدي	**04**
ثالثا: أنواع النظم النقدية	**05**
رابعا: مكونات هيكل النظام المصرفي	**05**
خامسا: الوظيفة المالية النقدية والإدخارية	**07**
سادسا: المؤسسات المالية النقدية(المصرفية) و غير النقدية (غير المصرفية)	**07**
سابعا: أهمية ودور الوسطاء الماليين المصرفيين وغير المصرفيين	**08**
المحور الثاني: أبعاد العلاقة بين إصلاح النظام النقدي وإصلاح النظام الاقتصادي	**10**
أولا: علاقة استقرار للنظام النقدي باستقرار النظام الاقتصادي	**10**
ثانيا: دور إصلاح النظام النقدي في تحقيق أهداف النظام الاقتصادي	**11**
ثالثا: مبررات التوافق بين الإصلاح الاقتصادي والإصلاح النقدي	**15**
المحور الثالث: نهج تمويل الاقتصاد : اقتصاد الإستدانة و اقتصاد السوق المالي	**18**
أولا: التمييز بين اقتصاد الإستدانة واقتصاد السوق المالي	**18**
ثانيا : نموذج اقتصادات السوق المالي	**23**
ثالثا: التحوّل إلى اقتصاد السوق المالي	**26**
المحور الرابع: تطور النظام النقدي الجزائري خلال الفترة الاستعمارية	**30**
أولا: لمحة حول نشأة البنوك المركزية في العالم	**30**
ثانيا: تطور النظام النقدي في العهد الإستعماري	**31**

ثالثا: الوكالات و فروع البنوك والشركات المالية الفرنسية والاجنبية الناشطة في الجزائر	**33**
رابعا: الدور الأساسي للنظام المصرفي خلال الحقبة الاستعمارية	**34**
المحور الخامس: مراحل تطور النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (1962-1988)	**36**
أولا: استرجاع السيادة على النظام المصرفي (1992-1966)	**36**
ثانيا: التأميم وإعادة تنظيم شبكة النظام المصرفي (1966-1970)	**38**
ثالثا : تنظيم وتمويل الاقتصاد المخطط (1970-1980)	41
رابعا: إعادة هيكلة القطاع المصرفي والإصلاحات الأساسية (1980 -1985)	45
خامسا: الإصلاحات البنكية خلال الثمانينات: إصلاح 1986 و1988	47
المحور السادس: قانون النقد والقرض90-10"LMC"	55
أولا: تعريف ومفهوم القانون 90-10	55
ثانيا: دوافعه وأهدافه العامة	56
ثالثا: محاور وأبعاد قانون النقد والقرض "LMC"	57
رابعا: مبادئ ومقومات قانون النقد والقرض	42
خامسا: أثر قانون النقد والقرض 90/ 10 على النظام المصرفي	60
المحور السابع: انعكاسات قانون النقد والقرض على هيكل النظام المصرفي	44
أولا: ديناميكية التماسك التنظيمي والهيئات التنظيمية	44
ثانيا : أدوات وآليات التنظيم وفق ق ن ق 90-10	47
ثالثا : الإشراف الجديد على النظام المصرفي في إطار ق ن ق 10/90	50
رابعا: تجديدات قانون النقد والقرض على النظام المصرفي الجزائري	74
خامسا: الجهاز المصرفي ومشكلات التحول إلى اقتصاد السوق المالي	80
سادسا: مظاهر ضعف وهشاشة النظام المصرفي الجزائري	82
المحور الثامن: التعديلات النقدية على قانون النقد والقرض خلال الألفية الجديدة	85
أولا: الظروف والدوافع العامة	85
ثانيا: تعديل سنة 2001 (الأمر الرئاسي المؤرخ في 27 فيفري 2001)	85
ثالثا: تعديل سنة 2003 (الأمر 11/03) المؤرخ في 23 أوت 2003	87
رابعا: تعديل سنة 2004: الأمر 10/04	90
خامسا: تعديلات 2008	90
سادسا: تعديلات2009	91
سابعا: تعديلات 2010	93

ثامنا: تعديلات سنة 2017: (تعديل الأمر الرئاسي مؤرخ في 26 أوت 2003)	94
تاسعا: وجهات نظر الخبراء حول التعديلات النقدية وجدواها	96
عاشرا: مشروع إصلاح القانون النقدي والمصرفي 2023- المؤرخ 21 جوان 2023	98

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مميزات النظام النقدي في النظم الاقتصادية المعاصرة	12
02	ملخص سياسات الإصلاح الاقتصادي من منظور نقدي	14
03	ملخص مقارنة بين التمويل المؤسساتي والتمويل السوقي	28
04	مقارنة بين اقتصاد الإستدانة و اقتصاد السوق المالي	29
05	الوكالات، فروع البنوك والشركات المالية الفرنسية والأجنبية الناشطة في الجزائر	33
06	الودائع لدى المصرف (مليون دينار)	39
07	ملخص عملية تأميم البنوك في الجزائر	41
08	توزيع النقود الورقية - النقود الكتابية (%)	53
09	أبعاد قانون النقد والقرض 90-10	58
10	البنوك العمومية العاملة في الجزائر	76
11	البنوك الخاصة و الأجنبية العاملة في الجزائر	77
12	المؤسسات لمالية المتخصصة العاملة بالجزائر	78

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	النظام النقدي وعلاقته بالمحيط	02
02	موقع النظام المصرفي (علاقة النظام بالمحيط)	06
03	هيكل النظام المصرفي الجزائري (1963-1967)	40
04	الهيكل التنظيمي للجهاز المصرفي والمالي الجزائري	47
05	الهيكل التنظيمي للجهاز المصرفي والمالي في الجزائر(على ضوء إصلاح 1986)	54
06	هيكل النظام المصرفي الجزائري بعد صدور قانون النقد والقرض	83
07	الهيكل التنظيمي النظام المالي المصرفي الجزائري على ضوء ق ن ق	84

قائمة الملاحق

الرقم	الصفحة	العنوان
01	أنواع العملات المعدنية الجزائرية المسكوكة في ولاية الجزائر العاصمة في الفترة من 1144 إلى 1240 (1731-1824)	107
02	العملات الفرنسية التي أدخلت في الجزائر من 1830 إلى 1848	108
03	نصوص قانون النقد والقرض 90-10	109
04	نصوص تعديل سنة 2003 (الأمر 11/03) المؤرخ في 23 أوت 2003	132
05	تعديل قانون النقد والقرض 2017	153

قائمة المختصرات

الرقم	المختصر	المختصر باللغة الأجنبية	معنى المختصر	الشرح الأجنبي
01	ن. ن	MS	نظام نقدي	monetary system
02	ن م ج	SBA	النظام المصرفي الجزائري	système bancaire algérien
03	ب. م .ج	BCA	البنك المركزي الجزائري	banque centrale algérien
04	ب ج	BA	بنك الجزائر	Bank of algeria
05	خ.ع	TP	الخزينة العمومية	Trésor Public
06	دج	DA	الدينار الجزائري	Dinar Algérien
07	م و ض	PNC	المخطط الوطني للقرض	Plan National de Crédit
08	ق.ن.ق	LMC	قانون النقد والقرض	loi sur la monnaie et le credit
09	م ن ق	CMC	مجلس النقد والقرض	Conseil de la Monnaie et du Crédit
10	ل م	CM	اللجنة المصرفية	Commission Bancaire

مقدمة:

عملت الجزائر منذ تحقيق إستقلالها السياسي على بناء جهاز مصرفي ومالي يتماشى وأهداف التنمية الإقتصادية واعتمدت في ذلك على العديد من الإصلاحات، ونتيجة للظروف والأزمات الدولية- النفطية خاصة- تأثر مشروع التنمية وانعكس ذلك في جملة الإختلالات النقدية والمالية والاقتصادية وأدى ذلك في انحراف مسار التنمية عن الهدف المخطط له ما تحتم على السلطات التوجه نوح الإصلاحات الشاملة بهدف إرساء قواعد السوق الليبرالي.

وقد شهد القطاع المالي والمصرفي أولى الإصلاحات الجذرية بإعتماد **قانون النقد والقرض** بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، والذي شمل ذلك العديد من الإجراءات والسياسات لتحديث وتنظيم النظام المصرفي والمالي. كما ظهرت أفكار وإجراءات جديدة قائمة على إعادة هيكلة وإصلاح المنظومة المصرفية والمالية والأخذ بمبدأ العولمة المالية مع مطلع الألفية كجزء متكامل ومندمج مع برنامج الإصلاح الإقتصادي الشامل الذي تبنته الجزائر بدعم من المؤسسات الدولية، وشملت عدد من التوجهات التي يتوجب على القطاع المالي والمصرفي تنفيذها لمواجهة إحتياجات تمويل القطاع الاقتصادي والسير على أسس تجارية داخل بيئة تنافسية تستجيب لمقتضيات السوق واندماج الاقتصاد الجزائري في العولمة الاقتصادية. وفي هذا السياق يحاول هذا المقياس الإجابة على التساؤل التالي:

هل مكّن قانون النقد والقرض الجزائر من التحول من اقتصاد الاستدانة إلى اقتصاد السوق المالي؟

يمكن تجزئة الإشكالية إلى عدة تساؤلات فرعية:

- ماهي خصائص النظام المصرفي والمالي الجزائري ومراحل تطوره؟
- ما هي أبرز الإصلاحات النقدي والمالية قبل صدور قانون النقد والقرض؟
- ما هي دوافع وظروف صدور قانون النقد والقرض؟ وماهي مضامينه وأبعاده؟
- ماهي انعكسا ت قانون النقد والقرض على هيكل النظام المصرفي الجزائري؟
- ما هي دوافع تعديلات قانون النقد والقرض وجدواها؟

لقد تم إعداد هذه المطبوعة لتتناسب والمتطلبات الأساسية للدراسة في هذا التخصص " اقتصاد نقدي وبنكي "، وقد حاول المؤلف سد الفجوة المعرفية للطالب من خلال التطرق إلى العديد من المفاهيم ذات الصلة بالمقياس مع تبسيط المفاهيم مع الإقتداء بالمقرر التعليمي للمقياس. تضمنت هذه المحاضرات أحدث النصوص التشريعية والتنظيمية الجزائرية ذات الصلة بموضوع النقد والقرض، ، مركزة على الجوانب القانونية والتنظيمية، من خلال التطرق إلى عناصر النظام النقدي ووظائفه، وأهمية

ومبررات الإصلاح النقدي وعلاقته بالإصلاح الاقتصادي كمقدمة لفهم قانون النقد والقرض دوافع وأهداف صدروه، والتي كان أبرزها انتقال الاقتصاد الجزائري من نهج اقتصاد الإستدانة الذي ميزته مرحلة تخطيط التنمية إلى اقتصاد السوق المالي، واستعراض التطور التاريخي للنظام النقدي والمصرفي الجزائري والإصلاحات النقدية التي خبرها وتقييم المرحلي لها ، والتعديلات النقدية على قانون النقد والقرض التي افرزتها مرحلة جديدة من التطورات الاقتصادية والمالية التي شهدها الجزائر والتي استدعت ضرورة تعميق الإصلاحات وتكييف المنظومة الوطنية مع التطورات العالمية ولاسيما الإندماج في الاقتصاد المعولم .

اعتمد المؤلف على العديد من مصادر البحث البيبلوغرافي منها الكتب العلمية المتعلقة باقتصاديات النقود والبنوك، والمقالات العلمية المحكمة بالإضافة إلى العديد من الرسائل والأطروحات العلمية غير المنشورة، مع تدعيم المحتوى النظري بالتحليل البياني، من خلال الجداول والرسوم الإيضاحية.

- **دليل المادة التعليمية Syllabus**
- **السداسي الخامس**
- **اسم الوحدة: وحدة التعليم الاستكشافية**
- **اسم المادة: قانون النقد والقرض**
- **الرصيد: 02**
- **المعامل: 01**
- **مضمون المادة:**
- نظرة تاريخية (قانون النقد والقرض) التركيز على اهم المستجدات المتعلقة بقانون النقد والقرض.

المؤلف: باهي موسى

المحور الاول: مدخل عام للنظام النقدي

تمهيد:

تلعب النقود دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي، دوراً يجهل غير المختصين كثيراً من جوانبه، ويعود هذا إلى أن النقود ظاهرة معقدة مندمجة في نظام مالي مُعقد، فكان لابد لظهور النقود وتطورها عبر الزمن من آليات ونظم قانونية واقتصادية تضبطها خاصة من جانب الشكل الموحد، طرق إصدارها وإبطالها، بالإضافة إلى القوة الشرائية لها وتحويلها إلى عملة أخرى والمؤسسات المصدّرة لها والأسواق التي تتداول فيها، فكل هذا كان بحاجة إلى نظام يدير هذه العمليات والذي يطلق عليه اليوم النظام النقدي. فما هو النظام النقدي وماهي وظائفه ومكوناته وأنواعه؟ وهذا ما سيتطرق المحور الأول.

أولا: مفهوم النظام النقدي:

قبل التطرق إلى تعريف النظام النقدي لابد من البحث في ماهية **النظام** بشكل عام، ومن تم مفهومه الاقتصادي والنقدي.

1) النظام 'system': مصطلح " النظام "يأتي من الكلمة اللاتينية"systēma "، يعني مكون"composition " أو هيكل من عدة أجزاء أو أعضاء. فالنظام هو مجموعة عناصر تشكل بمجموعها كلاً واحداً مع بعضها البعض حيث يرتبط كل عنصر بالآخر. بالتالي أي عنصر ليس له أي ارتباط بأحد عناصر النظام لا يمكن اعتباره جزءا من هذا النظام. وغالباً ما تشترك الأنظمة في خصائص ثلاث، هي[1]:

- النظام له **بنية**؛ تعرف بأجزائه وتركيبه؛
- النظام له **سلوك**؛ والذي يتضمن (مدخلات، معالجة العمليات، مخرجات) المواد، الطاقة أو المعلومات؛
- النظام له **تر ابطية داخلية**؛ فأجزاء النظام المختلفة ترتبط وظيفياً وبنيوياً فيما بينها.

لقد استخدم مُصطلح النظام في العديد من المجالات الفكرية والعلمية وبمفردات ووسائل الثقافة الشعبية فتشعبت الإتجاهات الفكرية التي يكون فيه المصطلح فاستخدم للدلالة عليه والتعبير عنه سواء في الميدان النظري العلمي البحت أو في مجالات التطبيق والعمل.[2] وكان أول استخدام لمصطلح "**نظام**" في العلوم الطبيعية في القرن التاسع عشر عن طريق الفيزيائي الفرنسي **نيكولا ليونارد سادي كارنو" Nicolas Léonard Sadi Carnot"** وذلك ضمن دراسته لمجال الديناميكا الحرارية.

[1] - https://ar.wikipedia.org/wiki/**نظام (علوم)**:

[2]- Lundwing von bertalanffy, «**théorie générale des systèmes**» , Dunod, Paris,1980,p-01.

وهناك عدة تعاريف للنظام منها: [1]

- **النظام:** هو مجموعة من الوظائف التي تُحول العناصر.
- **النظام:** هو مجموعة من العناصر المتفاعلة فيما بينها والمساعدة على تحقيق هدف معين داخل المحيط.
- **النظام:** هو منظمة حيوية مكونة من العناصر المترابطة فيما بينها التي تسعى إلى تحقيق غاية ما، وهذه العناصر تتمتع بخاصية مركبة، بمعنى أنها تنقسم إلى عنصر أساسي محدد والبقية تعتبر عناصر ثانوية مشتقة منه أو تابعة له.

بتركيب التعاريف السابقة يمكن أن نبني تعريف جامعا لمفهوم النظام على أنه:

" النظام مجموعة العناصر المركبة والمترابطة التي تشكل لنا تنظيما ديناميكيا تسعى إلى تحقيق هدف أو غاية ما، بحيث كل نظام ينشط داخل محيط يعد هو الآخر (أي المحيط) كنظام منه تأتي المدخلات وإليه توجه المخرجات".

الشكل رقم (01): النظام النقدي وعلاقته بالمحيط

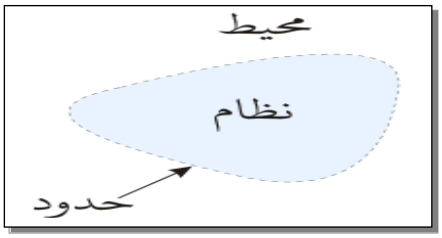

المصدر: نظام (علوم): https://ar.wikipedia.org/wiki/

2) النظام الاقتصادي: مجموعة من المؤسسات الاجتماعية التي تتعامل مع الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك للبضائع والخدمات ضمن مجتمع معين. فالنظام الاقتصادي يتكون من الأشخاص والمؤسسات، ويتضمن أيضا علاقاتهم مع مصادر الإنتاج، مثل الملكية والثروة. بالتالي فهو يتعامل مع مشاكل الاقتصاد مثل تحديد وإعادة توزيع المصادر الشحيحة في اقتصاد ما.[2]

[1] - Jacques CHAREST, « **La conception des Systèmes : une théorie ; méthode** », Ed Gaétan martin, Paris 1980, p -211.
[2] - https://mawdoo3.com/

3) **النظام المالي:** النظام المالي معقد، ويضم العديد من الأنواع المختلفة من المؤسسات المالية للقطاع الخاص، بما في ذلك البنوك وشركات التأمين والصناديق المشتركة وشركات التمويل والبنوك الاستثمارية، وكلها تخضع لرقابة شديدة من قبل الحكومة.

4) **النظام النقدي"**monetary system **":** تزخر الأدبيات النقدية والمالية بالعديد من التعاريف يمكن تسليط الضوء على أبرزها في التالي:

- **النظام النقدي** هو النظام الذي توفر به الحكومة النقود"money " في اقتصاد البلد. وتتكون النظم النقدية الحديثة عادة من الخزينة الوطنية " national treasury "والعملة المسكوكة"mint " والبنوك المركزية"central banks " والبنوك التجارية"commercial banks ".
- **النظام النقدي:** يمثل **مجموع القوانين والقرارات** التي اعتمدتها السلطات الوطنية والتي تهدف إلى ضمان حسن **سير العمل النقدي** من خلال تنظيم تداول الأموال.[1]
- **النظام النقدي:** هو النظام المستخدم من قبل بلد ما لتوفير النقود والتحكم في تبادل الأموال. أو نظام النقود المستخدم من قبل دولة أو دول. فبعد الحرب العالمية بدأ نقاش حيوي بين السياسيين والاقتصاديين حول مستقبل النظام النقدي الدولي.
- **النظام النقدي**: مجموعة من السياسات والأطر والمؤسسات التي تخلق بها الحكومة النقود في الاقتصاد. وتشمل هذه المؤسسات العملة والبنك المركزي والخزانة والمؤسسات المالية الأخرى.
- **النظام النقدي:** أي شيء مقبول عموما كمعيار للقيمة ومقياس للثروة في بلد أو منطقة معينة. (monetary system anything that is generally accepted as a standard of value and a measure of wealth in a particular country or region).
- **النظام النقدي:** بحسب النظرية الكلاسيكية في الاقتصاد هو:[2]
  - عبارة عن مجموعة أسواق مرتبطة فيما بينها؛
  - عبارة عن شبكة من المؤسسات الوسيطة؛
  - عبارة عن هيكل كبير من المؤسسات المالية والمنظمات والهيئات الإدارية العاملة في الرقابة.

وتنطبق التعاريف السابقة على الأنظمة النقدية في الاقتصادات التي تعتمد على الاقتصاد الليبرالي، حيث يتم التدخل في النشاط الاقتصادي من خلال أدوات السياسة النقدية مع وجود جهاز مصرفي متعدد المستويات. حيث تتوزع الوظائف الأساسية لهذا النظام بين البنك المركزي من جهة وبين البنوك التجارية من جهة أخرى،

[1] - نعمان سعيدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، الجزائر، 2011، ص-22.

[2] - Lawrence S. Ritter, William L. Silber, "**Principles of Money, Banking and Financial Markets**", Basic Books, 6th ed , New York, 1989, p-20.

إذ يحتفظ البنك المركزي بالوظيفة الأساسية وهي إصدار النقد، بينما تقوم شبكة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بمهمة منح الائتمان.

ثانيا: مكونات النظام النقدي:

أصبحت **الأنظمة النقدية** المحلية اليوم متشابهة إلى حد كبير في جميع البلدان العالم . لديها ثلاثة مستويات رئيسية: **(1) أصحاب الأموال "العامة"**، والتي تتألف من: **الأفراد، الشركات والوحدات الحكومية، (2) البنوك التجارية (الخاصة أو المملوكة للحكومة)**، التي تقترض من الجمهور بشكل أساسي من خلال أخذ ودائعهم، وتقديم قروض للأفراد أو الشركات أو الحكومات، و **(3) البنوك المركزية** التي تحتكر إصدار أنواع معينة من النقود، وتعمل كمصرفي للحكومة المركزية والبنوك التجارية، ولديها القدرة على تحديد كمية النقود. ويحتفظ الجمهور بأمواله بطريقتين: **كعملة (بما في ذلك العملة المعدنية) وكودائع بنكية**. وعليه يحتوي النظام النقدي الوطني على **خمسة مكونات مهمة:**

1- **قاعدة النظام النقدي "base of the monetary system "**؛ تشير قاعدة النظام النقدي[1] إلى مفهومين قويين متصلين: **المعيار النقدي** " monetary standard "**الوحدة النقدية"** monetary unit".

2- **فئات النقود ((Categories of money**؛ **"**الأوراق النقدية"Banknotes "، نقود الائتمان" Credit money »،" بطاقات الدفع"Payment cards "

3- **خلق النقود (عرض النقود)"(Money creation (money supply "** أي التصنيع المادي" physically manufacturing " لوحدة نقدية جديدة، مثل العملات الورقية أو العملات المعدنية" metal coins". أو اقراض وحدة نقدية مادية عدة مرات من خلال إقراض احتياطي جزئي (خلق النقود) ." money creation "يقوم النظام المصرفي بإنشاء"creates " النقود وإتلافها " destroys money"وذلك عن طريق تسجيل المبالغ في ملف الكمبيوتر"a computer file ".

4- طلب النقود" Money demand": يمثل ميل الناس للاحتفاظ بكمية محددة من النقود، والتي تعتمد بشكل أساسي على دخلهم وحجم المعاملات التي يريدون تحقيقها. ويتم تحديد الطلب على النقود من خلال الوظائف التي تؤديها النقود.

[1] - **القاعدة النقدية (La base Monétaire)** حسب الاقتصادي دوتريزم "D. Dautresme" هي: كمية النقود المركزية (معدنية، ورقية والتزامات البنوك اتجاه مؤسسة الإصدار) المتاحة خلال فترة زمنية معينة. ويعرفها كذلك الاقتصادي 'J.H.David" بأنها: تتكون من الأرصدة النقدية التي تحتفظ بها البنوك في خزائنها أو صورة رصيد دائن لدى البنك المركزي ومن عدة أنواع من الأصول من بينها التزامات البنوك على شكل حسابات جارية بريدية قابلة للتحويل إلى نقود مركزية".

5- العلاقات النقدية الخارجية "External monetary relations ". العلاقات النقدية الدولية تعني تحويل الأموال إلى الخارج. فهي تشير إلى بعض القضايا المهمة: العملة التي يتم التعبير عنها/ بها كالنقود المحلية ذات الوظائف الدولية: العملات القابلة للاستخدام بحرية، والنقود الدولية: اليورو"euro "، حقوق السحب الخاصة"SDRs " (special drawing rights)، وأسعار الصرف بين العملات؛ طرق الدفع: نقدًا مقدمًا، أو خطاب اعتماد، أو تحصيل مستندي أو كمبيالات، أو خطاب ضمان مصرفي، أو حساب مفتوح؛ وسائل الدفع الدولية: كمبيالة، سند إذني، أمر دفع، شيك صادر بالعملة الأجنبية.

ثالثا: أنواع النظم النقدية:

هناك ثلاثة أنواع شائعة من الأنظمة النقدية-**نقود السلع، نقود قائمة على السلع والنقود الورقية**. وحتى هذا اليوم لاتزال النقود الورقية أكثر الأنواع استخداماً وشيوعاً في الانظمة النقدية العالمية. فعلى سبيل المثال الدولار الأمريكي الذي يعد من بين أنواع من النقود الورقية. وإجمالا يمكن تحديد ثلاثة أنواع من الأنظمة النقدية"monetary systems " التي خبرها العالم:

1. **الأنظمة النقدية القائمة على المعادن النقدية"monetary metals ":** النظام أحادي المعدن" monometallic" (النظام المعياري الفضي"silver standard system "، النظام المعياري الذهبي" gold standard system") ونظام المعدنين bimetallism system"(الفضة والذهب"silver and gold ").
2. **الأنظمة النقدية القائمة على معيار مشترك" a combined standard "يسمى معيار صرف الذهب"gold exchange standard "** الذي كان نظاما مختلطا يتكون من معيار العملة الاحتياطية" a reserve currency standard" ومعيار الذهب."a gold standard ".
3. **النظام النقدي القائم على القوة الشرائية"purchasing-power-based monetary system " ** في1976 في مؤتمر في كينغستون"Conference in Kingston " عندما تم إلغاء الذهب كمكون من قاعدة النظام النقدي.

رابعا: مكونات هيكل النظام المصرفي

النظام المصرفي هو تنظيم ديناميكي، يضم مجموعة من العناصر التي تنسحب على المؤسسات المالية المصرفية فقط، وهي بالتحديد البنك المركزي، البنوك التجارية والمصارف المتخصصة والتي تسعى إلى تحقيق وظيفتها النقدية في إطار سياسة نقدية محددة. بينما **الهيكل المصرفي** لا يعني فقط مؤسسات النظام المصرفي بل يعني ذلك قوى **القانون** والعرف والتقاليد (التشريعات والقوانين والسياسات

القرارات) التي تشكل الإطار الديناميكي (الحركي) الذي تقوم من خلاله هذه المؤسسات بأداء الوظائف التي بتطلبها المجتمع والاقتصاد. والشكل التالي يبرز مكانة النظام المصرفي وعلاقته بالمحيط حيث تنسحب صفة الهرمية على طبيعة العلاقة التي تربط بين عناصر هذا النظام بعضهم ببعض من ناحية، وبينهم وبين الحكومة جمهور المتعاملين كالأفراد والمؤسسات.

الشكل رقم (02): موقع النظام المصرفي (علاقة النظام بالمحيط)

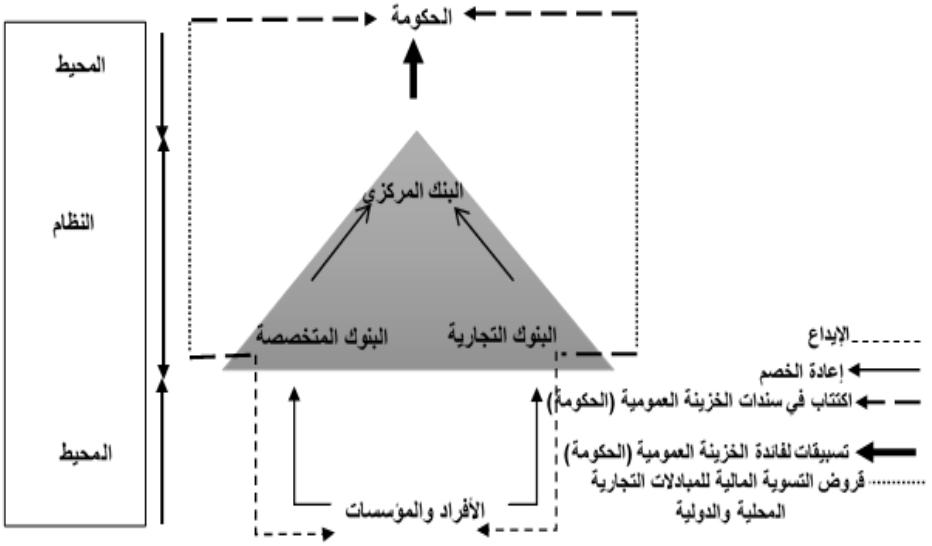

المصدر: عبد المنعم محمد مبارك، " **النقود والصيرفة والسياسات النقدية**"، الدار الجامعية، بيروت، 1985، ص-113-114.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن ترتيب مكونات النظام المصرفي على شكل هرم، بحيث يقف في قمته البنك المركزي الذي يعد بنك الدرجة الأولى، باعتباره مؤسسة مركزية نقدية تتولى وظيفتي بنك البنوك والوكيل المالي للحكومة ومسؤوليته الكامل تجاه إدارة النظام النقدي فهو رأس المؤسسة المصرفية في البلاد لكونه قادراً على خلق وتدمير النقود القانونية من ناحية والتأثير في إمكانيات البنوك التجارية في خلق نقود الودائع من ناحية أخرى، كم يمثل سلطة الرقابة العليا على البنوك التجارية. أما طرفي قاعدة الهرم فتوجد البنوك التجارية كمؤسسات صانعة السيولة (خلق نقود الودائع) من ناحية والبنوك المتخصصة التي تساهم في مقابلة الطلب على الإقتراض وتقديم الخدمات المالية المتنوعة من ناحية أخرى. ولذلك تعتبر المؤسسات المصرفية أحد المكونات الأساسية لنمو الاقتصاد ككل، فمعرفة أنواعها وفهم وظائفها يعتبر ضرورة لكل دراس للنظام النقدي والمؤسسات النقدية.

خامسا: الوظيفة المالية النقدية و الإدخارية : [1]

عادة ما يتم تصنيف أنشطة أو وظائف المؤسسات المالية النقدية وفير النقدية في وظيفتين رئيسيتين هما:

1. **الوظيفة المالية:** تتمثل في " **الوساطة المالية** " (Financial Intermediation) والتي تعني استحواذ على موارد مالية من أحد الوحدات الإقتصادية كالأفراد، المنشآت والحكومة وذلك بغرض إتاحة هذه الأموال أو الموارد إلى وحدات إقتصادية أخرى من نفس النمط.
2. **الوظيفة النقدية:** وتتمثل في " عملية الخلق النقدي"(Money Creation) أي أن النقود تمثل دين على الإقتصاد القومي، تعطي لحائزها الحق في أن يحصل على ما يشاء من السلع والخدمات المتاحة. وعلى ذلك فالمؤسسات التي تخلق النقود هي مؤسسات إئتمانية" أي بمعنى آخر هي مؤسسات وسيطة مجال عملها هو سوق الإئتمان. ونظرا لتميز هذه المؤسسات النقدية عن باقي المؤسسات المالية الوسيطة بأنها " **صانعة السيولة**" فإنها تحتل مكانا هاما في الهيكل الإئتماني في النظم الإقتصادية المعاصرة. حيث يستند عمل النظام المالي إلى تدفق الأموال من الوحدات ذات الفائض إلى الوحدات ذات العجز المالي، بمعنى آخر الاتصال ما بين مرحلة التجميع "**تكوين السيولة**" ومرحلة التوظيف "**استخدام السيولة** " وهو ما يعبر عنه ب **الوساطة المالية**.

سادسا: المؤسسات المالية النقدية(المصرفية) وغير النقدية (غير المصرفية)

على الرغم من أن الوسطاء الماليين يقومون بنفس الوظيفة الأساسية – الوساطة المالية-إلا أنهم ليسوا متشابهين، وعليه يمكن تقسيمهم إلى مجموعتين حسب الصفة الغالبة على خصومهم (عناصر الخصوم ذات طبيعة نقدية أم لا؟). وهما:

1. **المؤسسات المالية النقدية أو البنوك"Banking financial institutions "الوسيط النقدي":** تتمتع خصومها بخاصية مزدوجة:
   - إمكانية استخدامها كوسائل للدفع[2].
   - استخدام هذه العناصر في عملية الخلق النقدي (نقود مركزية على مستوى BC، ونقود كتابية على مستوى B2 طبقا للعبارة المشهورة: القروض تخلق الودائع".

[1] - فريدة بخزاز يعدل، "**تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص-42

[2] - للبنك إمكانية تحويل كل من سندات الملكية أو سندات دين، الأصول الحقيقة (الذهب)، والحقوق الشخصية (عمولات صعبة) إلى نقود.

2. المؤسسات المالية غير النقدية"Non-banking financial institutions" (NBFIs) "الوسيط المالي أو الإدخاري ": إن وصفها بأنها غير نقدية لا يعني أنها لا تستخدم النقود، ولكن طبيعة مواردها لا تسمح لها بإنشاء النقود على خلاف المؤسسات النقدية، حيث الجزء الأكبر من مواردها يتشكل من رؤوس الأموال الخاصة ومن الودائع الادخارية التي تجمعها بشكل مسبق، حيث يعبر عن هذه الوظيفة بـ: " الودائع تخلق القروض"، تشمل البنوك الاستثمارية، شركات التأمين وصناديق الاستثمار كصناديق التقاعد والتوفير منشآت الأعمال والاستثمار...إلخ.

وعليه الفرق الرئيسي بينهما يكمن في أن **المؤسسات المالية غير المصرفية**" financial nondepository institutions " لا يمكنها **قبول الودائع** في حسابات التوفير والودائع تحت الطلب، في حين أن هذه الأخيرة تعد إحدى أهم الأعمال الأساسية **للمؤسسات المالية المصرفية**" Depository institutions".

سابعا: أهمية ودور الوسطاء الماليين المصرفيين وغير المصرفيين:

لاقت المؤسسات المالية الوسيطة معناها الشامل (مصرفية وغير مصرفية) اهتماما وعناية كافيين في الدراسات النقدية، ومارست بالفعل دورا وظيفيا حيويا في عملية التمويل كما أثرت على مشاكل السيولة والإدخارات وتوزيع الإستثمارات بصفة عامة. وتكمن أهمية هؤلاء الوسطاء في الدور الذي يمكن ان يقوموا به، ومن أبرز الأدوار في[1]:

- المؤسسات المالية الوسيطة تمارس تأثيراً عاما وفعالاً على الأموال المقدمة للإقراض والأموال المطلوبة للإقتراض سواء كان ذلك في مرحلة تجميع المدخرات أو مرحلة التوظيف؛
- المؤسسات المالية الوسيطة غير المصرفية، تستطع تماما مثل مثيلاتها المصرفية أن تخلق قوة شرائية مضاعفة؛
- المؤسسات الوسيطة تمارس تأثيرا جديا على السيولة العامة للإقتصاد نتيجة تعدد وتنوع الأصول المالية التي تصدرها.

وبذلك نستنتج مدى أهمية الوسطاء الماليين في الاقتصاد بحيث يتمكن هؤلاء من:

- تحويل **الإكتناز** الإدخاري إلى **توظيف** ادخاري؛
- **مضاعفة حجم القوة الشرائية** المقدمة للتوظيف الإستثماري بالإضافة إلى خدمات أخرى من بينها:

[1] - Alain Siaens, « Monnaie et Finance », A De BOECK, Bruxelles, 1981, p-34.

- **تخصيص الإئتمان**: مثل البنوك العقارية والزراعية التي تعتبر المصدر الوحيد التي يختص بتمويل قطاعات معينة في الاقتصاد؛
- **خدمات الدفع**: تقدم هذه المؤسسات أنظمة الدفع مثل: تظهير الشيكات، خدمات السحب أو الدفع الإلكتروني
- **الوساطة الزمنية**: من خلال التوفيق بين الأصول والخصوم رغم إختلافات آجلها، فيمكن أن تمنح قروضا طويلة الأجل وفي نفس الوقت لديها إلتزمات قصيرة الأجل للمدخرين وذلك بفضل عملية التحويل(Transformation) التي تعد كنتيجة حتمية لعملية خلق النقود وذلك على حد قول الاقتصادي جنيريR.de.la Genieré: « La création monétaire est par essence une opération de transformation »
- **التأثير في السياسة النقدية**: حيث تعتبر ودائع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وسائل مقبولة للتعامل بين الأفراد المجتمع مما جعل لها تأثير على السياسة النقدية، فالودائع لدى هذه المؤسسات مكون هام للمعروض النقدي والتي تؤثر على معدلا التضخم.

المحور الثاني: أبعاد العلاقة بين إصلاح النظام النقدي وإصلاح النظام الاقتصادي

تمهيد:

تختلف الأنظمة النقدية حسب اختلاف النظام الاقتصادي المتبع كما تتوقف على درجة تطوره، وتتوافق التطورات في النظام النقدي مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع، وتعكس صورة النظام النقدي ومراحل تطوره التحولات الاقتصادية التي شكلت النظام الاقتصادي النهائي للدولة. كما وتختلف الأنظمة النقدية حسب درجة التطور الاقتصادي للدولة فهي تتشابه إلى حد كبير في الدول المتماثلة بدرجة تطورها وتختلف مع الدول الأقل تطوراً. فهي تتشابه في الدول النامية لأنها تشترك معها في نفس الظروف الاقتصادية والإجتماعية والسياسية، وتختلف مع الأنظمة النقدية القائمة في الدول المتقدمة، وذلك لاختلاف الظروف الاقتصادية والإجتماعية والسياسية والتي عرفت تطورات متشابهة خلال المراحل التطور التي مرت بها الدول المتقدمة.

أولا: علاقة استقرار للنظام النقدي باستقرار النظام الاقتصادي:

تعتبر مؤسسات النظام النقدي أوعية ادخارية للاقتصاد حيث تقوم بتجميع المدخرات وتحويلها وتوزيعها باتجاهات مختلفة، إما استثمارية أو ائتمانية. وبذلك تقوم بتنشيط الموارد المعطلة وضخها في الحياة الاقتصادية إما عن طريق المصارف أو عن طريق الأسواق المالية ويتم تحويلها إلى أسهم وسندات. وهذا يعني أن للمؤسسات النقدية دوراً هاماً في تحقيق منافع متبادلة تعود بمجملها على الاقتصاد والمجتمع بشكل عام. وشهدت ت العلاقات المالية تطوراً منذ خمسينات القرن العشرين وتشابكت بشكل كبير مما أدى إلى تطوير العلاقات المالية قائمة على أبنية فوقية تقوم على بنية تحتية سلعية واقتصادية، وينطبق هذا التطور على القطاعات الاقتصادية الجزئية أو على الاقتصاد الكلي.

إن الاستقرار الاقتصادي من أهم أسباب جلب الاستثمارات وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، ولهذا الاستقرار الاقتصادي لابد له من مصادر تمويل مستقرة فما هي عوامل استقرار النظام النقدي وعلاقتها باستقرار النظام الاقتصادي؟

تعد إدارة المؤسسة النقدية المصرفية، من خلال إدارة الإيداع والإقراض والإستثمار في الأصول وحقوق الملكية عاملاً مهماً في تحقيق استقرار المؤسسات المصرفية، حيث تشكل هذه العناصر الثلاثة معادلة استقرار تلك المؤسسات. إن هيكل الإئتمان هو مزيج من مختلف الإستثمارات المالية ويقابلها هيكل من الإيداعات وحقوق الملكية والتي تعتبر المصادر التمويلية لتلك الإستثمارات، وتسعى البنوك إلى تحقيق التوازن بين الإيداعات ونسبة الإئتمان الممنوح في ظل المنافسة ولتحقيق الأرباح وزيادة رأس المال

والإستمرار في السوق. حيث التغيرات التي تحدث في قيم حجم الإئتمان وما يقابلها من حجم الإيداعات وحقوق ملكية أكسبت إدارة المصرفية المزيد من الخبرة في كيفية التعامل مع تلك الهياكل المالية، وقد دفع ذلك نحو اتباع الحيطة والحذر والعامل مع الخطار المالية بتحفظ شديد، غذ وجدت بعض المصارف أن مجمل اقراضاتها لا يغطي إلا جزءا من ايداعاتها، مما أدى إلى خسائر تلك المصارف.

لقد استفادت المصارف من التجارب التي حدثت في النصف الثاني من القرن العشرين ، واستطاعت أن تضع برنامجاً يحقق لها التوازن بين الإيداعات و الاقراضات في الأجل الطويل ويحافظ على استقرارها ، الذي ينعكس بدوره على استقرار الإستثمار واستقرار حقوق المودعين ، وقد ازداد دور المصارف في البيئة الاقتصادية، حيث أضحى جزء لا يتجزأ منها، فهي تؤثر وتتأثر بما توفره تلك البيئة من الفرص وما تفرضه من تهديدات ، وما على المصارف إلا استخدام إمكاناتها و مواردها لتفادي الأخطار و زيادة قدرتها على المنافسة من أجل استقرارها وبقائها. وذلك يحقق أهداف استقرار التمويل الاستثماري وتحقيق أهداف النظام الاقتصادي، فإن استقرار المؤسسات النقدية وديمومتها يعني ثبات موارد التمويل والاستثمار اللازمة للتنمية.

ثانيا: دور إصلاح النظام النقدي في تحقيق أهداف النظام الاقتصادي:

لقد تأثرت اقتصادات العالم بالمتغيرات الاقتصادية الدولية، من ظاهرة العولمة والتحالفات الاقتصادية الإقليمية، ومنظمة التجارة العالمية، فقد توجهت أغلب دول العالم نحو برامج الإصلاح الاقتصادي[1]، والانفتاح نحو الاقتصادات العالمية وأخذت بالتخفيف من مركزية القرارات الاقتصادي وملكية القطاع العام الاقتصادي وشجعت القطاع الخاص بالولوج والاستثمار في تلك الاقتصادات محاولة الخروج من أزماتها الاقتصادية الداخلية باتخاذ الإجراءات والقرارات الاقتصادية والسياسية لتغطية ما كشفته التداعيات السابقة من تشوهات في بنبة الاقتصاد القومي.

ومن المعلوم إن عملية الانتقال من نظام اقتصادي مقيد إلى نظام أكثر حرية تقتضي أن يبدأ الإصلاح بمعالجة الأولية لمتغيرات الاقتصاد الكلي وإزالة التشوهات الموروثة عن النظام القديم وأن تعتمد جملة سياسات اقتصادية ومالية ونقدية لإنجاح العملية وضمان الانتقال السلس لتطبيق مبادئ وقواعد النظام الجديد.

[1] - الإصلاح: في صحيح اللغة العربية هو جعل الشيء أكثر صلاحا يقابل ذلك في اللغة الإنجليزية (The Reform) وباللغة الفرنسية (La Réforme) أي التعديل في الإتجاه المرغوب فيه.

جدول رقم (01): مميزات النظام النقدي في النظم الاقتصادية المعاصرة

النظام النقدي في الاقتصاد الإشتراكي	النظام النقدي في النظم الرأسمالي
✓ خلط كلي بين الدائرة الحقيقية والدائرة المالية والنقدية وتسلط الأولى على الثانية، وبما أن الخطة إلزامية فإن التمويل يصبح إجباريا وآليا؛ ✓ النقد متغير مرافق للخطة العينية والسياسة النقدية وسيلة لتحقيق الخطة وتأخذ شكل " السياسة المراقبة للعملة"، أي دور سلبي وحيادي. ✓ ازدواجية تداول النقد على صعيد قطاع المؤسسات العمومية بشكل كتابي في إطار خطة القرض وعلى مستوى العائلات في شكل نقد قانوني بما يسمى خطة الصندوق، ✓ فقدان النقد بعض وظائفه ويقتصر دوره الى الجانب التقني كوحدة حساب ولا يشكل قوة شرائية يؤدي دوره في تخصيص الموارد. ووجود إدخار مالي خاص لكنه غير كاف. ✓ تسلط دور الخزينة العامة على الجهاز المالي والنقدي من خلال تقنية التمويل وإعادة التمويل بشكل آلي وإداري ولا وجود للمنطق الاقتصادي ✓ عدم استقلالية الجهاز المصرفي واعتباره هيكل ذو مستوى واحد حيث يفقد البنك المركزي سلطته النقدية والبنوك التجارية وظيفتها الأساسية المتمثلة في الوساطة المالية وكلاهما يقع تحت سلطة الخزينة العامة وظيفيا وتمويليا ✓ العزل النقدي للإقتتصاد الوطني عن باقي العالم من خلال عدم قابلية العملية المحلية للتحويل على الصعيد الخارجي، نتيجة التثبيت الإداري لسعرا الصرف وانقطاع العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية كالأسعار وتكاليف الإنتاج عما يحدث من تغيرات في الاقتصاد العالمي بمعنى آخر تفقد السياسة النقدية دورها الخارجي ✓ الخلق النقدي ينتج عن قرار الإستثمار الذي تتخذه هيئة التخطيط على أساس عيني وبتناغم مع سياسة الميزانية وفي حال عدم كافية التمويل يتم تنقيد العجز من طرف البنك المركزي آليا.	✓ تتصف الوحدات الاقتصادية بميزانيات صلبة، مستقلة ماديا ومعنويا، حيث لا يربط المستثمر بالمدخر أو المنتج بالمستهلك أية علاقة تسلط أو تبعية مباشرة فكلاهما مستقل في قراره. ✓ النقد عنصر فاعل ونشط في تنظيم وتوجيه النشاط الاقتصادي، ويؤدي دوره في الاستعمالات الداخلية، كما يلعب دوره في العلاقات الدولية من خلال ربط الاقتصاد الوطني بالإقتصاد الدولي حيث تكون العملة المحلية قابلة للتحويل في الخارج. ✓ تمويل النشاط الاقتصاد عن طريق الجهاز المالي الذي يمارس دوره في التوسط بين وحدات الفائض وحدات العجز ويلعب الجهاز النقدي دوره في جمع وتعبئة الإدخار وتطوير وسائل الدفع وتنويع أصول التوظيف المالي مع توزيع عقلاني للموارد المالية في شكل قروض؛ ✓ مع توفر الإدخار العفوي الخاص تكبر سعة السوق المالية فتقل أهمية دور القرض المصرفي- اقتصاد الإستدانة- في التمويل وسيادة ما يسمى اقتصاد السوق المالي أو التمويل السوقي ✓ نظام مصرفي ذو مستويين، حيث لإصدار النقد ليس نتيجة للقرارات الوحدات الاقتصادية غير المصرفية (سلطات عمومية أو مؤسسات او عائلات) وحدها بل نتيجة عملية تعاقدية بينها وبين الجهاز المصرفي ✓ يقوم البنك المركزي بدوره كبنك للدولة والخزينة العمومية، إلا أن القاعدة السائدة عدم تنقيد عجز الخزينة على الأقل في ظروف العادية وتفضيل الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية للتحكم في المعروض النقدي ✓ مبدأ إستقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية عن الخزينة العمومية – التي تنحصر وظيفتها في تسيير الميزانية العامة - وكلا السلطتين تعملان في إطار منسق ومنظم ومتكامل، استقلالية البنوك التجارية

	والمؤسسات المالية معنويا وماديا ووفق الشروط ومبادئ اقتصادية (الربحية والسيولة) في إطار سياسة نقدية حكيمة.

المصدر: محمد الشريف إلمان، " **الدينار والجهاز المصرفي في مرحلة إنتقال**"، (في): **الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية**، مركز دارسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص ص 410-415.

1. مفهوم الإصلاح الاقتصادي وعلاقته بالإصلاح النقدي:

قبل البحث في مدى تلازم الإصلاح الاقتصادي والإصلاح النقدي، فإنه يجب تحديد معنى " الإصلاح الاقتصادي " ولاسيما أن العديد من المفاهيم تستخدم في هذا الإطار، مثل سياسات التثبيت والتعديل، التصحيح الهيكلي، الإصلاح الاقتصادي، التحول الهيكلي، فهل الإصلاح الاقتصادي جزء أم يشمل كل هذه المفاهيم؟

- أوضح **بول ستريتين"P.Streeten "**: أن جوهر التنمية هو التعديل الهيكلي " Structural Adjustment"، وأضاف أن التنمية تعتبر مرادفاً للتعديل الهيكلي، أم التعديل فهو التكييف مع التغييرات الكبيرة وغالبا ما تكون مفاجئة، ويتضمن سياسات الاستقرار والسياسات التي تؤثر في جانب العرض مثل تحرير التجارة والأسعار...
- يُشير **هيلاينر"G.Helleiner»**: التغيير الهيكلي مرتبط بعملية التنمية وإعادة الهيكلة الاقتصادية، ويشمل مجموعة من السياسات الموجهة إلى إصلاح جانب العرض، تهدف إلى رفع كفاءة الموارد المتاحة وتخصيصها، مما يؤدي إلى تحقيق نمو طويل الأجل.
- ذكر ولسون"**J.Wilson»**: مصطلح التعديل الهيكلي استخدم من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ويعني مضاعفة الجهود التي تتخذها الدولة لتعديل هيكلها الإنتاجي والتوزيعي المحلي بما بتناغم مع تقسيم العمل الدولي.
- يُفرق ستيوارث" **F. STEWART**": بين ثلاثة مكونات لبرامج الإصلاح الاقتصادي والذي تعتمده مؤسسات التمويل الدولية. الأول سياسات تقييد الطلب من خلال السياسات النقدية والمالية، الثاني هو على مستوى التعاملات الدولية، والثالث سياسات من جانب العرض الطويلة الأجل، التي تهدف إلى التحول إلى اقتصاد السوق.

نخلص من التعاريف السابقة أن مصطلح الإصلاح الاقتصادي يشمل كلاً من سياسات الاستقرار الاقتصادي، سياسات التحول الهيكلي، وأن سياسات الإصلاح الاقتصادي بين دول العالم تعتبر على درجة كبيرة من التشابه.

وينقسم الإصلاح الاقتصادي إلى نوعين، الأول ويتعلق بالمتغيرات الإقتصادية الجارية في حين أن الثاني يتعلق بالمؤسسات والنظم ذات التأثير المباشر على الاقتصاد، ويضم في تفاصيله سياسة إصلاحية تتمثل في بنوعين هما: الأولى سياسات التثبيت أو الاستقرار والثانية سياسات إصلاح هيكلي.

ومما تقدم يمكن القول سواء تم التحدث عن برمجة مالية، او تكييف مالي أو تصحيح مالي، أو إصلاح هيكلي او إصلاح اقتصادي فإن المقصود من العملية هو فعل الإصلاح، وان أي منطق سليم ودقيق عن الإصلاح المالي والنقدي.[1]

2. علاقة الإصلاح الاقتصادي بالإصلاح النقدي: كان للتطورات التي حصلت في الاقتصاد العالمي والتي بدأت في النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين مع ارتفاع مديونية الدول النامية وتفاقمها إلى تغيرات في ممارسة صندوق النقد والبنك الدوليين، حيث ربطت المؤسسات المالية الدولية تسهيلاتها الائتمانية ببرامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة الاقتصادية لتلك الدول والتخلص من التشوهات في أجهزة الإنتاج والتوزيع والأسعار وكذلك في معالجة الإختلالات المالية والنقدية وتحول الإقتصادات إلى الإعتماد على آلية اقتصاد السوق. ومن شأن هذا الأخير أن يعمل على زيادة معدلات النمو والتخلص من المديونية الخارجية وعلاج أوجه الخلل الأخرى في هذه الاقتصادات. وتنقسم سياسات الإصلاح الاقتصادي إلى سياستين رئيسيتين، سياسات جانب الطلب وسياسات جانب العرض. بهدف توضيح علاقة الإصلاح الاقتصادي بالإصلاح النقدي سوف نذكر هذه السياسات من منظور سياسة نقدية.

جدول رقم (02) ملخص سياسات الإصلاح الاقتصادي من منظورنقدي

سياسات جانب الطلب – الاستقرار(Stabilization)	سياسات جانب العرض- Adjustment
الهدف: تقييد الطلب الكلي من خلال التأثير في عرض النقود والطلب الكلي **الإجراءات:** ✓ اتباع سياسة انكماشية في الإقراض لحكومة والقطاع العام وسياسة انفتاحيه وتشجيعية في إقراض القطاع الخاص؛	**الهدف:** دعم التنمية وزيادة معدلات النمو من خلال الإستخدام الأمثل للموارد والطرق توزيعها. **الإجراءات:** ✓ تحرير أسعار المنتجات والخدمات وإلغاء مبدأ الرقابة الإدارية المباشرة ورفع الدعم عن المنتجات الزراعية والطاقة؛ ✓ إصلاح القطاع العام وتحسين الإدارة ورفع مستوى الإنتاج والإنتاجية ورفع أسعار السلع والخدمات بما يتناسب وتكاليف الإنتاج

[1] - إكرام عبد العزيز، "**الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل**"، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص-17

✓ تخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية لتشجيع الصادرات وتقليص الواردات وتحسين وضع ميزان المدفوعات؛ ✓ رفع سعر الفائدة الحقيقة الدائنة والمدينة لتشجيع الادخار وزيادة تأثيرها في دورة النقود داخل الاقتصاد ✓ العمل على الإحتفاظ بنسبة مقبولة من الإحتياطيات الدولية؛ ✓ الحد من المديونية الخارجية وتخفيض الإقتراض الجديد.	✓ تحسين المناخ الإستثماري لزيادة مساهمة القطاع الخاص وتوجيه الإستثمار العام في المشاريع المنتجة ✓ تجويل ملكية المشروعات العامة العامة إلى ملكية خاصة وهو ما يعرف بالخصخصة. ✓ تحرير التجارة الخارجية وإلغاء القيود الكمية على الواردات وتخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء الرقابة على النقد الأجنبي. ✓ إصلاح النظام النقدي من خلال توفير المنافسة المصرفية وتحرير أسعار الفائدة وتحديث التشريعات والقوانين التي تحكم النظام النقدي ككل وتطوير الأسواق المالية وتنميتها. ✓ تحرير سعر الصرف العلمة الوطنية واعتبار سعر الصرف الرسمي مثبتا للعلاقة بين سعر صرف العلمة الوطنية مقابل العملات الأجنبية ✓ تحرير سوق العمل وتشجيع استخدام العمال في ظروف عادلة وتخلي الحكومة عن سياسة التوظيف

المصدر: حمية الطاهر والسيد محمد،" **سياسات التكييف الاقتصادي**"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 27، 2002، ص23.

إن سياسات جانب الطلب والعرض مترابطة ومتكاملة ويدعم بعضها بعضاً. وتؤثر السياسة النقدية بأدواتها المختلفة النوعية والكمية، المباشرة وغير المباشرة على كل من الطلب الكلي والعرض الكلي، فهي تؤثر على أسعار الفائدة، وأسعار الصرف وأسعار السلع والخدمات بشكل عام. ولها دور هام في عملية الإصلاح الاقتصادي حيث تقوم بتخفيض الطلب الكلي نتيجة اتباع سياسة نقدية انكماشية، فمثلا يؤدي رفع أسعار الفائدة إلى زيادة كلفة الإقراض وبالتالي إلى انخفاض السيولة التي تفضي إلى انكماش الناتج القومي، وبالتالي انخفاض الطلب الكلي أيضا. وهذا يعني أن جزءا من الإصلاح الاقتصادي يتم بأدوات النظام النقدي ومؤسساته وهذا ما يبرز العلاقة ابين إصلاح النظام الاقتصادي وإصلاح النظام النقدي.

ثالثا: مبررات التو افق بين الإصلاح الاقتصادي والإصلاح النقدي:

إن وجود نظام نقدي قادر على حشد الموارد وتخصيصها بكفاءة يعتبر أحد المتطلبات الأساسية لبرامج الإصلاح الاقتصادي لتحقيق معدلات نمو عالية ومستدامة، وقد اتخذت بعض الدول ومنها الجزائر خطوات هامة نحو التوصل إلى إقامة نظام نقدي يتسم بالكفاءة والنجاعة، وكان لابد من تواصل تلك

الجهود نحو تعميق أنظمتها النقدية والمصرفية وتعزيزها. لكي يكون الإصلاح الاقتصادي ناجحاً لابد أن يكون إصلاح الأنظمة النقدية ناجحاً وهذا يتطلب الأخذ بعين الإعتبار المتطلبات الآتية:[1]

- لابد أن يكون الإصلاح النقدي جزء من استراتيجية أكثر شمولا للتغيير الاقتصادي والهيكلي، ويهدف إلى دفع الاقتصاد في طريق معدلات أعلى من النمو أي يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، وتقوية الأنظمة المصرفية، إنشاء السوق المالية وتطويرها على الصعيد الوطني والعالمي.
- لابد من تقوية الأنظمة التشريعية، التنظيمية والرقابية المتعلقة بالأجزاء المختلفة من النظام النقدي، فهي مفيدة وضرورية لزيادة الفاعلية والشفافية وتوفر المعلومات، ففعالية التشريع والقواعد التنظيمية تعتمد بدورها إلى حد كبير على مدى تطبيق النظام النقدي وكيفيته عمليا.
- وضع معايير مصرفية دولية بهدف تطبيقها في جميع انحاء العالم، بما ينسجم مع التطورات الحاصلة في المجالات المالية والنقدية في الاقتصادات المتقدمة، بحتم ذلك العمل على تكييف النظم النقدية المحلية مع هذه المعايير وبما يتناسب مع مرحلة التنمية الاقتصادية للدول النامية.
- كثير من المعايير وجوانب التشريعات النقدية في طور الإنشاء في الدول النامية وبالتالي من المهم أخذ بعين الإعتبار اختلاف الخبرة والتقاليد القانونية وتنوع القدرات المؤسسية عند القيام بالإصلاح النقدي، وأن تتسم القواعد التنظيمية بالشمول، الإنسجام، عدم التناقض وذات مرونة كافية لتلبي الحاجات والمتطلبات لنماذج مختلفة من الاقتصادات والأنظمة المالية المتعددة.
- تؤثر مؤسسات وسياسات النظام النقدي على تحويل الموارد المتاحة إلى الإستثمارات المجدية والفعالة في الاقتصاد الوطني مما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع عوائد الإستثمار من الدخل والأرباح والاستهلاك يؤثر بالنظام النقدي، أي هناك تكامل وترابطا بين نمو النظام النقدي والنظام الاقتصادي وتطوره.
- على الرغم من إحداث إصلاحات في النظام النقدي في أغلب البلدان النامية للتحول إلى نظام آلية السوق، إلا أن السلطات النقدية مازالت تمارس سياسة نقدية إدارية وكان تدخلها أقوى مما تستلزم الأنظمة المستندة إلى قواعد السوق وآليته والتي تسعى إلى إيجادها.
- تضمنت برامج الإصلاح ضرورة تعزيز دور المؤسسات في النظام الاقتصادي، وبما أن السياسة النقدية تشكل البيئة الأساسية في إدارة النقود، فلابد من ان تتوفر مؤسسات ذات خبرة عالمية لتتمكن من كواكبة التغيرات المتسارعة والمتطورة في صناعة الخدمات المصرفية.

[1] - فريلاند تشارلز،" **المتطلبات اللازمة لتحديث القطاعات المالية في البلدان العربية وتطويرها**"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2000، ص ص 126-128.

- لازالت الأنظمة النقدية والمصرفية تعاني من هيمنة القطاع العام على ملكيتها وإداراتها، علماً بأن كثير من الدول اتخذت إجراءات لنقل الملكية العامة لمؤسسات النظام النقدي إلى القطاع الخاص ولكن هذه الإجراءات لم يرافقها إجراءات في التحكم والإدارة وأنظمة وقوانين هذه المؤسسات، وعليه كان لابد من الفصل بين مليكة المؤسسات النقدية والحكومة.
- تؤكد التجارب السابقة أن القطاع المصرفي فيظل نظام اقتصاد موجه لم يستطع أن يتطور أدائه ودوره على الرغم من الإصلاحات المعتمدة من الحكومات لإعادة تأهيله، وإدراكا لهذه الحقيقة فإن وجود نظام نقدي سليم لا يمكن دعمه إلا بالاستناد إلى نظام نقدي حر يتمتع بالمرونة الكافية لتلبية حاجات السوق.

وعليه فإن إعادة هيكلة النظام الاقتصادي وإحداث تغييرات جوهرية في البنية الاقتصادية، لابد أن يترافق مع تغييرات في هيكل النظام النقدي ليتماشى من حيث الأهداف والتشريعات مع متطلبات الأهداف الاقتصادية. وبالتالي تعد عملية الإصلاح النقدي من المتطلبات الأساسية لإقامة سوق مالية والسعي لاستخدام السياسة النقدية في معالجة المشكلات الاقتصادية وتطوير عمل الجهاز المصرفي القائم.

أظهرت التجارب السابقة فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي والاصلاحات الهيكلية على أن البرامج الخالية من إصلاح القطاع المالي والنقدي في مرحلة مبكرة، أو في نفس الوقت (وهذا أفضل) تواجه إمكانية حدوث اختلالات مالية بشكل كبير، ولا يتم الوصول الى النتائج المرجوة منها إلا ببطء شديد وغالبا ما في تحقيق الهدف. والواقع أن السياسات التي تبادر الى الاصلاح الاقتصادي على حساب تؤخر الاصلاح المالي تؤدي في النهاية إلى إعاقة التنمية في القطاع الحقيقي وإحداث تشوهات على مستوى الاقتصاد. وعليه تؤكد الكثير من الأفكار التي جاءت لتوضح أهمية تزامن الإصلاح المالي والنقدي مع الإصلاح الاقتصادي، ذلك لأن اتخاذ خطوات إصلاح بين أي منهما أسرع من الاخر، من شأنه أن يحدث تشوهات في الاقتصاد الوطني تؤثر بالسلب على عملية الاصلاح الشامل. بحيث أن وجود أي برنامج للإصلاح المالي لا يتزامن مع الإصلاح الاقتصادي، يؤدي لبزوغ صعوبات أثناء عملية إصلاح النظام المالي مما يؤدي إلى تأجيل عملية الإصلاح الاقتصادي الكلي، وهو ما يعكس إحدى الحقائق المرتبطة بتجربة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر.

المحور الثالث: نهج تمويل الاقتصاد: اقتصاد الاستدانة و اقتصاد السوق المالي

تمهيد:

لقد تطورت ***طرق تمويل*** **الاقتصاد من نموذج الاستدانة*"modèle d'endettement "*** خلال السنوات المجيدة إلى التمويل عن طريق ***الأسواق المالية "marchés financiers "*** منذ الثمانينيات القرن الماضي، ولكل نموذج خلفية نظرية مختلفة، فالأول ***كينزي"keynésienne"*** من خلال تمويل قائم على الدين، أما النموذج الثاني ***ليبرالي"libérale"*** قائم على الأسواق المالية. ففي مواجهة التضخم المرتفع وتباطؤ النمو في السبعينيات تغيرت طريقة التمويل غير أن مخاطر نموذج تمويل السوق المالية ظلت قائمة هي الأخرى وفي تصاعد مستمر ولعل أبرز ملامحها تتجلى في انتشار وتضاعف الأزمات المالية خلال السنوات الأخيرة. في هذا المحور سوف نتطرق إلى الاختلافات بين اقتصاد الاستدانة واقتصاد السوق من حيث التمويل والسياسة النقدية. وتسليط الضوء على أساليب وآليات عمل كل منها، وبما أن جميع النماذج تظهر هذه الاقتصاديات أيضا حدودها وقيودها، فإننا سوف نوردها في هذا الإطار.

أولا: التمييز بين اقتصاد الإستدانة و اقتصاد السوق المالي:

كان ***جون ريتشارد هيكس"John Richard Hicks "***[1] في عام 1974-بعد حصوله على جائزة نوبل في الاقتصاد"prix Nobel d'économie " في عام 1972-أول من أشار بدقة إلى الفرق بين اقتصاد الإستدانة واقتصاد السوق المالي، ولا سيما بين نظامي التمويل الخاص بكل منهما. حيث اعتبرهما أهم نموذجين مهيمنين، فلا يوجد اقتصاد حقيقي له جميع خصائص كل نظام أو يشبه نظام آخر، فهناك أكثر من تصنيف مفاهيمي لهذه النظم. ومع ذلك برز الاقتصاد فرنسي في وقت من الأوقات كمثال على اقتصاد استدانة واتجه فيما بعد إلى اقتصاد سوق رأس المال، كما برزت الولايات المتحدة كنموذج مثالي لإقتصاد سوق رأس المال.

1- مفهوم اقتصاد الإستدانة "Économie d'endettement ": يشير هذا المصطلح إلى شكل الاقتصاد العالمي حيث يبرز الدين مهما كان شكله مفرطاً مقارنة بالثروة الحقيقية، حيث المصدر الرئيسي **للتمويل**

[1] - السير جون ريتشارد هيكس هو أبرز اقتصادي بريطانيا العظمى في القرن العشرين. ولد في 8 أفريل 1904 في وارويك، وارويكشاير وتوفي في 20 ماي 1989 في بلوكلي. مع كينيث أرو " Kenneth Arrow "من جائزة بنك السويد في عام 1972، هو مبتكر نموذج IS/LM ومؤلف المقال المؤثر "السيد كينز و" الكلاسيكيات Mr Keynes and the Classics en 1937 ". إحدى أهم أعمال هيكس الرئيسية هو كتابه "القيمة ورأسمال" Value and Capital، الذي نُشر في عام 1939 حقق هيكس تقدمًا في هائلا في الاقتصاد الجزئي ونظرية المستهلك.

هو الائتمان/ القرض مقارنة بخلق **الثروة**. إن التمييز بين اقتصاد الإستدانة[1] (المصطلح الإنجليزي هو الإفراط في السحب"over-draft economy "، والذي يترجم أيضا إلى اقتصاد السحب على المكشوف" économie à découvert") واقتصاد السوق المالي (يطلق عليه أيضا اقتصاد الأسهم" économie à fonds propres") **يعود لـ جون هيكس**"John Hicks " خلال أزمة الاقتصاد الكينزي" crisis in Keynesian Economics" (عام1974). فلم يتأسس اقتصاد الاستدانة إلا بعد الحرب العالمية الثانية، لا سيما بعد توصيات ***جون مينارد كينز" J- M- Keynes "(النظرية العامة للتوظيف والفائدة النقود***، 1936)." نهج التمويل القائم على الإستدانة يرتكز على الاتصال بين العارضين والمطالبين من خلال الوسطاء الماليين والمصرفيين. وأبسط مثال على ذلك هو **بنك الودائع** الذي يمتص المدخرات المتاحة من الأعوان ذوي الفوائض والذي يقرض على أساس هذه الموارد للأعوان الذين يعانون من عجز. ي هذه الحالة، يتعلق الأمر بالتمويل الوسيط لأن العون المالي يقوم بتحويل الذمم المدينة مما يؤثر على آجال الاستحقاق والمخاطر والمدة والسيولة.

يمكن أن تسليط الضوء على مجموعة من التعاريف لاقتصاديات الاستدانة، هو[2]:

- اقتصاد أين يكون تمويل المؤسسة فيه أفضلية للقرض المرتبط بالوساطة البنكية.

- نظام مالي أين تسيطر المالية غير المباشرة، تحت شكل التمويل عن طريق القرض، وهذا يفترض سيرورة تدخل الوساطة المالية والمؤسسة في علاقة ثنائية بين البنوك وزبائنها، وتأخذ البنوك خطر القرض قبل القيام بأي عملية للتمويل والتي ستحقق نتائج ايجابية، ويشمل القرض كذلك طريقة التمويل الأساسية للنشاط الإنتاجي، والمؤسسات التي ليس لها بعد للدخول إلى سوق الأوراق المالية، وضعف التمويل الذاتي للمؤسسات يفسر عودة على نحو كامل للقرض، ويعتبر البنك المركزي مقرض الملاذ الأخير.

2- جذور اقتصاد الإستدانة:

بعد الحرب العالمية الثانية كانت الدول في حاجة إلى التدخل بشكل مباشر أكثر في عمل الاقتصادات بسبب الأزمات أو الحروب أو ضرورات إعادة الإعمار. وفي هذه الفترات لم تعد المدخرات الوطنية قادرة على تلبية الاحتياجات التمويلية للشركات في الوقت الذي حاولت فيه الدولة التعجيل بالاستثمار. وقد أدى هذا الاختلال إلى نشوء احتياجات تمويلية لا يمكن تلبيتها بتكاليف مقبولة من خلال موارد الادخار المتاحة. بالإضافة إلى ذلك من الضروري ضمان زيادة تحويل المبالغ المستحقة القبض بسبب تفضيل

[1] - لا ينبغي الخلط بين **اقتصاد الإستدانة**(économie d'endettement) والاقتصاد المثقل بالديون "**اقتصاد الديون**" économie endettée "(debt economy) ، حيث لا توجد بالضرورة مديونية وإعادة تمويل دائم للبنوك مع البنك المركزي ، ولا يتعارض مع اقتصاد الأسواق المالية لتحقيق توازنه بالديون الخارجية.

[2] - عبد اللطيف مصيطفي و محمد بن بوزيان،" **أساسيات النظام المالي و اقتصاديات الأسواق المالية**"، دار المنهل، 2015، ص 136.

الأسر المعيشية للمدخرات السائلة. هذه المسائل الائتمانية لم تزد من ديون الشركات تجاه البنوك الثانوية فقط ولكنها ساهمت أيضًا في الحاجة إلى التمويل من البنك المركزي. لهذا السبب يتميز اقتصاد الإستدانة بمستوى مزدوج من الاستدانة: استدانة الشركات تجاه بنوك الدرجة الثانية واستدانة بنوك الدرجة الثانية تجاه البنك المركزي. وهذه الأخيرة هي المؤسسة الوحيدة القادرة على تلبية الاحتياجات المالية الكبيرة للمصارف الصغيرة، وتكفل في نهاية المطاف سيولة النظام المالي. كم أن دوره كمقرض الملاذ الأخير حاسم فمن خلاله أصبحت الدولة أخيرا لاعبا مهيمنا في النظام المالي لها تأثير حاسم على ظروف إعادة تمويل الأعوان الاقتصاديين.

3- خصائص اقتصاد الإستدانة: يتميز اقتصاد الإستدانة بالخصائص التالية[1]:

- **الائتمان"Le credit " هو الوسيلة الرئيسية لتمويل النشاط الإنتاجي:** يتم توفير الجزء الأكبر من التمويل للوكلاء المحتاجين للتمويل من خلال النظام المصرفي من خلال الائتمان المصرفي. ينطوي الائتمان على تدخل عملية الوساطة المالية وإقامة علاقات ثنائية فردية بين البنوك وعملائها. تتحمل البنوك مخاطر ائتمانية بعد تقييمها وتمويل العمليات التي تتوقع النتيجة منها بشكل إيجابي. نظرا لضعف التمويل الذاتي وضيق السوق المالية وغياب المدخرات طويلة الأجل، تلجأ إلى القروض المصرفية لتمويل أنشطتها، وبالتالي، يتم تمويل جزء صغير من احتياجات الشركات (الاحتياجات الاستثمارية أو الاحتياجات التشغيلية للأعوان ذوي الإحتياج المالي) عن طريق إصدار الأوراق المالية.
- **ميكانزمات التمويل:** في اقتصاد الاستدانة لا تقتصر البنوك على تحويل آجال استحقاق الموارد التي يتم جمعها من الجمهور، بل تخلق وسائل التمويل من خلال الائتمان. وفي هذا النوع من الاقتصاد، توجد فجوة هيكلية بين معدل الادخار المحقق ومعدل الاستثمار الذي ترغب فيه الشركات. وللائتمان المصرفي دور حاسم في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي في البلد. الائتمان الممنوح للشركات هو الذي سيسد نقص المدخرات للوصول إلى معدل الاستثمار المطلوب. كما يشوه تعديل الأسعار، ولا تترجم الزيادة في الاحتياجات التمويلية إلى ضغط على المعدلات بل إلى زيادة في المعروض من الائتمانات.
- **طريقة التوظيف"placement ":** وتتكون أصول الأعوان الاقتصاديين عموما من استثمارات لدى المصارف في شكل ودائع قصيرة الأجل. هذه المستحقات مميزة من قبل الشركات. ومن ناحية أخرى، لا

[1]- SEDDIKI Fadhila, **"L'économie algérien: économie d'endettement ou économie de marché financier ?"**, thèse Magister, option Monnaie-Finance-Banque, Université Mouloud Mammeri De Tizi Ouzou,2013, pp-26-27

تستخدم الأسر المعيشية أو الشركات أو المصارف التي يشكل ائتمانها أصولها الرئيسية سوى القليل جدا من الاستثمارات في شكل أوراق مالية.

- **استدانة الشركات تجاه البنوك:** وبما أن تمويل الائتمان المصرفي هو السائد في هذا النوع من الاقتصاد، فإن الشركات بالتالي مدينة للمصارف.
- **استدانة البنوك للبنك المركزي:** في اقتصاد الإستدانة يعمل النظام المالي خاضعا للبنك المركزي. إعادة التمويل في سوق النقدي غير كاف، عادة ما تدعو البنوك إلى إعادة تمويل البنك المركزي الذي لا يستطيع التهرب دون التشكيك في مستوى نشاط الاقتصاد. نظرًا لأن البنوك مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالبنك المركزي، فسيتم إغرائها بالعمل على مستوى الاستثمار وبالتالي مستوى نشاط الاقتصاد. يتم ضمان استقرار وأمن النظام من قبل ***البنك المركزي*** الذي يراقب القروض الممنوحة ويموّل بنوك الدرجة الثانية.
- يتم توفير التمويل من قبل ***النظام المصرفي (تمويل خارجي غير مباشر)***." أي هناك وساطة بين الأعوان الذين لديهم حاجة للتمويل وأولئك الذين لديهم القدرة أو فائض على/في التمويل
- **الائتمان المصرفي** هو النظير الأساسي لعرض النقود: فالخلق النقدي في اقتصاد الإستدانة هو داخلي"endogène ". بمعنى أن المصدر الأساسي لخلق النقود هو الائتمان المصرفي" le crédit bancaire" الذي يطلبه الأعوان الاقتصاديون للقيام بحجم معين من الأنشطة في القطاع الحقيقي.
- **تحديد أسعار الفائدة"fixation des taux d'intérêt ":** لا تعكس أسعار الفائدة في السوق توازن العرض والطلب على القروض، ولكنها تعكس المستوى المطلوب لأسباب تتعلق بالسياسة الاقتصادية من قبل السلطات العامة. المعدلات المطبقة هي معدلات صارمة"taux rigides "، وهي ثابتة تقريبا" quasiment fixes" ويتم تحديدها إداريا من قبل السلطات النقدية، وهذا هو السبب في أن هذا النظام مؤهل كـ "اقتصاد تمويل مدار"(d'économie de financement administer). يتم تعزيز جزء كبير من القروض. غالبا ما تكون أسعار الفائدة الحقيقية عند مستوى سلبي، مما يؤدي إلى تشويه معين في تخصيص الموارد من خلال عدم السماح باختيار الاستثمارات المربحة من الاستثمارات غير المربحة. وهي تظل ضعيفة بالقيمة الحقيقية بسبب الضغوط التضخمية للاقتصاد الإستدانة، تتماشى أسعار الفائدة المنخفضة مع رغبة الحكومة في السماح للشركات بتمويل نفسها بتكلفة منخفض.
- **التنظيم النقدي يتم من خلال أدوات مباشرة:** فيما يسمى اقتصاد الإستدانة لا يمكن للسلطات النقدية أن ترفض مبدأ إعادة التمويل من قبل البنك المركزي الذي يضمن إغلاق النظام في محاولة

لاحتواء آثاره من خلال تنفيذ حد كمي لما يسمى بالإشراف على الائتمان"d'encadrement de credit ".
حيث الطلب على الائتمان غير مرن تجاه سعر الفائدة.
يشكل الإشراف على الائتمان الطريقة المفضلة للتنظيم والحل الوحيد للحد من تطور المعروض النقدي. إنه يتوافق مع تقنين منظم للائتمان. لذلك يضع البنك المركزي معيارًا للزيادة السنوية في القروض المستحقة. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم المصرف المركزي تلقائيا بإعادة تمويل بعض القروض (المعدات والإسكان وما إلى ذلك).

- **الحدود الكمية للائتمان:** في اقتصادات الاستدانة يؤدي التنظيم النقدي ببساطة إلى تقييد كمي للائتمان، ومن هنا جاءت مفارقة السياسة النقدية. ويستجيب النظام المالي للحاجة إلى ضمان تمويل الشركات عن طريق الائتمان، ولكن الأداة الأكثر امتيازا للتحكم في المعروض النقدي هي أيضا الائتمان.

فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية كان هذا الحل الوحيد الممكن بالنظر لحجم الاستثمارات المطلوبة الهائلة والقدرات التمويلية للأعوان الاقتصاديين أضعف من أن يتم التعامل معها .فكان تطوير ***الائتمان"le credit*** " على نطاق واسع على سبيل المثال في فرنسا تم تأميم"**nationalisées "** جميع البنوك حتى تتمكن الدولة من السيطرة الكاملة على النظام. فخلال السبعينيات 60٪ من تمويل الاقتصاد كان يتم من خلال الإئتمان في المقابل الأسواق المالية كانت مهمشة، في سياق الفكر الكينزي"Keynes " هي أن **الاستثمار** يسبق قبل **<u>الادخار</u>** وليس العكس (être l'investissement qui précède l'épargne et non l'inverse). حيث يسمح ***الائتمان*** للأعوان الاقتصاديين ***بالإستثمار*** مما سيخلق نشاطًا اقتصاديًا، وسيتم ***إدخار*** هذا الدخل أو جزء منه. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون الاقتصاد مدفوعًا ليس **بالعرض** ولكن **بالطلب** الذي يجب تحفيزه **لإنعاش النمو**. وعليه كان نمط التمويل المهين وأصل نمو المحقق خلال الثلاثين عامًا المجيدة" croissance des Trente Glorieuses"، لكنه واجه قيود كبيرة مع نهاية الستينيات.

4- حدود نموذج اقتصاد الإستدانة[1]:

أ. اقتصاد الإستدانة تضخمي" inflationniste": يظهر هذا النموذج **تضخمًا مرتفعًا**"forte inflation ".
حيث أنه بسبب انخفاض المدخرات وزيادة تمويل الشركات عن طريق الائتمانات، يؤدي خلق النقود بدون نظير حقيقي كاف إلى حدوث التضخم. لا يمكن تحمل اقتصاد الإستدانة إلا في سياق تضخمي يسمح

[1]- SEDDIKI Fadila, L'économie algériene: économie d'endettement ou économie de marché financier ?, these Magister, option Monnaie-Finance-Banque, Universite Mouloud Mammeri De Tizi Ouzou,2013,p-28.

للشركات المثقلة بالديون بالضرورة بدفع أسعار فائدة حقيقية صفرية أو سلبية فقط (بعد أخذ التضخم في الاعتبار) وسداد ديونها بعملة مخفضة القيمة. وبالتالي، فإن التضخم يخفف من المخاطر الكبيرة التي تتعرض لها الشركات التي ليس لديها موارد تمويل أخرى غير الديون. والتضخم فقط هو الذي يجعل من الممكن المخاطرة. وبالتالي، فإن هذا اقتصاد الإستدانة والتضخم مرتبطان بالضرورة، لكن النظام منحرف لأن أسعار الفائدة الحقيقية التي يخدمها المستثمرون صفرية أو سلبية. لذلك هناك نهب المدخرات وخاصة مدخرات الدخل الثابت. من ناحية أخرى، يتسبب التضخم في اختلال التوازن في ميزان المدفوعات (يصبح عجزا)، والمنتجات الوطنية أقل قدرة على المنافسة، لأنها أكثر تكلفة. وكما ذُكر آنفاً، فإن هذا النظام يحتمل أن يكون **تضخمياً**، بقدر ما يصادق البنك المركزي على الخلق النقدي اللاحق لمصارف الأنياب الثانية. ومع ذلك، فإن الوزن المتزايد للقيود الخارجية في الاقتصادات المنفتحة بشكل متزايد يجعل مكافحة التضخم أكثر من ضرورة. لذلك فإن الانفتاح لا يتوافق مع اقتصاد الإستدانة.

ب. **مدخرات غير كافية "Insuffisance de l'épargne "**: في ظل ظروف التضخم هذه وأسعار الفائدة الحقيقية الصفرية أو السلبية، كثيرا ما يكون مستوى المدخرات منخفضا؛ فالمستوى الذي يتشكل لا يوجه نحو تمويل الشركات، بل يستثمر «في الحجر»"dans la pierre " (شراء الشقق والأراضي وما إلى ذلك)، ويهدف إلى توفير الحماية من التضخم. بدون عروض كافية، تظل الأسواق المالية جنينية. لذلك، لا يمكن للشركات إلا أن تمول نفسها عن طريق الإستدانة من النظام المصرفي، الذي يعيد تمويل نفسه مع البنك المركزي، وهي عملية تحافظ على التضخم الضروري لاستدامة اقتصاد الإستدانة. وفي سياق اقتصاد الإستدانة تؤدي الحاجة إلى التحكم الخلق النقدي عند نقطة البداية، وكذلك الرغبة في التأثير في تنمية القطاعات الاقتصادية، إلى قيام الدولة بوضع حوافز خاصة مثل إجراءات الإعانة الائتمانية أو التفريق في إمكانية الحصول على إعادة التمويل المركزية وفقا لمقصد الائتمانات. لذلك، يعتبر اقتصاد الإستدانة أحيانًا **اقتصادًا خاضعًا للإدارة**. في مثل هذا النظام، يتلخص سوق النقدي بشكل أساسي في سوق بين البنوك يضم عددًا صغيرًا فقط من الفاعلين، وخاصة البنوك. وأخيرا، هناك تنافس ضئيل بين المؤسسات المالية، إما بسبب قيود النشاط أو لأنها تعمل في دوائر متخصصة ذات امتيازات خاصة.

ثانيا: نموذج اقتصادات السوق المالي

1- مفهوم اقتصاد السوق المالي:

يظهر اقتصاد الأسواق المالية كنظام مالي أين تحصل الأعوان الاقتصادية على موارد التمويل بإصدار الأوراق المالية في الأسواق ،ويتميز هذا النظام بالمالية المباشرة ويسمح نشاط الأسواق بعرض وطلب رؤوس الأموال بمواجهة مباشرة ودون وساطة (وسيط مالي)،ويظهر الوسطاء الماليون بما فيها البنوك في الأسواق مرة

كعارضين وكطالبين للأوراق المختلفة وليس في عمليات فردية كالقرض البنكي ،والذي لا يعتبر النشاط الأساسي للبنك إلا بالنسبة للأعوان الذين ليست لهم أبعاد كافية للاقتراض في أسواق الأوراق المالية ،ويظهر التمويل الذاتي في هذا النظام مرتفعا جزئيا ويسمح بمقابلة طاقة تمويل المؤسسة للاستثمار، وتقوم البنوك بتنويع أنشطتها حيث تحوز على أصول متنوعة تؤلف بدرجات مختلفة بين المخاطر والعوائد.[1]

فالتمويل السوقي يعد احدى ملامح العالم الليبرالي"monde liberal " وهو اقتصاد يعزز العرض"l'offre " ومبدأه يتمثل في :"**المدخرات** هي التي يجب أن **تخلق استثمارات** وليس العكس l'épargne qui doit créer les investissements". حيث **الأسواق** تنظم نفسها بنفسها"auto-régulent "، بينما يكون للدولة دور هامشي ولا يمكنها التدخل النشاط الاقتصادي.

2- خصائص اقتصاد السوق المالي: يتميز اقتصاد السوق المالي بما يلي[2]:

حيث يميز اقتصاد السوق المالي بما يلي:

أ. هيمنة التمويل المباشر"la finance directe ": يقدم اقتصاد السوق المالي نفسه كنظام مالي حيث يحصل الأعوان الاقتصاديون على مواردهم التمويلية عن طريق إصدار الأوراق المالية (الأسهم والسندات وسندات الخزانة ...) في الأسواق (المالية بشكل رئيسي) المكتتب بها مباشرة من قبل المستثمرين. ولذلك فإن هذا النظام يحبذ التمويل المباشر. ثم يتم تخصيص القروض المصرفية بشكل أساسي للأسر (القروض الاستهلاكية والقروض العقارية..) والشركات الصغيرة والمتوسطة التي لا تستطيع الوصول إلى الأسواق المالية. وبالتالي فالعلاقة المباشرة بين الاعوان الذين يحتاجون إلى التمويل وأولئك الذين لديهم القدرة على التمويل اللاوساطة. بمعنى تسمح الأسواق المالية بتلبية العرض والطلب على السيولة "l'offre et à la demande de liquidités " من دون وسيط بنكي. يسود المنطق التنافسي على الرقابة العامة في تنظيم النظام المالي» (الأسواق المالية المحررة) وإنشاء سوق رأسمالية واحدة؛[3]

ب. دور الوسطاء الماليين" intermédiaires financiers": الوسطاء الماليون بما في ذلك المصارف، موجودون في الأسواق ودورهم يتمثل في تقديم الخدمات وليس في التشغيل الفردي للائتمان المصرفي. وتمثل أسواق رأس المال أكثر أهمية مقارنة بالتمويل المصرفي، كما الوساطة تفسح المجال للوسيط حيث تقوم المؤسسات المالية بتغيير دورها:

- **في السوق الأولية:** إنهم يعملون كوسطاء بسيطين أو كمغلقين؛

[1] - عبد اللطيف مصيطفي و محمد بن بوزيان، مرجع سبق ذكره، ص 234.

[2] - SEDDIKI Fadila, Op.cit, p- 28

[3] - Eléments de correction du TD9 (La déréglementation financière). 1ES1 Fustel de Coulanges 2016 / 2017 GALY, https://www.toileses.org/premiere/2016_TD9_deregulation_correction.pdf marjorie.galy@wanadoo.fr http://www.ToileSES.org

- **في السوق الثانوية:** فيما يسمى اقتصادات السوق المالية، يقوم الوسطاء الماليون بأداء وظائف التداول والوساطة وتحويل الأصول.

ت. نمط التوظيف: يشكل السندات القابلة للتداول في السوق الطريقة المفضلة للاستثمار في اقتصادات السوق المالية لأن جزءا مهما جدا من مدخرات الأسرة يتم في شكل استثمارات (بما في ذلك المؤسسات المالية) في الأسواق المالية عن طريق الإكتتاب أو شراء الأسهم والسندات وسندات الخزانة وشهادات الإيداع وأسهم شركات الاستثمار المفتوحة"sociétés d'investissements à capital variable " (SICAV) وأسهم صناديق الاستثمار المشتركة"fonds communs de placement " (FCP). تحتل هذه الأوراق المالية أيضًا مكانة مهمة في أصول الشركات وحتى الوسطاء الماليين.

ث. التمويل الذاتي للشركات"autofinancement des entreprises ": معدلات التمويل الذاتي للشركات في اقتصاد السوق المالي مرتفعة. إنها تعبر عن نسبة إجمالي مدخرات الشركات إلى إجمالي تكوين رأس المال (مع أو بدون أسهم)، وبالتالي تجعل من الممكن مقارنة القدرة التمويلية للشركات بالاستثمار الذي تم بالفعل خلال السنة المالية. ويعني ارتفاع معدلات التمويل الذاتي على مدى فترة طويلة أن الأرباح غير الموزعة للشركات تسمح لها بتمويل الاستثمار الحالي على مدخراتها السابقة. إنهم يستخدمون السوق المالية لتمويل الزيادات الكبيرة في نشاطهم.

ج. مديونية الدولة"L'endettement de l'Etat ": الدولة في اقتصاد السوق المالي مثقلة بالديون لأنها تمول ديونها من خلال السوق المالية، على عكس اقتصاد الإستدانة حيث يتم تمويل الدين العام عن طريق خلق النقود.

ح. تحديد أسعار الفائدة"fixation des taux d'intérêt ": تلعب أسعار الفائدة في اقتصاد السوق المالي وظيفة تعديل في تحديد التوازن. في مثل هذا النظام يكون سعر الفائدة هو سعر التوازن بين العرض والطلب على رأس المال وتكلفة الموارد الإضافية.

خ. التنظيم النقدي يتم من خلال أدوات غير مباشرة: تلعب القاعدة النقدية وسعر الفائدة دورًا حاسمًا في التوازن النقدي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمصرف المركزي من خلال اقتناء أو بيع الأوراق المالية (أذون الخزانة) في سوق النقدي، تنظيم العملة في اتجاه أو آخر. «الإجراء بشأن السيولة المصرفية يؤدي بالتالي إلى تغيير في سعر الفائدة».

يتمثل الاختلاف الرئيسي بين اقتصاد الإستدانة واقتصاد السوق المالي في أنه في الحالة الأولى، يكون البنك المركزي هو الملاذ الأخير الذي يضطر إلى ضمان إنسداد تمويل الاقتصاد بينما، في الحالة الثانية، يظل تدخل مقرض الملاذ الأخير تقديريا.

د. **سوق النقدي** هو المكان المميز لتجديد **سيولة البنوك** في اقتصادات السوق المالية.

ذ. **خصخصة**"**privatisées** " تتم في البنوك ويصبح ***البنك المركزي مستقلاً***"***indépendante*** " عن السلطة السياسية".pouvoir politique "، ويحتفظ البنك المركزي بطبيعة الحال بقوة كبيرة ويجعل عمله محسوسًا في جميع الأسواق، ولكن في مثل هذا السياق، لا يمكنه التدخل بشكل دائم ضد اتجاهات السوق ويخضع لقيود خارجية تحد من مجاله للمناورة.

ر. **عدم تتدخل الدولة** إلا كعون من بين الأعوان الآخرين في أسواق رأس المال الكبيرة المفتوحة للعديد من الأعوان الاقتصاديين، المرتبطين ببعضهم البعض وبالعالم الخارجي

ز. ***إلغاء القيود التنظيمية***"***déréglementés***" في الأسواق المالية و***تحريرها***"***libéralisés***". وتمكن التوظيفات/ الإستثمارات المالية"placements financiers " في الإنتشار بحرية في جميع أنحاء العالم كما لا تشرف على الائتمان"؛ فالبنك المركزي هو الذي يدير السياسة النقدية ***لمكافحة التضخم***.[1]

س. ارتفاع أسعار الفائدة يبرره اجتذاب المدخرات"épargne " اللازمة لتمويل الأنشطة.

3- مزايا نموذج اقتصادات السوق المالية[2]

- **الادخار ضروري:** تفترض هذه الدائرة وجود مدخرات مناسبة وتعيد تدوير النقود الحالية. لذلك، فيما يسمى باقتصادات السوق المالية، لا يوجد تضخم. حيث في اقتصاد السوق المالي يضمن سوق رأس المال تمويل وسيولة الاقتصاد وليس فقط المؤسسات المالية.
- **تقليل التضخم** :تتمثل إحدى النتائج المباشرة للدور الذي تلعبه المدخرات في التمويل في تقليل كتلة النقود المتداولة مقارنة بتلك التي لوحظت في اقتصاد الإستدانة، وبالتالي يتم التحكم في معدل التضخم أو حتى منخفضا

ثالثا: التحول إلى اقتصاد السوق المالي[3]**:**

من الصعب جدا الآن أن تجد حتى في كتابات الاقتصاديين المعروفين والمعترف بهم عالميا، تعريفا واضحا وتوافقيا لاقتصاد السوق. وهذا يفسر تعدد التفسيرات المختلفة والمعارضة في كثير من الأحيان. وُلد مفهوم اقتصاد السوق في **القرن التاسع عشر** لثورة منهجية حقيقية يديرها الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد (أو الهامشيون)"les économistes néoclassiques (ou marginalistes) "، والمؤلفون المؤسسيون لتيار فكري قائم على تمثيل جديد لأداء النظام الرأسمالي الذي ولد قبل قرن من الزمان. يعرف الهامشيون"marginalistes"

[1] - Françoise Renversez, « **De l'économie d'endettement à l'économie de marchés financiers** », La Découverte, Dans Regards croisés sur l'économie 2008/1 (n° 3), pages 54 à 64. https://www.cairn.info/revue-regards-croises-sur-l-economie-2008-1-page-54.htm

[2] - SEDDIKI Fadila, Opcit, p-31

[3] - Économie d'endettement et économie de marchés financiers, https://www.maxicours.com/se/cours/economie-d-endettement-et-economie-de-marches-financiers/

اقتصاد السوق" l'économie de marché" على أنه **اقتصاد لامركزي"économie décentralisée"** حيث توجد آليات قوية للتنظيم الذاتي"autorégulateurs" تسمح بترابط قرارات العديد من الجهات الفاعلة الاقتصادية المستقلة. في هذا النوع من الاقتصاد، يتم **ضمان التوازن العام** (أو توازن التوظيف الكامل"équilibre de plein-emploi") تلقائيا بفضل مرونة الأسعار في الأسواق المختلفة. هذه هي فكرة «المزاد» (Commissaire-priseur) لـ L. Walras، المستوحاة من «اليد الخفية» "main invisible"الشهيرة لـ A. Smith. وإذا ظهرت اختلالات، فإنها لا يمكن أن تكون إلا مؤقتة ويتم تصحيحها تلقائيا بالتقلبات، صعودا أو هبوطا، في متغيرات التسوية الرئيسية: المستوى العام للأسعار، سعر الأجر الحقيقي، سعر الفائدة وسعر الصرف الحقيقي.

وقد حقق هذا التمييز المستمد من أعمال هيكس والذي قدمه **ف. ليفي – غاربوا"V.Levy-Garboua"** بعض النجاح النظري في فرنسا وكان مفيدًا بشكل خاص في وصف التغيرات المالية الدولية التي حدثت في الثمانينيات. ويستند التمييز بين نوعي النظام أساسا إلى الطريقة التي يتم بها الاتصال الأعوان الاقتصاديين غير الماليين في دوائر التمويل. يجب النظر في سيناريوهين.

ويستنتج أتباع هذه الرؤية أن **نظام اقتصاد السوق** هو أفضل النظم المعروفة تاريخيا، كونه الوحيد القادر على ضمان **التخصيص الأمثل للموارد على حد سواء**، ونظام **عمل بدون أزمة اقتصادية دائمة**، شريطة اختزال تدخل الدولة" l'intervention de l'Etat" إلى **وظائفها السيادية فقط"seules fonctions régaliennes"**. (أمن الأشخاص والسلع، وإنتاج السلع العامة، مسألة الأموال، جباية الضرائب واستقرار الاقتصاد، وما إلى ذلك).[1]

1. أزمة عشرية 1970-1980: بدأت البطالة مع نهاية الستينات في الارتفاع وظهرت ظاهرة جديدة: تتمثل في الركود ***التضخميstagflation*** ، تُشير إلى حقيقة أنه كان هناك ***ركود الاقتصادي" stagnation économique"*** مصحوبا بارتفاع ***البطالة"chômage"*** والتضخم***"inflation"*** ، هذا الأخير أعتبر أمر طبيعي في اقتصاد الإستدانة حيث يتم تحفيز الطلب"demande " بقوة "fortement encouragée "، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، غير أنه عادة ما يكون مصحوبا بنمو قوي"croissance forte "، لكن لم يعد ذلك الحال عليه في نهاية السبعينات فالتضخم أصبح من الصعب التحكم به عند مستويات مقبولة ففي بداية الثمانيات في فرنسا قارب من 13 ٪ (بينما في عام 2008 دق جرس الإنذار لأنه تجاوز 3٪ فقط).

[1] - Mourad BOUKELLA, Economie de marché, autoritarisme d'Etat et développement économique : l'expérience algérienne, Le Manager, N° 7 / Décembre 2018, https://www.asjp.cerist.dz/en/article/84028

2. ارتفاع مديونية الأعوان الاقتصاديون ومعدلات أرباح الشركات تتراجع: أدى هذا الوضع المقلق إلى قيام الدول المتقدمة الرئيسية بتغيير **أساليب تمويل اقتصاداتها** لصالح تفضيل الأسواق المالية" marchés financiers"، وجاءت نقطة التحول بعد **مؤتمر مجموعة "G8"** في تورونتو"Toronto " عام **1979**.

3. كانت **الولايات المتحدة الأمريكية** أول من غيرت **طريقة تمويل اقتصادها**، مما تسبب في **ركود حاد forte recession"** في عامي 1980 و1981 بسبب الزيادة المفاجئة في أسعار الفائدة في أسواقها المالية. لقد أدى تطبيق هذا للنهج التمويلي سريعا إلى تقليص معدلات التضخم" l'inflation" والديون"l'endettement " سريعا ولكن حدث ذلك على حساب تفاقم الأزمة الاقتصادية والبطالة"crise économique et chômage ". لم يسمح هذا النمط من التمويل بالعودة إلى معدلات نمو المحققة خلال العقود المجيدة وحمل معه مخاطر من نوع آخر.

الجدول رقم (03): ملخص مقارنة بين التمويل المؤسساتي والتمويل السوقي

التمويل بالإستدانة	التمويل عن طريق الأسواق المالية
▪ **الفكر الكينزي الذي هيمن خلال العقود المجيدة (بعد الحرب العالمية إلى غاية نهاية الستينات)** ▪ **المبادئ:** ✓ الوساطة المصرفية ✓ تدخل قوي للدولة ✓ البنك المركزي يضمن كمية النقود الضرروية ✓ في السوق من أجل خفض سعر الفائدة ▪ **الهدف:** توطيد النمو ▪ **المخاطر:** ✓ استدانة هامة للأعوان الاقتصاديين بما في ذلك ✓ الدولة. ✓ تضخم مرتبط بارتفاع الطلب ✓ عدم تفضيل الإدخار	▪ **الفكر الليبرالي الذي هيمن ما بين القرن التاسع عشر إلى غاية سنوات الثلاثينيات "1930" وثمانينيات القرن الماضي:** ▪ **المبادئ:** ✓ اللاوساطة المالية ✓ التحرير وإلغاء القيود على الأسواق ✓ خوصصة البنوك واستقلالية البنوك المركزية ▪ **الأهداف:** ✓ مكافحة التضخم وتفضيل الإدخار بفضل ✓ معدلات الفائدة المهمة. ▪ **المخاطر:** ✓ اللاإستقرار المالي الذي يجلب الأزمات المالية ✓ عدم تفضيل الإستهلاك وجزء من الإستثمار

Source: Économie d'endettement et économie de marchés financiers, https://www.maxicours.com/se/cours/economie-d-endettement-et-economie-de-marches-financiers/

الجدول رقم (04) مقارنة بين عناصر اقتصاد الإستدانة و اقتصاد السوق المالي

الاقتصاد / المعيار	اقتصاد الإستدانة	اقتصاد السوق المالي
التمويل	غير مباشر	مباشر
الدولة	تدخلية	ضعيف
البنك المركزي	مركز مهيمن لكن مقيد	عمل تقديري
السوق النقدي	ضيق ومحصور على البنوك ، قليل الأدوات	بدون حواجز ومفتوح على الأعوان غير الماليين
الإبتكار المالي	محدودة	ضرورية
القواعد التنظيمية النقدية	معدل مدار	معدل السوق
بنك الدرجة الثانية	متخصصة، قلة المنافسة، مثقلة بالديون تجاه البنك المركزي	شاملة، منافسة قوية، ضعف الإستدانة من البنك المركزي
المؤسسة الإقتصادية	صعف التمويل الذاتي	التمويل الذاتي كافي
ادخار الأسر	غير كاف و تفضيل استخدام السيولة	توظيف في الأصول المنقولة
سوق الصرف	الرقابة على الصرف	الأسواق الفورية والآجلة
منحنى معدل الفائدة	يحدد من طرف البنك المركزي	يحدد من خلال السوق
التضخم	مرتفع	ضعيف
معدل الفائدة الحقيقي	منخفض أو حتى سلبي	موجب
المنافسة مع الخارج	ضعيف	قوي
معدل الوساطة	مرتفع	ضعيف
أسواق رؤوس الأموال	قليلة التطور	متقدمة وديناميكية

Source : Jean-Yves Moisseron, Djamila Dahmane, Anne Joseph, « **Les Systemes Bancaires Et Financiers Dans L'ouverture à l'espace Européen : Une Comparaison Peco-Maghreb** », Développement, Intégration Régionale et Ajustement en Méditerranée (DIRAM), Document de travail DIRAM n°1, Institut de Recherche pour le Développement « IRD » Janvier 1999, p-09

المحور الرابع: تطور النظام النقدي الجزائري خلال الحقبة الإستعمارية

تمهيد:

توضح دراسة تاريخ النظام النقدي في الجزائر كيف ارتبطت اتجاهات التطور النقدي بتطور الظروف والأحوال الاقتصادية، الاجتماعية والسياسة. وإن كانت الجزائر قد تعاملت بالنقود منذ فجر التاريخ، إلا اننا سنكتفي في هذا المحور بتتبع السمات الأساسية للنظام النقدي الجزائري والوظيفة النقدية منذ الحقبة الاستعمارية في العصر الحديث إلى يومنا هذا. كما أن تتبع السياق التاريخي للقانون النقد والقرض في التشريع الجزائري يقودنا إلى حتمية التعرض للمراحل التاريخية التي مر بها قبل أن يصبح على ما هو عليه في الوقت الراهن. وقبل ذلك سوف نستعرض لمحة موجزة عن تطور نشأة البنوك المركزية العالم، والذي يُعد محرك النظام النقدي في كل دولة بشكل عام، والنواة الأولى في تشكيل النظام المصرفي الجزائري بشكل خاص.

أولا: لمحة عن تطور البنوك المركزية في العالم[1]:

كانت البنوك المركزية في بادئ الأمر بنوكاً تجارية تقوم بإصدار النقود، لكن بسبب الفوضى التي صاحبت هذه العملية، تدخلت الدولة وكلّفت بنكاً واحداً من هذه البنوك لممارسة وظيفة إصدار النقد، حيث أطلق عليه ***البنك المركزي (Banque Centrale)***، الذي أصبح المؤسسة الوحيدة التي تقف على قمة هرم النظام المصرفي في معظم الدول.

ومن بين أقدم البنوك المركزية، بنك السويد تم تأسيسه في 1668، بنك إنجلتر عام 1694، وبنك فرنسا عام 1800، لكن لم تكن هذه البنوك في منزلة البنوك المركزية بالمعنى المعاصر، بل كانت مجرد مؤسسات لإصدار العملة النقدية وخصم الأوراق التجارية والمالية، كما كانت بعض هذه النشاطات تُمارس لصالح الدولة، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد تأخر إنشاء " نظام الإحتياطي الفيديرالي " الذي يُعتبر بنكاً مركزياً حتى عام 1913، وذلك بسبب العديد من الأزمات المصرفية التي شهدتها الولايات المتحدة خاصة عام 1907، ولقد استمر ظهور البنوك المركزية بحسب رغبة كل دولة إلى أن جاء مؤتمر بروكسل لعام 1920، الذي أصدر توصية بضرورة إنشاء بنك ليس فقط من أجل إعادة الاستقرار لعملاتها ونظامها المصرفي، بل من أجل توحيد التعامل الدولي في مجال النشاط المصرفي.

[1] - ضويفي محمد، "**المركز القانوني للبنك المركزي**"، أطروحة دكتوراه في الحقوق، قانون خاص، جامعة الجزائر، 2015/2014، ص- 01.

لقد عرفت فترة ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية إنشاء العديد من البنوك المركزية ، حتى لا تكاد تخلو دولة الآن من وجود بنك مركزي، هذا الأخير أصبح يمارس مجموعة من الوظائف المهمة واللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، لعل من الأسباب الرئيسة لإنشاء هذا النوع من البنوك، هو الإشراف على عملية تسيير وسائل الدفع والتسوية للعمليات المصرفية، أما أهم التحديات التي أصبحت تواجه البنوك المركزية في الوقت الحالي، فهي كيفية إقامة نظام مصرفي قوي وآمن ، خاصة بعد الأزمات المصرفية والمالية الحادة التي نتج عنها إفلاس عدد كبير من البنوك الأمريكية والأوروبية لهذا أصبحت الدولة تنظر إليه على أنه وكيل لايمكن الإستغناء عنه لتحقيق التقدم الاقتصادي المنشود.

ثانيا: تطور النظام النقدي في العهد الإستعماري:

بدخول الإستعمار الفرنسي سنة 1830 وجد البلاد تسُك النقود بنفسها، حيث كانت النقود المعدنية (نظام المعدنين) هي الأكثر تداولا بين الأفراد، فالاقتصاد الجزائري كان اقتصاداً طبيعياً يعتمد على الوسائل البدائية منكفئا على الذات، وكانت الثروة الأساسية لذلك هي الزراعة. أي ان البلاد كانت نصف نقدية، والتبادل السلعي كان له دور كبير في المعاملات بين الأفراد.

وعليه لم تكن الجزائر حديثة العهد بالنظام البنكي، إذ أن النظام المصرفي المعمول به في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية كان قائم على قواعد وأسس النظام المصرفي الفرنسي الذي يعمل لخدمة المصالح المالية الاقتصادية لفرنسا، وقد بدأ ت مشاريع إنشاء المؤسسات المصرفية والمالية منذ العشرية الأولى لتواجد الفرنسي في الجزائر.

وجرت عدة محاولات لإنشاء بنك بالجزائر، وكانت أول مبادرة سنة 1836 من طرف أحد رجال الأعمال - إيطالي الجنسية (مُعّمر) يُدعى " تريكو"(TRICOU) -من مدينة بوردو" Bordeaux" لإنشاء بنك في الجزائر، كنتيجة لإصراره على مبادرته لمدة 13 سنة حتى سنة 1849، لبّت الحكومة الفرنسية آنذاك طلبه[1]. وقبل ذلك بقليل منح الفرنسيون تصريح لبنك فرنسا بفتح فرع له في الجزائر بموجب قانون 19-07- 1843 غير أنه توقف عن نشاطه في جويلية 1848، وتم تعويضه بـ الصراف الوطني للخصم " le Comptoir National D'Escompte"، الذي اقتصر نشاطه على الإئتمان غير أنه هو الآخر لم ينجح نظراً لنقص الإيداعات وعدم مقدرته على تلبية حاجات القرض.

[1]- P. Ernest- Picard : « La monnaie et le crédit en Algérie depuis 1830 », Jules Carbonel, Alger, 1930, P-105

تم إنشاء "بنك الجزائر(Banque de l'Algérie) [1]بموجب قانون 04 أوت 1951، برأسمال قدره ثلاثة ملايين فرنك، حيث تم تكليفه بوظيفة إمتياز إصدار العملة بنفس الشروط المعترف بها قانوناً لبنك فرنسا، كان يمارس وظيفة بنك الخصم، تداول وإيداع لكل قرض فلاحي الذي مثل أهم نشاطات بنك الجزائر من خلال تلبية حاجات المعمرون من القروض. أما القرض الصناعي فلم يتقرر إلا عام 1927.

بالموازاة مع إنشاء بنك الجزائر تم بتاريخ 11-08-1851 إصدار قرار منع تداول النقود الجزائرية والنقود الأجنبية وحلّت محلها العملة الفرنسية (الفرنك الفرنسي). كما تم السماح له بإنشاء وكالات في الجزائر. وخلال الفترة 1880-1900 تعرض بنك الجزائر لأزمة بسبب إفراطه في منح القروض الزراعية والعقارية بضغط من المعمرين، وقيامه بعمليات عرضته لخطر الإفلاس. وبموجب قانون 05-07-1900 تم نقل مقره الاجتماعي من مدينة الجزائر إلى العاصمة باريس لغرض إبعاده عن الضغوط السياسية الداخلية آنذاك.[2]

أما في 08-01-1904 تغير اسم "بنك الجزائر" إلى " بنك الجزائر وتونس" (Banque de l'Algerie et de Tunisie) وتم السماح له بالعمل في تونس، حيث احتكر إصدار العملة في الجزائر وتونس وكان بنكا للإيداع والخصم، أما قواعد تنظيمه الإداري والمالي فهي نفس القواعد التي كان يخضع لها بنك فرنسا. وتم تأميمه عام 1946 من قبل السلطات الفرنسية. في 19 ديسمبر 1958 فقد "بنك الجزائر تونس' حق الإصدار بالنسبة لتونس بعد إنشاء البنك المركزي التونسي وبذلك تم الرجوع إلى تسميته " بنك الجزائر" بموجب الأمر الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 1958. [3]

بعد التوصل إلى وقف إطلاق النار في 19 مارس سنة 1962 بين الحكومة الجزائرية المؤقتة والدولة الفرنسية تم في 28 أوت إلى 07 سبتمبر عام 1962 إبرام بروتكولات وإتفاقيات، من بينها البروتوكول المُوقع يوم 28 أوت 1962، بين ممثل الحكومة " عبد الرحمن فارس" و محافظ بنك الجزائر ممثل للحكومة الفرنسية "Gilles Warnier de Wailly" ، حيث تم من خلال هذا الاتفاق وبصفة إنتقالية تمديد صلاحية " بنك الجزائر" بصفته مؤسسة فرنسية، ممارسة وظيفة امتياز إصدار النقود في الجزائر مدة شهرين إبتداءا من اول جويلية 1962 ويمكن تمديد هذا الأجل دون أن يتجاوز تاريخ 1962/12/31. [4]

---

[1] بنك الجزائر: هو هيئة تقوم بدور البنك المركزي، وتتمتع بإصدار العملة إلا أن هاته الأخيرة كانت الفرنك وله نفس قيمة العملة الفرنسية في البلد الام.

[2] - أيمن بن عبد الرحمن، **تطور النظام المصرفي الجزائري**، دار بلقيس، الجزائر، ص ص، 11-12.

[3]- P. Ernest- Picard, Op.cit, P-107

[4] - شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص ص-48-50.

كما تم الاتفاق على تعيين ممثلا للحكومة الجزائرية المؤقتة لدى "بنك الجزائر" وذلك بهدف ضمان الإتصال والتعاون في مجال النقد والقرض، بحيث يمكن لهذا الممثل الوقوف على كل العلميات التي يقوم بها بنك الجزائر كبنك مركزي وبهذه الصفة استمر في تنظيم القرض في إطار التعليمات المتخذة من طرف السلطات الجزائرية، كما استمر بنك الجزائر في ممارسة عمليات إعادة الخصم بعد موافقة لجنة تعينها الحكومة الجزائرية. واسمر في نشاطه إلى غاية 1962/12/31 ليخلفه البنك المركزي الجزائري بعد استعادة البلاد إستقلالها.[1]

يُلاحظ خلال العهد الإستعماري أن بنك الجزائر لم يكن يتمتع بخصائص البنوك المركزية، فرغم تكليفه بوظيفة إصدار النقود، إلا أنه كان لا يملك وسائل الرقابة على البنوك، كما أنه كان يمارس عمليات الصرف والقرض التجاري والفلاحي، هذه الأخيرة تعد من صميم نشاط البنوك والمؤسسات المالية وليس البنوك المركزية.

ثالثا: الوكالات وفروع البنوك والشركات مالية والفرنسية والأجنبية الناشطة في الجزائر

كان نشاط النظام المصرفي يرتكز في المناطق الكبيرة بالدرجة الأولى، بحيث كانت العديد من فروع البنوك الفرنسية ووكالاتها تنشط في المدن الكبيرة الكثيفة بالسكان، وكان الحضيرة المصرفية والمالية تضم الهيئات والمؤسسات التالية:

الجدول رقم (05): الوكالات، فروع البنوك والشركات المالية الفرنسية والأجنبية الناشطة في الجزائر

نوع النشاط	الإسم التجاري	مكان وتاريخ مباشرة النشاط
البنوك التجارية-	القرض العقاري الجزائري التونسي "Credit Foncier d'Algerie et de Tunisie"- (CFAT). الشركة الجزائرية للقرض والبنك (C.A.C.B) "La Compagnie Algerienne de Credit et de Banque". القرض الليوني (Crédit Lyonnias) قرض الشمال "Credit de Nord" الشركة الوطنية للخصم الباريسية(CACB) "La compagnie national d'escompte pariseinne".	- الجزائر-1880 1877 الجزائر-1878 الجزائر-1958 1945

[1] - ضويفي محمد، مرجع سبق ذكره، ص-03.

	الشركة العامة، " la societe génerale الشركة المارسيلية للقرض " S.M.C" "la societé Marseillaise de credit" البنك الوطني الإفريقي للتجارة والصناعة "BNCIA" "la banque National pour la commerce et l'industrie Afrique باركلايز بنك " parclays Bank" 'بنك انجليزي""B.B.L"	1913 الجزائر-1920 الجزائر الجزائر
شركات الخصم	الشركة الباريسية لإعادة الخصم	/
بنوك الأعمال	البنك الصناعي للجزائر وحوض البحر الابيض المتوسط."B.I.A.M " بنك باريس والبلاد المنخفضة(BPPB) "banque de Paris et des pays -bas القرض الجزائري	1911 1954 أنشئ في 1881 وباشر نشاطه في الجزائر 1954
البنوك الشعبية	البنك الشعبي التجاري والصناعي للجزائر البنك الجهوي للقرض الشعبي للجزائر البنك الشعبي التجاري والصناعي لقسنطينة البنك الشعبي التجاري والصناعي لوهران البنك الجهوي التجاري والصناعي لعنابة	/ / / / /

المصدر: شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص-48.

رابعا: الدور الأساسي للجهاز المصرفي خلال هذه الحقبة الاستعمارية[1]:

لم تكن الهياكل المصرفية الموجودة في وقت الإستعمار إلا " إمتداداً توسعياً" للهياكل المصرفية الفرنسية والأجنبية عموماً، كما لم يتم خلق نظام للتداول النقدي بالفرنك الفرنسي رسمياً إلا في عام 1849، فكان الجهاز المصرفي المعمول به في الجزائر قائم على قواعد وأسس النظام المصرفي الذي يعمل لخدمة المصالح المالية والإقتصادية للمعمرين، حيث كان هناك سيطرة تامة وواضحة من طرف السلطات النقدية

[1] - احمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 66- 67.

الفرنسية على النظام المصرفي الجزائري، فعمل على تثبيت أقدام المستعمر وليس تلبية الإحتياجات المالية للبلاد. ومن الوظائف الأساسية للجهاز المصرفي نذكر منها:

- جلب لموارد المالية عن طريق الإقتطاع الضريبي من قبل الهيئات الفرنسية،
- تمويل الزراعة الفرنسية داخل الجزائر؛
- الدعم المالي لمختلف العمليات التجارية التي يقوم بها المعمرون من تصدير الخمور، الحمضيات، المواد الخام المنجمية... إلخ

المحور الخامس: تطور النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (1962-1990)

تمهيد:

شهد النظام المصرفي الجزائري"(SBA) système bancaire algérien " تغيرات عميقة منذ عام 1962. وكان الهدف من ذلك هو إنشاء نظام تمويل لمختلف قطاعات الاقتصاد، وبالتالي إتاحة تنميتها في أفضل الظروف. حيث تميزت هذه الفترة بالرغبة في استعادة سيادة الدولة" restaurer la souveraineté de l'Etat " وإنشاء آلية لتمويل الاقتصاد من أجل تنميته. وتجسدت الخطوات في المراحل التالية:

أولا: استرجاع السيادة على النظام المصرفي (1966-1992)

نظرا لعدم رغبة البنوك الأجنبية في المشاركة في تمويل التنمية، مفضلة عمليات التجارة الخارجية التي توفر ربحية فورية، اضطر البنك المركزي الجزائري إلى العمل بشكل مباشر في تمويل الاقتصاد، في انتظار تأميم هذه البنوك. وخلال هذه الفترة، اختارت الجزائر إنشاء نظام مصرفي تقليدي يتألف من بنوك تجارية جزائرية أنشئ معظمها بفضل تدابير السيطرة على المصارف الأجنبية.

❖ **نشوء نظام مصرفي جزائري:** تمثلت السيادة أساسا في إنشاء ***عملة وطنية"monnaie nationale"*** وفي ضرورة إنشاء ***البنك المركزي الجزائري"(BCA) banque centrale algérien "*** بموجب القانون رقم 62-144 المؤرخ 13 كانون الأول / ديسمبر 1962[1]، وهي الفترة نفسها التي ولدت فيها ثلاث مؤسسات رئيسية هي ***الخزانة العامة"le trésor public***، و***الصندوق الجزائري للتنمية Caisse algérienne de développement(CAD)***، وكذلك ***الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط Caisse Nationale d'épargne et de Prévoyance (CNEP).***

❖ **طرح الدينار الجزائري(DA) "Dinar Algérien " في التداول:** كان إصدار الأوراق النقدية " billets de banque" من اختصاص البنك المركزي، بينما كان إصدار العملات المعدنية" pièces de monnaie métallique " من اختصاص الخزينة العامة، وفي 10 أفريل 1964، أصبح "الدينار الجزائري" (Dinar Algérien) الوحدة النقدية للبلاد حيث حل محل الفرنك الجزائري الجديد " le nouveau franc algérien"بالقانون رقم 64.111.

❖ **البنك المركزي الجزائري"La Banque centrale algérienne":** تم إنشاء معهد إصدار الجزائر المستقلة، المسمى "***البنك المركزي الجزائري***"، بموجب القانون رقم 62.144 ، وتم التصويت عليه من

[1] - يعد القانون **رقم 144-62** المؤرخ في 13ديسمبر سنة ،1962أول نص تشريعي خاص حدّد قواعد تنظيم وتسيير البنك المركزي الجزائري، كما أن هذا القانون منحه أهم الصلاحيات التقليدية المخولة للبنوك المركزية في أغلب الدول، حيث تم اعتباره بنك إصدار، بنكا للدولة وبنكا للبنوك.

قبل الجمعية التأسيسية في 12 ديسمبر 1962، وقد تم منحه جميع القواعد الأساسية لمعهد الإصدار ، من أجل تهيئة الظروف المواتية للتطور المنظم للاقتصاد الوطني ، يمارس البنك المركزي وظائف إصدار النقود الورقية"émission de la monnaie fiduciaire" ، وظائف بنك البنوك"banque des banques" ، بنك الدولة"banque d'Etat" وبنك الصرف الأجنبي"banque de change".

❖ **الخزانة العامة"Trésor Public** ": تم إنشاء الخزانة العامة الجزائرية"Le Trésor Public algérien" في 29 أوت1962، وتولت مسؤولية الأنشطة التقليدية لوظيفة الخزانة (إصدار العملة وتكييف الإيرادات مع نفقات الدولة) بالإضافة إلى وظيفة استثنائية لإقراض الاقتصاد "crédit à l'économie".

❖ **الصندوق الجزائري للتنمية "La caisse algérienne de développement"(CAD) :** تم إنشاؤه في ماي 1963 عوضاً عن الصندوق الجزائري للتجهيز والتنمية" la caisse d'équipement et de développement de l'Algérie "(CEDA) الذي تم إنشاؤه في عام 1959 ، حيث مُنح امتيازات وصلاحيات واسعة جدًا لن يمارسها إلا القليل جدًا ، لا سيما بصفته بنك اعمال ، وأخذ صفة بنك عام 1971 كجزء من الإصلاح المالي الذي إنطلق في هذا العام ، باسم البنك الجزائري للتنمية(BAD) " banque algérienne de développement" ، مع سمات أكثر دقة من حيث التمويل طويل الأجل" financement à long terme".

- **الصندوق الوطني للادخار والادخار "La Caisse Nationale d'Epargne et de Prévoyance (CENP-Banque):**

تم إنشاء مؤسسة عامة تتمتع بشخصية اعتبارية واستقلال مالي في 10 أوت 1964، وهي مسؤولة عن جمع المدخرات من الأفراد على دفاتر الحسابات وتمويل احتياجاتهم من السلع المعمرة وخاصة الإسكان. تتدخل CNEP من أجل:

- تعبئة المدخرات واستثماراتها "mobilisation de l'épargne et son investissement"؛
- إدارة الصناديق الخاصة بالجماعات المحلية"fonds spéciaux des collectivités locales"؛
- تنفيذ استراتيجية لإنعاش إجراءات جمع الموارد،

يمكن تلخيص المعوقات التي عياشتها الجزائر في هذه المرحلة في التالي:

1- سيطرة البنوك الفرنسية والأجنبية على النظام المالي والإقتصادي بشكل كبير، بحيث كانت الممول الوحيد للإقتصاد وبالشروط التي تمليها؛

2- عدم قدرة البنك المركزي الجزائري على السيطرة على النظام المالي ومراقبة البنوك التجارية الأجنبية والسبب هو انها كانت تنشط وفق نظام اقتصادي ليبرالي موضوعاً خصيصاً لخدمة مصالح الشركات الفرنسية؛

3- صعوبة تمويل الاقتصاد الوطني؛ ويعود السبب إلى قلة المؤسسات الوطنية من جهة وانعدام البنوك التجارية التي تتوسط من أجل تمويل الإقتصاد الوطني من جهة أخرى، حيث كان محتماً على البنك المركزي الجزائري تمويل المباشر للإقتصاد الوطني وبالخصوص القطاعيين الزراعي والصناعي؛

4- عدم القدرة على وضع تصور جديد لنظام مصرفي يتماشى مع النظام السياسي الجديد، فبالرغم من أن الجزائر انتهجت نظاماً سياساً جديداً، إلا ان نظامها المصرفي ظل رهين قوانين ومبادئ قائمة على أسس نظام اقتصادي حر؛

وسرعان ما ظهر عدم إتقان الرافعات النقدية والمالية" maitrise des leviers monétaires et finanaciers"، مع وجود نظام مصرفي موروث من السياسة الاستعمارية التي تغيرت بفعل عدة عوامل (مغادرة الموظفين الأوروبيين؛ التحويل الضخم لرأس المال؛ حذر البنوك الفرنسية في أخذ التزامات ائتمانية جديدة بالنظر إلى السياسة الاشتراكية للبلاد). أصبحت الحاجة ملحة لاستعادة الدولة السيطرة على القطاع المصرفي الجزائري. أصبح إنشاء نظام مصرفي جزائري أكثر إكتمالاً منذ بداية فترة ما بعد الاستقلال. ومع ذلك، كان على الدولة أن تختار الصيغة التي تناسب متطلبات العصر، إما[1]:

- إنشاء بنوك وطنية""banques nationales ، أو تأميم "nationaliser" البنوك الأجنبية" banques étrangères"؛
- إنشاء بنك حكومي واحد ذو طبيعة عالمية"universale " أو إنشاء بنوك متخصصة" banques spécialisées"؛

تم الاختيار بين **إنشاء بنوك وطنية متخصصة** أو اختيار **مختلط** " mitigé ".

ثانيا: التأميم وإعادة تنظيم شبكة النظام المصرفي (1966-1970)

تم قرار تأميم الحكومة لشبكة البنوك الأجنبية سنة 1966 وتكوين بنوك رأس مالها جزائري مئة بالمئة، وجاء هذا الإجراء كضرورة نهائية لإيجاد حل للمشاكل التي تعيق أي تنمية اقتصادية محتملة. وبالفعل، فإن تأميم الجهاز المصرفي في الجزائر في عامي 1966 و1968 قد منح الدولة أداة تنمية عظيمة كان يهيمن

[1] - Société Inter-bancaire de Formation Algérie, (S.I.B.F), la Banque et l'Environnement Bancaire, D-F-D, Son Année.

عليها رأس المال الأجنبي في السابق[1]، ولم يكن هذا التأميم كنتيجة الاشتراكية فحسب، بل كان أيضًا، وقبل كل شيء، رفض البنوك الأجنبية لتمويل اقتصاد الجزائر المستقلة، تبلورت عن هذه المرحلة ثلاثة **بنوك تجارية** تسمى "**البنوك الأولية**" (banques primaires).

- **البنك الوطني الجزائري:"Banque Nationale d'Algérie "(BNA)**: بالإضافة إلى صندوق التنمية والتوفير والإحتياط اللذين تم إنشاؤهما في شكل مؤسسات عامة، تم إنشاء البنك الوطني الجزائري في 13 جوان 1966 [2]في شكل شركة وطنية تعتبر كحل وسط تاريخية بين بنك زراعي ومصرف تجاري" banque agricole et banque commerciale". ويكشف تحليل النظام الأساسي لبنك الوطني الجزائري أن مهمة هذا البنك ذات شقين: الأول مرتبط بنشاط بنك ودائع (تجاري)؛ والثاني مرتبط بنشاط بنك له مهمة خاصة فيما يتعلق بالقطاع الزراعي:

الجدول رقم (06): الودائع لدى المصرف (مليون دينار)

الودائع	1968	1969
الودائع لدى بنك BNA	2809	3199
إجمالي الودائع لدى البنوك	4072	4596

Sources: Naas Abdelkrim, « **Le Système Bancaire Algérien : De la décolonisation à l'économie de marché** », Edition MAISONNEUVE ET LAROSE, Paris, 2003, PP45-47.

1)القرض الشعبي الجزائري(CPA) : على خطى البنك الوطني الجزائري"BNA "، فقد تم إنشاء القرض الشعبي الجزائري"CPA "في ديسمبر 1966، وتتمثل مهمته الرئيسية في تعزيز وتطوير بعض الأنشطة المتخصصة مما أدى إلى انخفاض رقم أعمال للبنوك الأجنبية التي لا تزال تعمل في البلاد. فيما يتعلق بمهام هذا الوسيط المالي المصرفي الجديد، فهي متطابقة عمليا مع مهام البنك الوطني الجزائري"BNA "من حيث الودائع المصرفية، لأن حجم الودائع التي جمعها هذا البنك يمثل 10 ٪ من إجمالي الودائع التي تم إجراؤها مع النظام المصرفي.

- **البنك الجزائر الخارجي"La Banque Extérieure d'Algérie" "(BEA):** تأسس في 1 أكتوبر 1967 بموجب المرسوم رقم 67.204. وقد تولى أنشطة البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر. ويهدف إلى تسهيل وتطوير العلاقات الاقتصادية للجزائر مع البلدان الأخرى في إطار المخطط الوطني.

[1] - BeIkacem Hacene BAHLOUL, Réforme du système bancaire en Algérie (pour un développement durable). P-04.,جوان 2007 ,العدد01 ,مجلة جديد الإقتصاد

[2] - تم إنشاء البنك الوطني الجزائري بموجب المرسوم رقم 66-178 الصادر في 13 يونيو 1966.

في الختام، بالتوازي مع إنشاء الخطة المسبقة للتنمية الاقتصادية 1969/1967، تم إنشاء النظام المصرفي والمملوك للدولة بالكامل، وكان مركزًا ومتخصصًا إلى حد ما مع هيكل مكون من:BAD ex CAD ، BNA،CNEP ، CPA، BCA). غير انه سرعان ما ظهرت أوجه قصور في ***تخصص البنوك " la spécialisation des banques"*** وفي نمط التخطيط الاقتصادي والمالي، كان من نتائجها ما يلي:

- سوء استخدام الائتمان المكشوف"crédit découvert ";
- التركيز المفرط للالتزامات حول القطاع العام؛
- تعثر الديون وعدم كفاية الموارد المالية؛
- الاستخدام المكثف لإعادة التمويل"refinancements ";
- لجوء الخزانة العامة إلى مساعدة من بنك المركزي لمواجهة مأزق المالي في الميزانية؛
- الاستخدام المفرط للمطبعة النقدية "la planche à billets " من قبل.BCA

الشكل رقم (03): هيكل النظام المصرفي الجزائري (1963-1967)

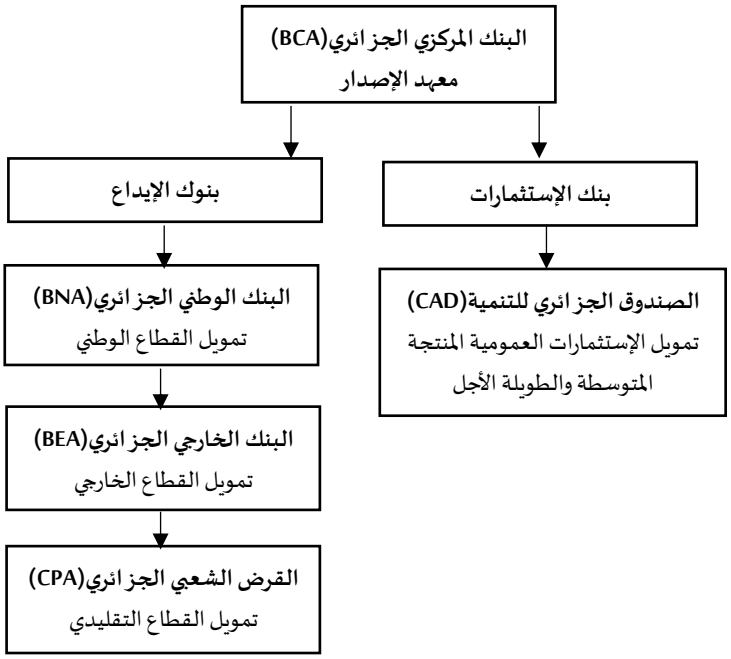

Source: TAOULI MUSTAPHA KAMEL, "**Coherence Du Systeme Productifet Financier Cas De L'algerie 1962-2004",** De Doctorat D'état en Sciences Economiques Option: Monnaie-Finance-Banque, University Abou Bakr Belkaid Tlemcen Année Universitaire 2004-2005, p-66

لقد كان كل وحد من هذه البنوك متخصصا في مجال معين من النشاط الاقتصادي، ولقد مكنت عملية التأميم من استعادة قوة الجهاز المصرفي والتحكم في موارد الدولة المالية وتوجيهها بشكل أمثل. غير انه سرعان ما ظهرت أوجه قصور في ***تخصص البنوك " la spécialisation des banques"*** وفي نمط التخطيط الاقتصادي والمالي، كان من نتائجها ما يلي:

- سوء استخدام الائتمان المكشوف"crédit découvert ”؛
- التركيز المفرط للالتزامات حول القطاع العام؛
- تعثر الديون وعدم كفاية الموارد المالية؛
- الاستخدام المكثف لإعادة التمويل"refinancements "؛
- لجوء الخزانة العامة إلى مساعدة من بنك المركزي لمواجهة مأزق المالي في الميزانية؛
- الاستخدام المفرط لطباعة الأوراق النقدية "la planche à billets " من قبل.BCA

جدول رقم (07): ملخص عملية تأميم البنوك في الجزائر

البنوك الأجنبية			البنوك الجزائرية بعد عملية التأميم			
العدد	البنك	عددها	عدد الفروع	البنك	التأميم	الاختصاص
01	القرض الصناعي و التجاري	4	68	BNA	13-6-1966	الزراعية وعمليات القرض الداخلي لجل القطاعات
02	القرض العقاري الجزائري التونسي	53				
03	بنك باريس و هولندا	02				
04	البنك الوطني للتجارة والصناعة الإفريقي	9				
05	بنك الجزائرMISR	1	31	CPA	29-9-1966	العمليات المصرفية مع الخارج
06	البنك الشعبي التجاري والصناعي للجزائر	22				
07	الشركة المرسيلية للقرض	8				
08	القرض الليوني	10	25	BEA	1-10-1967	العمليات الخاصة بالسياحة والصناعة والحرفيين والمهن الحرة
09	الشركة العامة	6				
10	بنك باركلي	3				
11	قرض الشمال	3				
12	البنك الصناعي و المتوسطي	3				

ثالثا: تنظيم وتمويل الاقتصاد المخطط (1970-1980)

تتميز هذه الفترة بتنفيذ التخطيط كوسيلة لإدارة الاقتصاد وتنفيذ أول خطة استثمارية مدتها أربع سنوات. بعد القيود التي واجهتها السلطات السياسية الجزائرية في تحقيقها عهدت منذ عام 1970 إلى البنوك الأولية بإدارة ومراقبة العمليات المالية للشركات العامة. وهذه المهمة الجديدة المنسوبة إلى النظام المصرفي الجزائري تنطوي بالضرورة على إعادة تنظيم جميع الهياكل المالية للبلد (إصلاح عام 1970).

وعليه تميزت هذه المرحلة في بدايتها بإصلاحات مالية جد هامة، والتي كانت تهدف إلى سد الفراغ الموجود بين المخطط الاقتصادي (الحقيقي) والمخطط المالي، ورغبة السلطات آنذاك في السيطرة على التدفقات

النقدية، فاتسمت بإعادة تنظيم الهياكل المالية"réorganisation des structures financières " ولا سيما بإصلاح الآليات المالية"la réforme des mécanismes financiers "، وهذا الإصلاح الذي تزامن مع إطلاق الخطتين الرباعية السنوات" plans quadriennaux"، كان يهدف إلى تمكين المؤسسات المصرفية من مساعدة نظام التخطيط"système de planification " الذي تم وضعه خلال هذه الفترة، وكان من المقرر أن يتم ذلك عن طريق مركزية الموارد المالية" la centralisation des ressources financières " من أجل تخصيص هذه الموارد بشكل أفضل لتمويل الاستثمار. في عام 1972، كان صندوق التنمية الجزائري عون تنفيذي بسيط للخزينة، وتم تحويله إلى "بنك التنمية الجزائري" (***Banque Algérienne de Développement***)، وهو بنك كان من المقرر أن يلعب دورًا مهمًا في تمويل الاستثمار لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للنشاط الاقتصادي. وتجلت ملامح هذه العشرية في تكريس المقومات التالية:

1. **مخطط التخطيط المالي**: يعزز التخطيط المالي التخطيط الاقتصادي على أساس نوع التخطيط المالي الذي يعد وسيلة فعالة من خلال وضع نظام لتخصيص الموارد اللازمة بشكل مركزي لتمويل التصنيع. كما تم تكليف البنوك بمشاركة مالية أكبر بالإضافة إلى تعزيز دورها كوسطاء ماليين مسؤولين عن جمع الموارد. حيث يتضمن هذا النوع من التمويل المخطط في الواقع تعديل الوظيفة المصرفية من خلال بإمكانية إعادة **تشغيل الائتمان الاستثماري** من ناحية و**مركزية الموارد** من ناحية أخرى.
2. **المبادئ التوجيهية المالية:** فرضت السلطات الاقتصادية أربعة توجيهات رئيسية على البنوك وهي:

أ) **مبدأ البنك الأحادي (Mono Banque)**: يجب أن يقوم بنك واحد بإدارة أموال الشركة الوطنية وينص الأمر رقم 69-167 لعام 1969/12/31 بشأن قانون المالية لعام 1970، في المادة 18 منه، على أن «المؤسسات العامة والمؤسسات العامة ذات الطابع الصناعي والتجاري يجب بالضرورة أن تركز حساباتها المصرفية وعملياتها المصرفية على مستوى مصرف واحد»

وعليه يتضمن ذلك أن يكون توطين الشركات في بنك واحد اعتمادًا على قطاع أنشطتها. كما أن المنافسة بين البنوك محظور إلى الأبد. إن مبدأ البنك الأحادي هذا يمنحه مكانة للهيئة الرقابية على تحركات أموال الشركات العميلة. وتصبح هذه السيطرة في الواقع سيطرة على الشكليات والإجراءات.

ب) **مبدأ منع التمويل الذاتي (l'interdiction de l'autofinancement) :** مبدأ حظر التمويل الذاتي للاستثمار دون إذن مسبق بالخطة ؛ ولا يمكن لأي شركة وطنية أن تمول استثماراتها بنفسها. ومع ذلك، تم تخفيف هذا التوجيه في منتصف الثمانينيات بسبب القيود البيروقراطية الرئيسية التي خلقها. يسمح هذا الاسترخاء للمصارف بمنح القليل من سلطة صنع القرار؛ صغيرة بقدر ما تظل الشركات الوطنية المتعاملة معسرة ولديها مستوى أقل بكثير من رأس المال.

ت) **مبدأ منع التعامل وجه بوجه (face a face):** *كان هذا المبدأ لتحقيق أهداف مركزية الموارد مع البنوك؛*

ث) **مبدأ استعمال النقود الكتابية (monnaie scripturale):** *هذا هو مبدأ تطوير مستوى النقود الكتابية من خلال الاستخدام المنهجي للتحويلات أو الشيكات المصرفية.*

3. **التخصص المصرفي:** التخصص ينتج في الواقع عن مبدأ البنك الأحادي(mono-bancaire) ، كما أنه ناتج عن سياسة وزارة المالية بتخصيص الشركات العامة لدى نفس قطاع النشاط لبنك واحد. وفي هذا المنظور سيكون التخصص القطاعي على النحو التالي[1]:

- **البنك الوطني الجزائري"BNA":** الصناعات الميكانيكية والمعدنية والنسيجية والتعدينية والسكك الحديدية والنقل الجوي، وما إلى ذلك.
- **البنك الخارجي الجزائري"BEA":** صناعات الهيدروكربونات والبتروكيماويات والصلب والكهرباء والبلاستيك والنقل البحري...
- **القرض الشعبي الجزائري"CPA":** الحرف، السياحة، الصيدلة والنقل البري
- **بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR":** الإستغلال الزراعي، الصناعات الزراعية الغذائية ومكاتب التوزيع. الصناعات الغذائية..
- **بنك التنمية المحلية"BDL":** الشركات المحلية في كافة القطاعات.
- **بنك التنمية الجزائري" Banque Algérienne de Développement BAD »"** حل مكان صندوق التنمية الجزائري"CAD » Caisse Algérienne de Développement » في ماي 1972، والذي سيكون مسؤولا عن تمويل الاستثمارات الإنتاجية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للجزائر.

ومن خلال تخصص هذه البنوك تظهر رغبة معينة في الاستقلال الاقتصادي، وهو ما يعرفه حميد تمار بـ"الحاجة إلى السيطرة على المستقبل"(La necessite de maîtriser le future).

أدى التخطيط لإدارة الاقتصاد خلال الفترة 1970-1980 إلى رقابة كبيرة على البنوك والمؤسسات العامة من أجل توجيه أنشطتها وفقا للأهداف العامة المراد تحقيقها. وينقسم النشاط المصرفي إلى توجهات وتوجيهات صادرة عن وزارتي التخطيط والمالية. الخطة مسؤولة عن "اختيار الاستثمارات، اعتماد

[1] - TAOULI MUSTAPHA KAMEL, **Coherence Du Systeme Productifet Financier Cas De L'algerie 1962-2004,** De Doctorat D'etat Es-Sciences Economiques Option: Monnaie-Finance-Banque, UNIVERSITY ABOU BAKR Belkaid Tlemcen Année Universitaire 2004-2005, p-60

التكاليف، تحديد تنفيذها وتعديل طبيعتها أو تكاليفها خلال السنة المالية، بالإضافة إلى إجراء التخصيصات وإدراج العمليات في البرنامج السنوي".

يؤثر تنظيم الاقتصاد المخطط بقوة على نشاط وعمل البنوك، التي تصبح مجرد منفذة للتوجيهات والقرارات الخارجية. خلال السبعينيات والثمانينيات، تركز النشاط المصرفي حصراً على منح القروض. وسوف نميز بين نوعين من الائتمان:

1) القروض البنكية:

أ- **القروض الاستثمارية"investment credits "**: وتخضع لتنظيم صارم من قبل سلطات التخطيط المركزي والسلطات المالية. أي شركة تقيم مشاريع استثمارية يجب أن تخضع لقرار استثماري يصدر من وزارة التخطيط. يتم وضع خطة تمويل طويلة الأجل والموافقة عليها من قبل اللجنة التوجيهية لبنك التنمية الجزائري. حتى عام 1979، كان التمويل المشترك من بنك التنمية الجزائري مقبولاً بشكل استثنائي. يمكن للبنوك الأولية الأخرى.

ب-**القروض التشغيلية"Crédits d'exploitation"**: ويتم إنشاؤها كجزء من خطة الائتمان السنوية المقابلة لاحتياجات برنامج الإنتاج السنوي للشركة. ولم تعمل خطة التمويل المبنية على معايير العقيدة المالية البحتة بشكل كامل بسبب العجز الهيكلي للشركات الوطنية. يأخذ الائتمان التشغيلي شكل سحب على المكشوف دائم وغير محدود.

2) الموارد المصرفية: سوق النقدي، وهو هيكل غير موجود في النظام المصرفي الجزائري ونظرا لضعف حوافز التمويل عن طريق المدخرات، فإن الموارد المصرفية تتكون أساسا من موارد العملاء من سوق ما بين البنوك وتحويلات أموال الدولة.

أ- **مصادر موارد**: تحصل البنوك على موارد العملاء على شكل ودائع تحت الطلب: (حسابات جارية، حسابات جارية، حسابات توفير)، وودائع لأجل (حسابات لأجل، إيصالات نقدية) تقوم البنوك بتحصيلها مع حق التصرف فيها لصالحها. حساباتهم الخاصة ولكن بشرط إعادتها (المادة 111من القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990).

ب-**سوق ما بين البنوك** هو سوق يومي قصير الأجل للغاية، يقتصر على البنوك التجارية التي تحتاج إلى سيولة يومية أعلى بكثير من العرض. ولسد هذا العجز شبه المزمن، تشكل ممارسة إعادة الخصم مكاسب مالية حقيقية ضرورية للتوازن المالي للبنوك. وتستفيد البنوك من إعادة الخصم التلقائي للأذون التي تمثل اعتمادات استثمارية متوسطة الأجل.

ت-تحويلات أموال الدولة: ومن أجل استيعاب الخسائر الهيكلية للشركات العمومية، تتدخل الخزينة دوريا لاستعادة التدفق النقدي للبنوك (الملزمة بتمويل الاستثمارات). وبهذه الطريقة يمكن لهذه الشركات أن تصبح قابلة للتمويل مرة أخرى، ويتم محو العجز لديها

3) **الإشراف الإداري (tutelle administrative):** يمتد الإشراف الذي تمارسه وزارة المالية إلى كافة الجهات التي تقع ممتلكاتها تحت سيطرة الدولة. وبالتالي، فإن الرقابة تمتد إلى البنوك، الأمر الذي سيؤدي إلى تهميش دور البنك المركزي داخل النظام المصرفي. وبالفعل فإن هذا الإشراف يتم في إطار:
   - ✓ تصميم التنظيم المالي والنقدي.
   - ✓ اتجاه النشاط المصرفي من حيث الحجم والمحتوى.
   - ✓ للتنظيم الإداري.
4) **الشروط المصرفية:** يتم تحديد الشروط المصرفية، بما في ذلك تحديد أسعار الفائدة المدينة والدائنة، بموجب نصوص تنظيمية صادرة عن وزارة المالية بعد التشاور مع البنك المركزي الجزائري والبنوك التجارية.
5) **السلطات النقدية:** لم يكن تحديد السلطات النقدية خلال فترة المركزية هو الأسهل لدرجة أن اختصاصات كل جهة تشابكت مع صلاحيات الكيانات الأخرى. يمكن الجزم بأن البنك المركزي الجزائري يعمل باعتباره "**بنك النظام المالي**" ككل أكثر من كونه "**مقرض الملاذ الأخير**". وهو أقرب كثيراً إلى *البنوك المركزية على النمط السوفييتي* من تلك الموجودة في اقتصاد الإستدانة الليبرالي.
6) **الخدمات المصرفية:** تتأثر البنوك- والتي يقتصر عملها على تنفيذ التوجيهات-سلباً بالقيود التي تفرضها الإدارة المركزية. إن عدم وجود مخاطر الائتمان وتأكيد إعادة التمويل يعني أن الخدمات المصرفية تقتصر على التحصيل والصرف.

إن نتائج الإصلاح المالي لسنة 1971 متعددة من الناحية العملية، بحيث أدت إلى الإنتقال التدريجي للمنظومة المالية إلى وصاية وزارة المالية، وأصبح عرض النقد يتشكل في إطار التخطيط، ويتكيف حتما مع احتياجات الاقتصاد، وارتبط إصدار النقد لصالح الخزينة العمومية، الوسيط المالي الأساسي للإقتصاد بشكل كبير. غير أن هذا الإصلاح أثبت محدوديته وخلق فجوات وتناقضات.

رابعا: إعادة هيكلة القطاع المصرفي والإصلاحات الأساسية (1980 -1985)

سعيا لإحياء دور البنوك قامت السلطات منذ بداية الثمانينات بأخذ إجراءات متعددة تجلت بإعادة هيكلة النظام المصرفي وبتعزيز تخصص المصارف القائمة وإنشاء مصارف جديدة تكون مسؤولة عن قطاعات محددة ومنحها دوراً يليق بمكانتها الجوهرية في تعبئة الموارد المالية من جهة، وتحرير الخزينة

العمومية من الأعباء التي تتحملها ورجوعها إلى الدور التقليدي من جهة أخرى. وبالفعل تم استحداث بنكين عامين متخصصين آخرين:

- بنك زراعي متخصص في تمويل الزراعة بدر"BADR".
- بنك للسلطات المحلية، متخصص في تمويل الوحدات الاقتصادية الإقليمية والمحلية"BDL ".

أ- بنك الفلاحة والتنمية الريفية " Banque de l'Agriculture et du Développement Rural (BADR)": أنشئ في 13 مارس 1982 من خلال إعادة هيكلة البنك الوكني الجزائري"BNA "، وكانت مهمته إنشاء آليات جديدة لتمويل الأنشطة الزراعية"les activités agricoles " والصناعة الزراعية"-agro industrielles" .

ب-بنك التنمية المحلية " Banque de Développement Local (BDL)": تم إنشائه في 30 أفريل 1985 من خلال إعادة هيكلة القرض الشعب الجزائري "CPA "، وكانت مهمته هي تمويل الاستثمارات المحلية وجزء من الأعمال والمنشآت ذات الطابع الاقتصادي تحت إشراف الولايات والبلديات.

ت- النظام المصرفي الجزائري عشية قانون البنوك الصادر في 19 أوت 1986: عشية قانون البنوك لعام 1986، كان النظام المصرفي الجزائري يتألف من ثلاث فئات من الوسطاء الماليين : [1]

❖ **الخزينة العمومية "TP":** يتم تعريف الخزينة العمومية في نفس الوقت كمؤسسة إدارية ووكيل اقتصادي ومجموعة من آليات المقاصة. دور الخزينة في الجزائر خاص بعض الشيء مقارنة بالدول الأخرى. وبالإضافة إلى إدارة إيرادات الدولة ونفقاتها، تمنح الخزانة العامة الجزائرية قروضا تجهيز طويلة الأجل قابلة للسداد للشركات العامة كجزء من الاستثمارات المخطط لها، وإعانات غير قابلة للسداد لبعض الشركات العامة، كما أنها تلعب دور "بنك أعمال" "banque d'affaires " من حيث أنها تحتفظ كليا أو جزئيا برأس مال العديد من المؤسسات العامة.

❖ **المؤسسات المالية غير المصرفية"IFNBs":** المؤسسات المالية غير المصرفية هي مؤسسات مالية لا تتلقى ودائع من الجمهور ولا تمنح قروضًا مباشرة، وتتكون أساسًا من **شركات التأمين" sociétés d'assurances"** التي تلعب دورًا أساسيًا في تمويل الاقتصاد.

❖ **المؤسسات المالية المصرفية"IFBs":** تتكون المؤسسات المالية المصرفية في الجزائر بشكل أساسي من البنك المركزي الجزائري،"Banque Centrale d'Algérie " وهو مؤسسة ذات وضع قانوني مسؤول عن إصدار النقود والرقابة على نشاط البنوك الأولية"banques primaires ". بالإضافة إلى هذه الهيئة

[1] - KARAT-MUSTAFA Farah," **Les causes de la perte de confiance en les banques centrales CAS DE: La banque d'Algérie"**, Mémoire de Magister en Economie, Option: Finance Internationale, Ecole doctorale d'économie et de management, PP-79-80.

القانونية، تتألف المؤسسات المالية المصرفية في الجزائر من خمسة مصارف رئيسية (BNA CPA BEA BADR BDL)، وهي بنوك إيداع تعمل في المقام الأول في المعاملات الائتمانية وتتلقى الطلب أو الودائع لأجل من الجمهور.

من خلال المخطط أعلاه يتضح الهيكل التنظيمي للنظام المصرفي والمالي الجزائري مكون من:

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي للجهاز المصرفي والمالي الجزائري

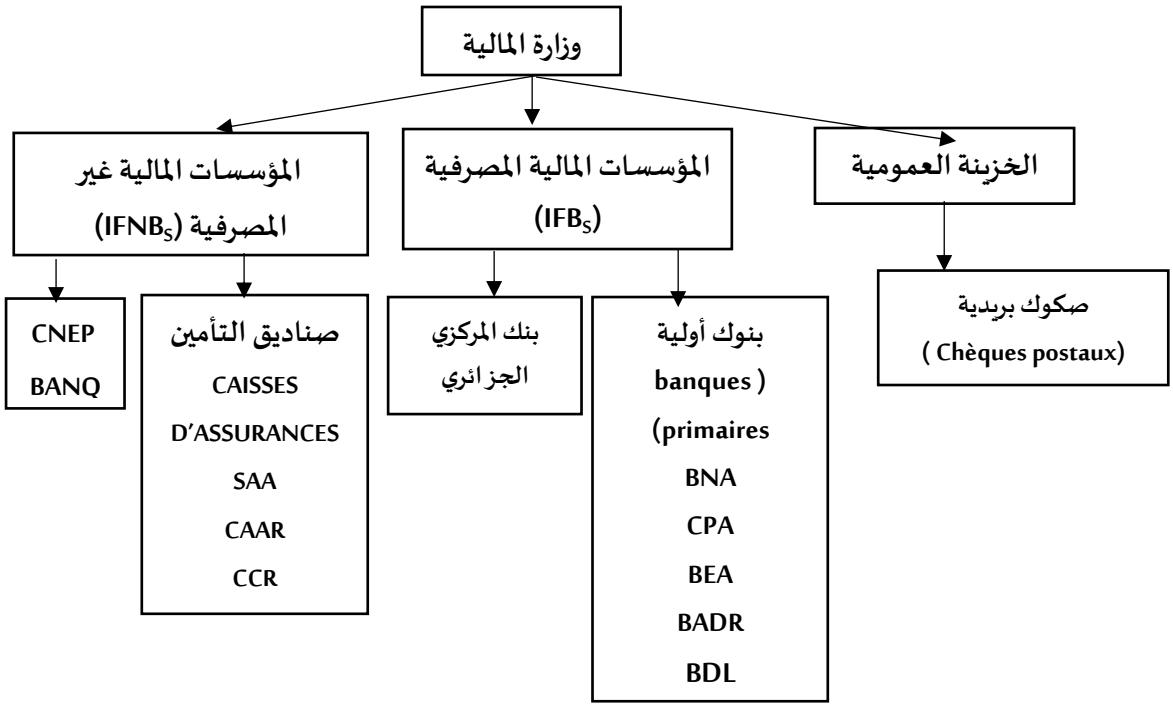

Source: Amour Benhalima, **"Le système bancaire algérien"**, ed Dahlab, Alger,1996, p-60.

خامسا: الإصلاحات البنكية خلال الثمانينات: إصلاح 1986 و1988

أظهرت مرحلة الإدارة المركزية للإقتصاد محدودية نجاعتها بالرغم من الترتيبات والإجراءات المتكاملة التي اتخذتها الدولة وعلى هذا أصبح إصلاح النظام المالي حتمياً من خلال التحول نحو اللامركزية في التسيير بهدف تخفيف العبء على النظام المالي القائم ولقد شرع في هذه الإصلاحات منذ النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي.

1. قانون القرض والبنك المؤرخ 19 اوت 1986: منذ إنشاء النظام البنكي الجزائري كان لقانون أوت 1986 الفضل في وضع حد للنصوص التنظيمية المتناثرة والغامضة التي تحكم النشاط المصرفي. حيث

حدد هذا القانون المصرفي الإطار المؤسسي والوظيفي الجديد للنشاط المصرفي. وجاء هذا القانون المعروف باسم «**القانون البنكي**»"loi bancaire " في ظروف خاصة اتسمت بما يلي:

- إدارة مخططة للاقتصاد؛
- انخفاض الأسعار والهيدروكربونات مما سبب في أزمة مالية واقتصادية حادة.

في عام 1986 تم وضع ولأول مرة نظام مصرفي جزائري بموجب قانون هدفه الرئيسي إجراء تعديلات على طرق تمويل الاقتصاد والذي لم يتم تعديله منذ السنوات الأولى للاستقلال. فعلى الصعيد المؤسسي يعطي القانون المصرفي تعريفا دقيقا لمختلف أنواع الفاعلين الماليين "d'opérateurs financiers "(البنك المركزي، والمؤسسات الائتمانية ذات الغرض العام، والمؤسسات الائتمانية المتخصصة الغرض). وقد نص القانون المصرفي على تشكيل جديد للمؤسسات المصرفية لتنفيذ خطة الائتمان الوطنية" Plan National de Crédit". وتتمثل هذه التشكيلة في:

أ) **المصرف المركزي الجزائري"BCA" والقانون المصرفي"LB":** يعرّف القانون المصرفي الجديد البنك المركزي كحجر الزاوية في النظام المصرفي الجزائري. وهو يشكل محور نظام التسوية بين المصارف ونظام التسوية الدولي؛ وهو مسؤول الوحيد عن إصدار النقود القانونية. يمكننا تحليل الملامح الجديدة من خلال وصف الأدوار الثلاثة التالية:

- **البنك المركزي كوكيل خاص للدولة:** يؤكد قانون البنوك لعام 1986 من جديد المهمة الموكلة إلى BCA من قبل الدولة، بوصفها الجهة المصدرة للعملة الوطنية (الأوراق النقدية والعملات المعدنية) والعمليات على الذهب والعملات الأجنبية. كعون مالي للدولة لابد على BCAتنفيذ جميع العمليات المصرفية لهذه الأخيرة ومنحها السحب على المكشوف في الحساب الجاري.
- **البنك المركزي كوسيط للعمليات المالية الدولية:** إن تطبيق القانون البنكي لعام 1986 يخول BCA المشاركة في مفاوضات القروض أو القروض الدولية نيابة عن الدولة وتمثيلها في هذه المناسبة.
- **البنك المركزي كمسؤول استشاري وتنفيذي لخطة الائتمان الوطنية "PNC":** بوصفه هيئة استشارية يجب أن يقترح BCA جميع تدابير التكيف لضمان اتساق الأرصدة النقدية الكلية والتنفيذ السليم لخطة القرض الوطني"Plan National de Crédit ". وبالتالي، فإن BCA هو عون لتنفيذ ورصد خطة الائتمان الوطنية، وذلك باستخدام الأدوات والأساليب الفنية لتحقيق الأهداف المالية والنقدية.

ب) **تعريف مؤسسات الائتمان بموجب القانون المصرفي:** اهتم قانون البنوك الصادر في 19 أوت1986 بتمييز " **البنك** "(banque)عن" مؤسسة الائتمان "(l'établissement de crédit)، لأن الأخيرة يمكنها في الواقع تشتمل شركات أخرى غير البنوك الحالية. حيث تعرف المادة 15 من هذا

القانون مؤسسات الائتمان بأنها: "الأشخاص الاعتباريين الذين يقومون بمهنتهم المعتادة بالعمليات المصرفية: تلقي الودائع، عمليات الائتمان، إصدار أو إدارة وسائل الدفع، عمليات الصرف الأجنبي والتجارة الخارجية وعمليات الأوراق المالية والمنتجات المالية، الخدمات الاستشارية ومساعدة العملاء". علاوة على ذلك يحترم هذا التعريف تنوع مؤسسات الائتمان التي تنقسم إلى فئتين:

- ✓ **مؤسسات الائتمان للأغراض العامة** تسمى "**البنوك**" (**banques**) التي تجمع الأموال العامة بأي شكل وبأي مدة، وتمنح القروض دون قيود على الشروط والنماذج (بالتوقيع، مباشر، ... الخ)؛ وتدعى في صلب النص بـ **الودائع"banques de dépôts ".**
- ✓ **المؤسسات الائتمانية (les établissements de crédit)" المتخصصة "(spécialisés)(ذات الأغراض الخاصة)"à vocation particulière "، محدودة الغرض** منها (سواء في جمع الموارد أو تخصيصها).

وبالتالي يضمن القانون المصرفي تنفيذ سياسة نقدية فعالة وزيادة حماية مصالح المودعين من خلال إدخال أحكام جديدة من حيث الضمانات للبنوك (من خلال مراقبة استخدام القروض من أجل الحد من مخاطر عدم السداد) والمودعين (بالإشارة إلى الأهمية الحاسمة للسرية المصرفية)[1].

كما وضّح القانون الإطار القانوني لتسيير القروض، ذلك أن المادة 11 من القانون 86-12 تنص على أن "يجب أن يخضع للإطار القانوني لتسيير القروض ويلزمه بمتابعة الوضعية المالية للمؤسسات واتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل من خطر عدم استرداد القرض". حيث إن هذا الإلزام يبرره السعي لجعل البنوك تمثل حلقة وصل فقط بين الخزينة العمومية والمؤسسات العمومية، ويمكن استنباط حدود ومضمون ذلك في المواد 11، 19 و20 من قانون 86-12، فبموجبها:

1) إعادة هيكلة المنظومة المصرفية؛
2) إرساء المبادئ العامة والقواعد التقليدية للنشاط المصرفي؛
3) تفعيل دور البنوك في تجميع وتعبئة الموارد المالية والمدخرات الوطنية، وأن معهد الإصدار في تمويل الاقتصاد تتحدد سياسته وفق المخطط الوطني للقرض(PNC).
4) إبعاد الخزينة العمومية عن تمويل الإستثمارات طويلة الأجل؛
5) السماح للبنوك الوطنية بالمساهمة في شركات محلية أو أجنبية في إطار المخطط الوطني للتنمية؛

[1] - المادة 169 من القانون رقم 90 10 المؤرخ 14 أبريل 1990 المتعلق النقد والقرض.

6) توحيد الإطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص بكل المؤسسات المصرفية يمنح البنك المركزي الخزينة العمومية ديونا في حساب جار يقرر المخطط الوطني للقرض مبلغها الأقصى.[1]

كانت تدابير اللامركزية المتخذة بمثابة تخفيف للنظام القائم أكثر من كونها تدابير لإصلاح النظام بالكامل. ومن خلال قانون عام 1986 الذي فصل الخزانة عن تمويل الاستثمارات لصالح البنوك، أصبح النظام المصرفي مستقلاً نسبياً. وفي الواقع منح هذا القانون البنوك صلاحيات أوسع لاتخاذ القرار في مسائل الاستثمار التي كانت في أيدي السلطات المركزية. واقترح هذا القانون المنطلق الأول لاستقلالية النظام المصرفي الجزائري إلا أنه أظهر محدودية نشاط البنوك في الجزائر، سيما وأنها ظلت تمثل حلقة وصل فقط بين الخزينة العمومية والمؤسسات العمومية. وتجدر الإشارة إلى أن الإطار المنصوص عليه في القانون المصرفي والذي كان سيحكم النظام المصرفي منذ عام 1986 ويستحدث نظاما جديدا لتمويل الاقتصاد من خلال تنفيذ خطة وطنية للائتمان لم يوضع موضع التنفيذ.

2. قانون 12 جانفي 1988 المعدِّل والمكمِّل لقانون المصارف المؤرخ 19 أوت: 1986

خضع الاقتصاد الجزائري عام 1988 لعدة إصلاحات أولها يركز على "**استقلالية إدارة المؤسسة العامة**" (l'autonomie de gestion de l'entreprise publique)، من أجل جعلها أكثر ربحية وتحويلها إلى **مركز للإنتاج وخلق الثروة**؛ مما يخلق تحولات على مستوى وظائف الدولة. حيث نص قانون 1988 بشأن **الاستقلالية** على **فصل حق الملكية من حق الإدارة" séparent le droit de propriété du droit de la gestion"**. وفقا لهذه النصوص تفوض الدولة صلاحياتها كمالك للمؤسسات العامة إلى **صناديق المساهمة" Fonds de participation"** التي تم إنشاؤها كشركات مساهمة. Sociétés par actions"(SPA). ويترتب على ذلك أن الدولة لن تضطر بعد الآن إلى **إدارة أو تسيير المؤسسات العامة**. وهكذا فقد رافق إصلاح عام 1988 إنشاء فئة جديدة من المؤسسات العامة وهي "**المؤسسة العامة الاقتصادية**" (l'entreprise publique économique) التي تعد المؤسسة المصرفية جزءا منها. وفي هذا الصدد، فإن قانون 12 جانفي 1988 يعيد تعريف النظام الأساسي للبنوك التجارية وBCA وفقا للإصلاح المؤسسات العامة: [2]

[1] - La loi N° 86-12 du 19/08/1986 relative au regime de banques et du credit surtout l'article 19.37

[2] - KARAT-MUSTAFA Farah, L**es causes de la perte de confiance en les banques centrales CAS DE : La banque d'Algérie**, Mémoire de Magister en Economie, Ecole doctorale d'économie et de management, UNIVERSITE D'ORAN, 2016-2017, p -85

1) علاقات جديدة بين البنوك – المؤسسات(Banques-Entreprises): ووفقا لإصلاح عام 1988، فإن المصرف كيان قانوني تجاري يتوقع أن يتمتع بقدر أكبر من الاستقلال الإداري في ممارسة الوظيفة المصرفية والنقدية. وستواصل المصارف التجارية تقديم القروض للمؤسسات العامة، سواء لتمويل الاستثمار أو لتمويل عمليات الاستغلال، مع تجنب أن تؤدي القروض التي تمنحها هذه المصارف ببساطة إلى زيادة السيولة العامة دون أن تكون نظيرة للسلع والخدمات الحقيقية.

2) علاقات جديدة بين البنك المركزي الجزائري - البنوك الأولية (Banque Centrale d'Algérie-Banques Primaires): وضعت إصلاحات عام 1988 BCA في منظم رائد في الأمور النقدية والمالية. ويمنح الامتيازات الجديدة التي تم تفويضها إلى البنك المركزي الجزائري سلطة تحديد "**أسعار الفائدة الرئيسية**" (taux d'intérêts directeurs)، والتي من خلالها سيحدد BCA الحد الأدنى والحد الأقصى الذي ستتطور حوله أسعار الفائدة الأخرى، مما يوفر هامش فائدة كبيرا للبنوك التجارية.

هذه القوانين ظهرت في نظام كان لا يزال هشاً ويتسم بمركزية التخطيط. وفي الواقع، فإن المادة 10 من قانون 1986 مثلا تحيل النظام المصرفي إلى دور أداة السياسة المالية للحكومة في إطار خطة التنمية الوطنية. ومع وجوب أن يتم توزيع الاعتمادات في إطار التخطيط. وهذا يفترض بالضرورة وجود تطابق بين أهداف الخطة وحجمها وطبيعتها.

وبالتالي معظم التعديلات التي جاء بها قانوني 1986 و1988 كان مآلها الفشل فالإجراءات المتخذة لم يتم تطبيقها، بسبب تعميق الارتباطات بين القيام بتلك الإصلاحات وإعتماد النصوص التنظيمية الجديدة للبنك المركزي ومع تأخر نشر هذه القوانين لم يتم تعديل دور النظام المصرفي بشكل نهائي لأنه ظل يعمل ضمن منطق خطة مركزية نسبياً. كما لم يُعِد هذا القانون في أي وقت من الأوقات للبنوك وظيفتها المصرفية المستقلة ووظيفة الوساطة المالية.

3. دور البنك المركزي الجزائري في تمويل الاقتصاد[1]:

- **قروض البنك المركزي للبنوك خلال الفترة 1982-1986**، قام البنك المركزي بالإضافة إلى أدائه لوظائفه التقليدية المتمثلة كبنك إصدار وبنك الصرف الأجنبي، بتمويل احتياجات المصارف الأولية" banques primaires" عن طريق إعادة خصم للقروض القصيرة والمتوسطة الأجل من الشركات العامة، وعن طريق منح السلف والسحب على المكشوف للبنوك وأيضا عن طريق اللجوء إلى السوق النقدي. في التخطيط المالي، كان تمويل الاقتصاد من خلال إعادة الخصم"réescompte "هو السبيل الوحيد

[1] - KARAT-MUSTAFA Farah, OP.CIT ,pp,75-79.

للبنوك للوصول إلى النقود المركزية. أما السوق النقدي في الجزائر فيتميز بأنه ضيق الأمر الذي لا يسمح للبنوك بتغطية احتياجاتها من السيولة. إنه سوق خارج البنك المركزي حيث يمكن للبنوك التجارية فقط التدخل فيه.

وفيما يتعلق بالطريقة التمويلية الجديدة التي استخدمت لضمان السيولة المصرفية، ابتداء من عام 1981، أنشئ «السحب على المكشوف المصرفي»"le Découvert bancaire " مع البنك المركزي لتعبئة حدود إعادة التمويل المصرفي عن طريق إعادة الخصم، مما سيسمح للبنوك التجارية بالوصول إلى مصادر تمويل جديدة عن طريق منحها سلفا تقدم دون حدود ودون أي رقابة.

- **سلف من البنك المركزي إلى الخزينة العامة:** مرت سلف BCA إلى الخزينة العامة خلال الفترة 1970-86 بمرحلتين:

✓ مرحلة اتسمت فيها السلف نسبيا معتدلة بين 1970-1981 وهو ما يمثل أقل من 10% المعروض من النقود.

✓ مرحلة اتسمت بزيادة كبيرة في السلف تجاوزت 32 في المائة من المعروض النقدي في عام 1987.

والواقع أن التزام البنك المركزي الجزائري بتمويل الاقتصاد بدلا من أن يتناقص خلال الثمانينات له أبعاد كبيرة مما أثار أزمة حقيقية في تمويل الاقتصاد"crise du financement de l'économie "، أزمة تتألف من إصلاح عميق للنظام المصرفي (إصلاح عام 1986).

- **إصدار وتطور النقود الورقية خلال الفترة 1970-1986**: على اعتبارها وسيلة للدفع تلعب النقود الورقية (العملة المركزية)"la monnaie centrale " دورا رئيسيا في الاقتصاد، خاصة في بلد مثل الجزائر يتميز بنظام مصرفي ضعيف التطور. ففي أعقاب الاستقلال، كانت حصة النقود الورقية في إجمالي النقود (M2) مهمة للغاية (55٪)، بالنظر إلى ظروف الاقتصاد الجزائري في ذلك الوقت. ومن الطبيعي أيضا أن تتناقص حصة هذه النقود تدريجيا مع النظام المصرفي وتطور الاقتصاد. يوضح الجدول أدناه التوزيع بين النقود الورقية والنقود الكتابية بين عامي 1970 و1986:

الجدول رقم (07): توزيع النقود الورقية - النقود الكتابية (%)

السنوات	النقود الورقية	النقود الكتابية
1970	41	49
1976	42	58
1980	50	50
1986	44	56

Source: KARAT-MUSTAFA Farah, **Les causes de la perte de confiance en les banques centrales CAS DE : La banque d'Algérie**, Mémoire de Magister en Economie, Option: Finance Internationale, Ecole doctorale d'économie et de management, P-77.

تظهر هذه البيانات تطور النقود الورقية التي تمر بعدة مراحل:

- ✓ كخطوة أولى انخفضت حصة النقود الورقية المتداولة في إجمالي عرض النقود M2: خلال عقد 60، كان هذا المعدل أعلى من 50 ٪، ووصل إلى 41 ٪ في عام 1970.
- ✓ في المرحلة الثانية، استقر هذا المعدل بين 41 ٪ و44 ٪، خلال عقد السبعينات القرن الماضي.
- ✓ في المرحلة الثالثة، زادت نسبة النقود الورقية بشكل حاد منذ عام 1978 لتصل إلى 50 ٪ في عام 1980.
- ✓ أخيرا عشية قانون البنوك لعام 1986 ارتفع هذا المعدل إلى 44 ٪ في عام 1986.

على المستوى العام خلال كامل فترة الإدارة المخططة للاقتصاد كانت حصة النقود الورقية في إجمالي المعروض النقدي M2، كانت مهمة مقارنة بالدول الأخرى التي تتطور فيها أدوات الدفع مثل الشيك والنقود الإلكترونية.

4. **دورالوسطاء الماليين المصرفيين:** كان الوسطاء الماليون المصرفيون خلال هذه الفترة 1982-1986، الذين شكلوا بشكل أساسي من البنوك الأولية (BNA-CPA-BEA-BADR et BDL)، مهمتهم الأساسية هي جمع الودائع من الأسر والشركات وتغطية الاحتياجات التمويلية متوسطة الأجل للاستثمارات المخطط لها من قبل الشركات العامة ؛ وكذلك تمويل دورة الاستغلال الشركات.
5. **انسحاب الخزينة والتخلي عن التخطيط:** شكل انسحاب الخزينة من عملية تمويل استثمارات المؤسسات العامة من 88/1987، رغم كونه جزئيا وتدريجيا، خطوة حاسمة في إصلاح الوظائف الرئيسية للنظام المصرفي. في الوقت نفسه، تم الفصل في نظام التخطيط بين الاستثمارات المركزية واللامركزية. الفئة الأولى من هذه الإستثمارات تتضمن تجديد التجهيزات الثقيلة والمشاريع الجديدة

تخضع لتصريح الخطة وموارد الخزينة لكي تنفذ، أم الفئة الثانية تقع تحت مسؤولية المؤسسات وفرص تحقيقها وقرارا البنك بشأن أهليتها للحصول على التمويل.[1]

الشكل رقم (05): الهيكل التنظيمي للجهاز المصرفي والمالي في الجزائر (على ضوء إصلاح 1986)

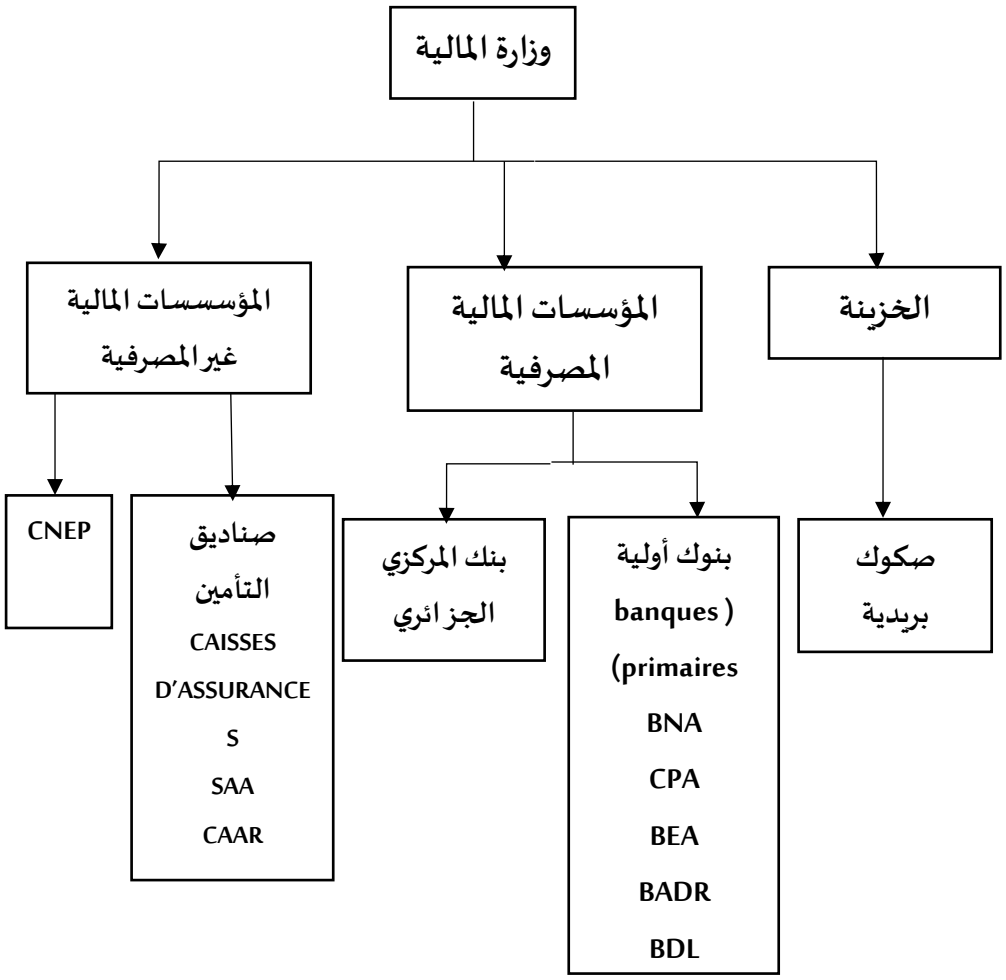

Source : TAOULI MUSTAPHA KAMEL, **Coherence Du Systeme Productifet Financier Cas De L'algerie 1962-2004,** De Doctorat D'etat Es-Sciences Economiques Option: Monnaie-Finance-Banque, UNIVERSITY ABOU BAKR Belkaid Tlemcen Année Universitaire 2004-2005, p-67.

[1]- Henniche Faiza, **Le Management Dans Les Banques Publiques Algeriennes : Approches & Perspectives**, Thèse De Magister En Sciences Commerciales, Universite D'oran Es-Senia, 2007, p-35.

المحور السادس: قانون النقد و القرض90-10"LMC"

تمهيد:

يحتوي قانون النقد والقرض (La Loi sur La Monnaie et le Credit) المؤرخ 14 أفريل 1990 على **عناصر قانون مصرفي'loi bancaire '**. على هذا النحو، فإنه يحل محل **القانون المصرفي لعام 1986** المتعلق بالنظام البنوك والقروض، والذي لم يتم تنفيذه. ويمثل إصلاح عام 1990 جزء من منظور اقتصاد السوق لأنه الإصلاح الحديث والمركزي للنظام المصرفي الجزائري، وضع هذا القانون **الأسس لإطار قانوني مشترك لجميع البنوك وجميع المؤسسات المالية** لأول مرة. **بعد إصلاحات الاقتصاد ذات الطابع الجزئي**، التي ركزت بشكل أساسي على **استقلالية المؤسسة العامة**، تم وضع إطار جديد يتم فيه اشراك جميع الجهات الفاعلة في الحياة النقدية والمصرفية في التنمية في عام 1990 بموجب قانون النقد والقرض، ومن المؤكد أن تطبيقه كان سيؤدي إلى زيادة الانضباط في تمويل الاقتصاد ويشكل مرحلة ضرورية في القضاء على ما يسمى بالاقتصاد «الاشتراكي» (Socialiste) والموجه (Dirigee) والانتقال إلى اقتصاد السوق (l'économie de marché). ويحدث هذا القانون تغييرات هامة في تنظيم وعمل النظام المصرفي.

أنشئ تدريجيا بنية جديدة للعلاقة النقدية (rapport monétaire)، إلى جانب التشكيلات الجديدة للأشكال المؤسسية الأخرى. وبدأت هذه العملية بصورة رسمية ومنهجية بسن القانون 90-10 المؤرخ 14أبريل 1990 بشأن النقد والقرض. ومع ابعاد تدخل ال تدخل الإداري سيشهد النظام المصرفي تغييرات عميقة لاسيما سيما إعادة ترتيب العلاقة بين السلطة السياسية والسلطة النقدية.

أولا: تعريف ومفهوم القانون 90-10

القانون 90-10 هو نص تشريعي يغطي عدة مجالات مثل النظام الأساسي للبنك المركزي، المبادئ العامة للسياسة النقدية، النظام الأساسي للبنوك والأنشطة التجارية للأجانب على الأراضي الوطنية. كما جلء هذا القانون لكي يحسن النظام القانوني القائم. حيث إن السياسة الاقتصادية المصحوبة بالضرورة بإصلاح نقدي ومالي تثير مسألة قابلية الدينار للتحويل أم لا، الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، سوق الصرف الأجنبي، تحركات رأس المال، إدارة المدفوعات الخارجية والرقابة المالية ... الخ.

لذلك أدخل قانون النقد والقرض"loi sur la monnaie et le credit " تغييرات عميقة تنطوي على إلغاء أي أحكام تشريعية سابقة أو لا تتوافق مع هذا القانون الذي يتضمن ما لا يقل عن 215 مادة" 215 articles". ووفقا لمبدأ هذا القانون، يقوم محافظ المصرف المركزي بتصميم سياسته النقدية الخاصة

وتنفيذها بشكل مستقل وليس عليه أي التزام بتقديم تقارير إلى رئيس الحكومة، ما يفعله هو إرسال تقرير مالي إلى رئيس الجمهورية، بحيث ينشر محتوى هذه الوثيقة في الجريدة الرسمية، بحيث تكون في متناول الجميع؛ ويلاحظ ذلك بوضوح في المادة 101 المتعلقة بالحسابات والمنشورات السنوية.

ثانيا: دو افعه وأهدافه العامة

أدى انخفاض أسعار النفط في عام 1986، سقوط الكتلة الشيوعية في عام 1989، وعجز عن سداد الديون المستحقة وضعف أداء القطاع الاقتصادي العام، ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية الجزائرية التي أعقبت انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من الفترة السابقة عام 1986، وانخفاض الإيرادات المالية للدولة. واللجوء المتزايد في التمويل إلى الإستدانة الداخلية (TPإلى BC) والخارجية (المؤسسات المالية الدولية). من جانب آخر دخلت الدولة في دوامة من عدم الإستقرار وإنشغال السلطات بالشأن السياسي وإهمال الشأن الإقتصادي. وحدوث تخريب المؤسسات العامة وضياع فرص الإستفادة من الإستثمارات الأجنبية وعدم توفر الظروف الأمنية لجلب رأس المال الأجنبي. وبضغط قوي من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على حتمية إجراء إصلاحات هيكلية لاقتصاد الجزائر تم تطوير ترسانة قانونية كبيرة لوضع الأسس لمثل هذا التحول ولتحديد الظروف الجديدة للإدارة الاقتصادية والاجتماعية. وتمثلت الأهداف العامة للإطار فيمايلي: [1]

❖ **الأهداف الاقتصادية:**

1) وضع حد للتدخل الإداري في القطاع المالي، أي أن البنوك والمؤسسات المالية لن تضطر بعد صدوره إلى تمويل مشاريع التنمية دون الامتثال لقواعد الإدارة التحوطية؛

2) يسمح بالاستثمارات الأجنبية بموجب المادة 183 من هذا القانون مع تحديد شروط هذا التمويل؛ يجب أن تلبي احتياجات الاقتصاد الوطني ;

3) فتح هذا القانون المهنة المصرفية أمام رأس المال الخاص، الوطني والأجنبي.

4) جاء هذا القانون كإطار تشريعي يدعم الإصلاحات الإقتصادية التي تبنتها الدولة في ظل سياسة الاستقلالية التي كانت بدايتها عام 1988.

5) إحلال اقتصاد السوق محل اقتصاد مدار إداريا؛[2]

6) البحث عن قدر أكبر من الاستقلالية للشركات العامة التي تحكمها القواعد التجارية؛

[1]- SEDDIKI Fadila, L'économie algériene: économie d'endettement ou économie de marché financier ?, these Magister, option Monnaie-Finance-Banque, Universite Mouloud Mammeri De Tizi Ouzou,2013,pp-50-51.

[2]- Abdenour MOULOUD, De l'économie administrée à l'économie de marché Politique en faveur de l'investissement privé en Algérie à la veille du cinquantenaire de son indépendance. Quelques repères historiques, Les indépendances au Maghreb, Les ouvrages du CRASC, 2012, p-61

7) استقلالية البنوك التجارية وبنك الجزائر والحد من تدخل الدولة في الجانب التمويلي لا سيما تدخلها المباشر في نشاط المؤسسات المالية والمصرفية.
8) يهدف القانون الى تحسين مستوى أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية، خاصة وأن في سنة 1990 كانت65 %من أصول هذه البنوك غير مدرة للعائد.

❖ **الأهداف النقدية والمالية:**

يهدف هذا القانون من خلال دمجه في الإطار التشريعي لتنفيذ الإصلاح الاقتصادي إلى إعادة تنظيم النظام النقدي والمالي وتنشيط الإنتاج برأس المال الداخلي والخارجي، ويحدد عدة أهداف:

1) المشاركة في التطهير المالي الكلي للاقتصاد الوطني والخروج من دائرة الإختلالات المالية؛
2) إعادة تأهيل البنك المركزي في صلاحياته الحقيقية في مجال السياسة النقدية والائتمانية وسعر الصرف وتهيئة الظروف لإدارة دورية حقيقية للعملة؛
3) إحالة إدارة النقد والقرض لمجلس النقد والقرض "Conseil de la Monnaie et du Crédit (CMC)" بدل من مجلس القرض الوطني السابق "Conseil National de Crédit (CNC)"؛
4) وضع قيود على سلف البنك المركزي إلى الخزينة العامة، والتي يؤسس لها مبدأ السداد الحتمي؛
5) تنظيم المهنة المصرفية وتعزيز إبداع النظام المصرفي؛
6) صيرفة الاقتصاد"bancarisation de l'économie " من خلال القواعد التحوطية للبنوك (المادة 59)، من خلال حماية المودعين وأيضا من خلال المساواة بين الجميع أمام المنتجات المصرفية المقدمة؛
7) تنفيذ التنظيم التحوطي وخلق مركزية المخاطر؛
8) إنشاء أدوات تنظيمية جديدة مثل: نسب إدارة البنوك، التلاعب في الشروط المصرفية وإدخال نظام معدل الاحتياطي الإلزامي ووضع سقوف إعادة التمويل للبنوك.
9) تحسين تخصيص الموارد الداخلية والخارجية من خلال استعادة آليات السوق تدريجيا؛
10) دينامية سوق النقدي وتطوير السوق المالية؛
11) إنشاء إطار مناسب لتشجيع وتعزيز تحركات رأس المال من الجزائر وإليها.
12) إمكانية عمل المؤسسات المصرفية الخاصة و / أو الأجنبية على الأراضي الوطنية.

ثالثا: محاور و أبعاد قانون النقد والقرض "LMC"

أدى عدم ملاءمة القانون 86-12 المؤرخ 19 أوت86 للسياق الاجتماعي والاقتصادي إلى إلغائه بموجب القانون 90-10 المؤرخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، يعتبر ميثاقا حقيقيا يلغي القواعد

الموضوعة حتى ذلك الحين. ألغى هذا القانون أي إشارة إلى مخطط القرض الوطني (PNC) مع تعزيز آلية الرقابة على إصدار النقود.

1- محاورقانون النقد والقرض: يدور قانون النقد والقرض حول ثلاثة محاور أساسية:

- يحدد وينفذ ويؤكد الفصل بين السلطات النقدية والدولة؛
- يحدد قوانين البنك المركزي ونظام البنوك والقرض معا؛
- يضع معايير جديدة في التسيير النقدي والمالي للاقتصاد.

لقد حدد السلطات مجموعة الأهداف الأساسية في القانون تتجلى فيما يلي[1]:

- ✓ وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي والمصرفي وتكريس السلطة النقدية في إطار BC؛
- ✓ توضيح المهمات المنوطة بالبنوك والمؤسسات المالية من خلال إعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية؛
- ✓ ابعاد TP عن التمويل وإعادة الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض؛
- ✓ إعادة تقييم العملة بما يخدم الاقتصاد الوطني (الاهتمام بقيمة الدينار الجزائري)؛
- ✓ إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك بهدف تعبئة الإدخار؛

1- أبعاد قانون النقد والقرض: الإصلاح النقدي الذي صدر بموجب الأمر 90-10 المؤرخ في 1990/04/14 "قانون النقد والقرض" شملت جوانب اقتصادية ومالية ونقدية، يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (09): أبعاد قانون النقد والقرض 90-10

الجوانب	الأهداف الموسومة
الاقتصادي	– تسهيل عملية انتقال الإقتصاد نحو اقتصاد السوق المالي وإرساء قواعده؛ – استرجاع التوزنات الإقتصادية الكلية؛ – تحرير والإندماج المالي، التجاري والاقتصادي مع العالم؛ – تنشيط الجهاز الإنتاجي وتشجيع الإستثمارات الأجنبية.
المالي	- القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية والتضخم؛ - تطهير الحالة المالية للقطاع المالي بشكل خاص والقطاع الإقتصادي بشكل عام؛ - التحكم الاختلالات المالية (العجوزات في الموازين الداخلية والخارجية)؛ - تحرير الخزينة العمومية من أعباء تمويل الإقتصاد؛

[1] - AMMOUR BENHALIMA : « Le système bancaire Algérien : textes et réalités », Editions Dahlab, 1996 PP82-96.

	- تنويع مصادر تمويل الإقتصاد الوطني خاصة ما تعلق بالمؤسسات؛
النقدي	- توضيح المهمات المنوطة بالبنوك والمؤسسات المالية كسلطات إشرافيه أو أجهزة رقابية؛ - إعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وابراز دور النقد والسياسة النقدية؛ - إعادة تقييم العملة بما تخدم الإقتصاد الوطني والاهتمام بقيمة الدينار الجزائري؛ - السماح بإنشاء بنوك وطنية خاصة أو أجنبية. - إنشاء سوق نقدية وسوق مالية (بورصة)؛ - ايجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

رابعا: مبادئ ومقومات قانون النقد والقرض

على ضوء تسميته فإن ق ن ق (LMC) يكسر الممارسات القديمة، من خلال إعادة تأهيل كل من البنك المركزي والبنوك الثانوية ويشجع الابتكار في لمؤسسات والأدوات والآليات. ويعمل على إزالة ظروف استمرار تعايش كل من التضخم والديون. ومن اهم المبادئ المقومات ارتكز عليها: [1]

- **الفصل بين الدائرة المصرفية ودائرة الخزينة وإلغاء تعاونهما**، حيث ديون الخزينة للبنك المركزي تبقى قائمة ويتم سدادها على مدى خمسة عشر عاما أما بالنسبة للسلف التي يمكن لمعهد الإصدار منحها للخزينة، ولقد تم تحديدها الآن بنسبة 10٪ من عائدات الضرائب يكون سدادها قبل نهاية السنة التقويمية.
- **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية**، من خلال رد الاعتبار للبنك المركزي في تسيير النقد والقرض.
- **الفصل بين بنك الجزائر والخزينة العمومية** واسناد كامل الصلاحيات في مجال التمويل إلى البنوك الأخرى في ظل رقابة BA.
- **إنشاء سلطة نقدية وحيدة مستقلة تدعى مجلس النقد والقرض(CMC):** ألغى القانون 10/90 التعدد في مراكز السلطة النقدية، الذي كان سائدا من قبل بين وزارة المالية من جهة وبين الخزينة التي كانت تلجأ في أي وقت للبنك المركزي لتمويل عجزها وكأنها السلطة النقدية من جهة ثانية، ومن

[1] - إلمان محمد الشريف، "**الدينار والجهاز المصرفي في مرحلة الإنتقال**"، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دارسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص ص، 420-421.

جهة أخرى احتكار البنك المركزي وامتيازه بإصدار النقود. وعليه أنشأ القانون سلطة نقدية وحيدة ومستقلة وجعلها:

- وحيدة لتضمن انسجام السياسة النقدية المنتهجة؛
- مستقلة لتضمن تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية؛
- موجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد ولتفادي التعارض في الأهداف النقدية

- **إنشاء مؤسسات لمراقبة ومتابعة البنوك والمؤسسات المالية** وذلك بالإعتماد على لجنة الرقابة المصرفية، مركزية المخاطر، عوارض الدفع، جهاز شيكات بدون مؤونة- رصيد-.
- **وضع نظام مصرفي على مستويين:** حرص المشرّع النقدي على تكريس مبدأ وضع نظام مصرفي على مستويين وعمل من خلال مواده المختلفة على التمييز بين النشاط البنك المركزي سلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض، في هذا السياق القانوني، تعتبر البنوك التجارية شركات مثل جميع الشركات؛ يشاركون في الأعمال التجارية ويسعون لتحقيق أقصى قدر من الربح. من جانبه، يستعيد البنك المركزي استقلاليته عن السلطات الأخرى؛ فهي تضع أهدافاً قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى وتزود نفسها بالوسائل اللازمة لتحقيقها. على المدى الطويل تميز LMC بميزة توفير إعادة التمويل لدى البنك المركزي. لكن تحت رقابة معهد الإصدار الذي يستعيد أيضًا صلاحياته التقليدية.

خامسا: أثر قانون النقد والقرض 90/ 10 على النظام المصرفي

يشكل قانون النقد والقرض نقطة النهاية وقطيعة حقيقية مع الممارسات القديمة، فمنذ صدور هذا القانون بدأت بيئة مصرفية ومالية جديدة، أكثر انسجاما مع تحرير الاقتصاد من الإشراف الإداري من خلال جعل بنك الجزائر السلطة النقدية الحقيقية ووضع الإطار العام لممارسة المنافسة.[1] تضمن هذا القانون لأول مرة في الجزائر عقلانية وقواعد العقيدة المصرفية العالمية، إنه في الواقع يجسد الطابع العالمي للنظام المصرفي والمالي الجزائري. وساهم القانون في تغيير هندسة الفضاء المصرفي الجزائري تدريجياً. فقد تم إدخال ابتكارات مهمة مما جعل الممارسات المصرفية الوطنية أكثر عقلانية من الناحية الاقتصادية، ذو عقلية تجارية مع جرعة ناشئة من المنافسة الحقة.

1) الإيجابيات:[2]

[1] - LACHACHI MERIEM Quelle place occupe la loi 90/10 dans la politique monétaire Algérienne, ملتقى جامعة الشلف,المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية- الواقع و التحديات 2004,P-02

[2] - حسان خبابة،" **أبعاد ونتائج الإصلاحات المصرفية في الجزائر**"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 18، العدد 3، سبتمبر 2010، ص ص ، 55-56.

- إعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقود والسياسة النقدية.
- تأسس نظام مصرفي ذو مستويين بعد أن كان ذا مستوى واحد لأن الحدود بين الدارة المصرفية والدارة الموازنتية كانت واهية.
- أسهم هذا القانون في ابعاد كل تدخل إداري في القطاع المصرفي
- أرجع للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والقرض في استقلالية تامة.
- كما كرس إعادة الاعتبار للبنوك كأعوان اقتصادية مستقلة.
- ووضع قيودا على مدى تأثير السياسة الجبائية على النقد وذلك بعزل دائرة موازنة الدولة عن الدائرة النقدية.
- ألغي وسائل الدفع غير النقدية، كما تمكن BA من الإشراف على العمل المصرفي في الجزائر.
- توسيع النشاط المصرفي من خلال منح التراخيص لأنشاء مصارف خاصة ووطنية وأجنبية، سعيا لتعبئة الإدخار الوطني.
- رفع أسعار الفائدة المرتبطة بالودائع لأجل.
- تمكين المصارف التجارية من القيام بعمليات واسعة لإعادة التمويل في ظل إنخفاض سعر إعادة الخصم لدى BC.

2) السلبيات:

- منح صلاحيات واسعة ل BC لم يؤخذ فيها بعين الإعتبار الإمكانيات التقنية والبشرية الكفيلة بإتمام المهمات الموكلة للبنك.
- لم يعالج القانون مشكلة تمويل الإقتصاد الوطني من العمق بل تناولها بشيء من السطحية.
- ركز على تنويع المؤسسات العامة في المجال المصرفي ولم يركز على تحسين إدارة عمل المصارف القائمة حتى تتبوأ مكانتها الحقيقية
- القطاع المالي والمصرفي ظل يعاني اختلالات وتشوهات في أدائها المؤسساتي.
- ضعف دور ووسائل الرقابة خاصة تلك التي يضطلع بها BCالذي ينفرد بصلاحيات الكشف والتدقيق في الحسابات.
- تجاوزات على صعيد ممارسة النشاط المصرفي سيما من طرف البنوك الخاصة الحديثة، كمنح قروض تفوق ربع موجوداتها الصافية، مما يؤكد عدم خضوعها للرقابة الدورية.

- عدم استجابة النصوص التشريعية للقانون المصرفي للواقع الحقيقي، وبقي النظام المالي –التمويلي- يسير وفق التقاليد السابقة، أي من خلال علاقة ثنائية بين المصارف العمومية والمؤسسات العمومية القائمة رغم وجود مصارف خاصة كانت بعيدة كال البعد عن مهمة تمويل الاستثمارات المختلف.

المحور السابع: انعكاسات قانون النقد والقرض على هيكل النظام المصرفي

تمهيد:

يشكل القانون 90-10 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 نصا تشريعيا جديدا لدعم الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها منذ 1988 من طرف السلطات وهو من بين القوانين التشريعية الأساسية التي بينت التوجهات الجديدة للانتقال نحو اقتصاد السوق ، و يشمل كل المسائل المتعلقة بالنقد و القرض و البنك سواء تعلق الأمر بالشكل القانوني للبنوك ، أنشطة البنوك , مراقبة البنوك و معايير التسيير ...الخ, و بهذا يوفر تسيراً فعالاً و مرناً للنشاطات الاقتصادية و يرمي هذا القانون إلى وضع حد نهائي لكل التداخلات في المهام و بالتالي منع التدخلات الإدارية في القطاع المصرفي و المالي ، ويتضمن القانون ثلاثة مستويات من السلطة لتنظيم الوظيفة المصرفية وهي: - **مجلس النقد و القرض, - بنك الجزائر, - اللجنة المصرفية .**

أولا: ديناميكية التماسك التنظيمي والهياكل التنظيمية:

عمل قانون النقد والقرض على كسر الممارسات القديمة بشكل نهائي وعالج مشكلة السلطة النقدية وتفردها واستقلاليتها النسبية، ووضع حدًا لظلام الفترة الماضية عندما كان من المستحيل تقريبًا تحديد السلطة النقدية الحقيقية. وتطلب ذلك شروط لتجسيد هذه الغايات لعل أهمها إنشاء الهيئات والأدوات والآليات الضرورية لبناء ديناميكية التماسك التنظيمي. ويسلط LMC الضوء على صلاحيات السلطة النقدية واستقلاليتها. فالدفاع عن قيمة العملة الوطنية، على سبيل المثال، يقع على عاتق مجلس النقد والقرض وحده.

1. مجلس النقد والقرض(conseil de la monnaie et du credit) "CMC": يعتبر من أهم الهيئات التي تم إنشاءها بالنظر إلى المهام الموكلة له والسلطات الواسعة التي يتمتع بها، حيث يجتمع مرة كل شهر على الأقل بناء على دعوة من رئيسه و يتشكل المجلس من المحافظ رئيساً ونوابه الثلاث أعضاء وثلاث موظفين سامين يُعَينون بموجب مرسوم من رئيس الحكومة وثلاث مستخلفين، [1]، و هو مجلس إدارة للبنك المركزي و هو سلطة نقدية تتمتع بأوسع الصلاحيات لإدارة شؤون البنك المركزي [2] و يمارسها ضمن إطار هذا القانون بإصدار أنظمة مصرفية تتعلق بالأمور الآتي بيانها: [3]

(1) المادة 32 من قانون النقد والقرض 90-10.

(2) المادة 42 من قانون النقد والقرض رقم 90-10.

(3) المادة 44 من قانون النقد و القرض رقم 90-10.

- **سلطة نقدية: حسب المواد من 44 إلى 55 من قانون النقد والقرض 10/90 والمواد المعدلة والمتممة لها في الأمر 01/01 يقوم المجلس بالمهام التالية:**

أ- أسس وشروط عمليات البنك المركزي كالخصم وقبول السندات العامة والخاصة مقابل عملات أجنبية والمعادن الثمينة

ب- أهداف تطور مختلف عناصر الكتلة النقدية وحجم القروض.

ت- إصدار قوانين متعلقة بتنظيم غرفة المقاصة

ث- الأسس والنسب المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية وخاصة تغطية وتوزيع المخاطر والسيولة والملاءة (القدرة على التسديد)

ج- حماية عملاء البنوك والمؤسسات المالية.

ح- النظم والقواعد المحاسبية التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية.

خ- مراقبة الصرف وتنظيم السوق.

كما يتخذ المجلس القرارات الفردية التالية:

1) الترخيص بإنشاء البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية والأجنبية
2) الترخيص بفتح مكاتب تمثيل للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية.
3) تفويض صلاحيات لتطبيق نظام الصرف.

- **كمجلس إدارة:** يقوم المجلس باتخاذ القرارات الحساسة المتعلقة بالمصرف بالإضافة إلى عدة صلاحيات سنذكرها فيما يلي:

أ- إحداث لجان استشارية مع تحديد كيفية تكوينها، قواعدها وصلاحياتها.

ب- الموافقة على نظام مستخدمي بنك الجزائر وتحديد سلم رواتبهم؛

ت- منح التراخيص فيما يخص إجراء المعاملات وإصدار الأنظمة المطبقة على المصرف؛

ث- الموافقة على التقرير السنوي الذي يقدمه المحافظ وكذا الإطلاع على جميع الأمور المتعلقة بالبنك المركزي عن طريق المحافظ؛

ج- توزيع الأرباح ضمن الشروط المنصوص عليها وتحديد شروط توظيف الأموال الخاصة؛

ح- تحديد القيمة التي يمكن أن تبقى مقيدة في أصول المصرف لقاء الديون غير المحصلة، وتقدر كل اهتلاك ومؤونة يعتبرها ضرورية.

2. **إعادة تأهيل دور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض:** تقتضي عملية إعادة تأهيل دور البنك المركزي في التسيير المالي استرجاع لدوره كسلطة نقدية وتم هذا الاسترجاع على ضوء أحكام قانون النقد والقرض من خلال الإعتراف باستقلالية مزدوجة للبنك المركزي على المستوى العضوي والوظيفي.

أ-**الإستقلالية العضوية:** يعد البنك المركزي الجزائري والمعروف أيضًا باسم **بنك الجزائر**، الهيئة العليا في المجال النقدي. بفضل ق ن ق أصبح بنك الجزائر مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي. وهي تمارس الأعمال التجارية في علاقاتها مع أطراف ثالثة دون أن تعنيها بالقانون رقم 01-88 و12 يناير 1988 المتعلق باستقلالية الشركة.

تعرفه المادة بنك الجزائر 11 بأنه: "مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويخضع هذا البنك إلى قواعد المحاسبة التجارية بوصفه تاجرا ومع ذلك فإنه لا يخضع للقيد في السجل التجاري ولا لأحكام القانون 88 / 01 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية كما لا يخضع لمراقبة مجلس المحاسبة". يُسير مديرية البنك المركزي المحافظ بالإضافة إلى ثلاثة نواب ويعين المحافظ ونواب المحافظ من طرف رئيس الجمهورية لمدة 5 و6 سنوات على التوالي.

ب-**الإستقلالية الوظيفية:** زود قانون النقد والقرض بنك الجزائر بثلاث سلطات: سلطة نقدية، سلطة تنظيمية وسلطة اقتصادية. ويتمتع البنك المركزي بصلاحيات ومهام رئيسية هي:

1) يقوم البنك المركزي بإصدار الأوراق النقدية والقطع النقدية بواسطة شبكته المكونة من الوكالات الرئيسية والجهوية.

2) تسيير احتياطات الذهب والعملات الأجنبية حرة التداول بالشراء والبيع والرهن والاقتراض والخصم وإعادة الخصم.

3) يمكن للبنك المركزي استخدام أدوات السياسة النقدية كإعادة الخصم ومنح قروض مضمونة في حدود مبلغ يحدده المجلسو أو التدخل في السوق النقدية بالشراء والبيع للسندات عامة تستحق في أقل من ستة أشهر وسندات خاصة يمكن قبولها للخصم وفرض نسبة احتياطي على مجموع ودائع البنوك ولا يمكن أن يتعدى 28 %.

4) يعتبر البنك المركزي هو المؤسسة المالية للدولة لجميع عمليات الخزينة المصرفية والتسليف ويمكن للبنك المركزي أن يمنح الخزينة مكشوفات الحساب الجاري لمدة أقصاها 240 يوما متتالية أو غير متتالية خلال السنة الواحدة على أن يتم بالتعاقد وفي حد أقصاه 10% من الإيرادات العامة للدولة المثبتة خلال السنة المالية السالفة، ويجب تسديد هذه التسبيقات قبل نهاية كل سنة مالية.

5) يقوم البنك المركزي بدور بنك البنوك وسلطة وصية على النظام المصرفي، حيث يضع البنك المركزي جميع المعايير التي يلتزم كل بنك باحترامها بشكل دائم مثل القواعد الاحترازية التي تضمن استمرارية جيدة للقطاع المصرفي.

6) يسير البنك المركزي معدل الصرف حيث يحدد يوميا معدل الصرف للدينار وينظم سوق الصرف.

ويلعب بنك الجزائر دورا رياديا في تنفيذ السياسة النقدية من جهة، والتنظيم والرقابة من جهة أخرى. وهي منوط بها مهمة توجيه ومراقبة السياسة الائتمانية، مما يعني أنها تحدد أهداف نمو عرض النقود وتستخدم أو يمكن أن تستخدم أدوات السياسة النقدية لهذا الغرض مثل:

- تحديد الشروط المصرفية، أي أسعار الفائدة المدينة والدائنة ضمن إطار عام أو محدد؛
- عمل سوق النقدي؛
- تحديد المخطط الوطني للقرض وسقوف إعادة الخصم وشروط منح اتفاقيات الائتمان السابقة وإعادة الخصم؛
- ربما إنشاء معدلات الاحتياطي و/أو نسبة إعادة استخدام الموارد المحددة.

يقوم بنك الجزائر بإدارة الأصول الأجنبية وتحديد سعر الصرف ووضع قواعد مراقبة الصرف. بالإضافة إلى ذلك، يقوم بجمع واستخدام وتحليل الإحصاءات من البنوك والوسطاء الماليين الآخرين. هذه هي الطريقة التي يتم بها تحديد التوقعات السنوية والمتعددة السنوات المتعلقة بالعملة وميزان الحسابات والديون الخارجية. كما يقوم معهد الإصدار بإبلاغ السلطات الحكومية عن أي شيء قد يؤدي إلى تقويض الاستقرار النقدي. وأخيرا، يتمتع بنك الجزائر بصلاحيات التفتيش والرقابة على جميع البنوك والمؤسسات المالية.

3. **اللجنة المصرفية(Commission Bancaire)"CM"**: تم إنشاء اللجنة المصرفية بهدف مراقبة تطبيق القوانين و الأنظمة التي تخضع لها البنوك و المؤسسات المالية و معاقبة المخالفات المثبتة .[1] و تتألف هذه اللجنة من المحافظ أو من نائبه الذي ينوب الرئيس و قاضيين من المحكمة العليا و عضوين يتمتعان بخبرة في الشؤون المصرفية و المالية وخاصة المحاسبية معينين من طرف رئيس الحكومة ، باقتراح من وزير المالية.[2] يكون عملها كما يلي:

- تأمر اللجنة المصرفية بإجراء الرقابة على أساس القيود والمستندات ويمكن إجراء الرقابة في مراكز البنوك والمؤسسات المالية.

[1] - مادة 143 من نفس القانون 90-10.
[2] - المادة 144 من نفس القانون.

- يمكن للبنك المركزي أن ينظم وحدة إدارية خاصة للرقابة مكلفة بذلك، ويمكن أن يبيح بالسر المهني للجنة المصرفية، ويمكن أن تمتد الرقابة إلى الشركات المتفرعة عن الشركات الجزائرية والموجودة في الخارج ضمن إطار اتفاقات دولية.
- إذا خالف بنك أو مؤسسة مالية إحدى الأحكام القانونية أو التنظيمية يمكن للجنة المصرفية أن تسلط العقوبات التالية: التنبيه، اللوم، المنع من ممارسة بعض الأعمال وإلغاء الترخيص بممارسة العمل.

ثانيا: أدوات وآليات التنظيم وفق ق ن ق 90-10

من أجل احتواء التضخم والحفاظ على سلامة القطاع المصرفي، يتدخل البنك الجزائري من خلال تنظيم الائتمان وكذلك تنظيم سوق النقدي:[1]

1. **تأطير الإئتمان"L'encadrement du crédit ":** يعتبر القانون البنوك كمؤسسات مهمتها الإشراف، المراقبة والتطهير بشكل دائم. وتضمن الأنظمة المصرفية التطور النوعي والكمي للائتمان.

❖ **التنظيم التحوطي ضد المخاطر:** يهدف التنظيم التحوطي الذي ينص عليه القانون بوصفه الأداة الرئيسية لحماية المودعين إلى الحد من عرض الائتمان وترشيد شروط وإجراءات تخصيص الموارد. وتحقيقا لهذه الغاية، ويحدد مصرف الجزائر معايير المخاطر الائتمانية أو النسب التحوطية التي تلزم كل مصرف بالامتثال لها في جميع الأوقات، ولا سيما المعايير المتعلقة بما يلي:

- النسب بين رؤوس الاموال الخاصة والالتزامات؛
- نسب السيولة؛
- النسب بين الإيداعات والتوظيفات؛
- النسب بين الأموال الخاصة والمساهمات لكل مدين.
- استخدام الأموال الخاصة.
- استخدامات الخزينة ...إلخ

تتيح هذه النسب التحوطية إمكانية رصد تكوين الأصول المصرفية وعلاقتها بهيكل التزاماتها، ومنع مخاطر التخلف عن السداد المصرفي. وبهذه الطريقة، فإنها تكفل الصحة الجيدة للمصارف على أساس مستمر، إما من خلال ضخ رأس المال أو تخصيص مؤونات.

[1] - Henniche Faiza, **Le Management Dans Les Banques Publiques Algeriennes : Approches & Perspectives**, Thèse De Magister En Sciences Commerciales, Universite D'oran Es-Senia, 2007, pp, 43-47.

❖ **تنظيم حجم الائتمان**: قد يطلب المصرف المركزي من المصارف أن تضع بحوزته **مبالغ مجمدة" montants bloqués"**، سواء كانت مدفوعة أم لا، تقابل نسبة مئوية محددة من ودائعها أو استثماراتها. وبهذه الأداة الاحتياطية الإلزامية، فإن لديه وسيلة فعالة لتنظيم حجم السيولة في أسواق الائتمان والنقد.

وتحقيقا لهذه الغاية، فرضت بنك الجزائر شرطا احتياطيا على المصارف التجارية اعتبارا من أكتوبر 1994. كان من المقرر أن تتوافق هذه الاحتياطيات مع 2.5٪ من الودائع المصرفية (لم يتم تضمين الودائع بالعملات الأجنبية)، وتم تعويضها بمعدل مرتفع قدره 11.5٪[1].

2. **تنظيم السوق النقدي:** تُعرَّف سوق النقد بأنها السوق التي يلتقي فيها العرض والطلب على رأس المال على المدى القصير، على عكس السوق المالية التي يحدث فيها الاقتراض والاستثمار على المدى الطويل. وحاليا أدى تنويع الأدوات المتاحة إلى تقليل الفرق بينهما. وبوجه عام، كانت سوق النقدي مفتوح في الاقتصادات الليبرالية أمام جميع الأعوان الاقتصاديين الراغبين في إقراض السيولة أو اقتراضها.

قبل الإصلاحات اقتصر سوق النقد في الجزائر على البنوك التجارية. وتم توسيع نطاقه تدريجيا ليشمل المؤسسات المالية ثم المستثمرون المؤسساتيين[2]. مقارنة بالفترة السابقة لتنفيذ قانون النقد والقرض، يمر سوق النقد بتغييرات عميقة:

- سوق النقدي الذي كان سوقًا غير مصرفي "hors banque "(باستثناء البنك المركزي)، يصبح **سوقًا مصرفية**، أي سوقًا تتدخل فيه بنك الجزائر كمقرض الملاذ الأخير لضمان سيولة السوق وتنظيم حجمها الإجمالي. نتيجة لذلك، سيكون لسوق النقدي غرفتين:

- غرفة أولى يتدخل فيها البنك المركزي باستخدام أدوات مختلفة (المزادات، الرهن واستخدام السوق المفتوحة"Open Market " حيث يشتري بنك الجزائر ويبيع الأوراق العامة والخاصة المؤهلة لإعادة الخصم، وتتعامل مباشرة مع البنوك والمؤسسات المالية المرخصة).
- غرفة ثانية ممثلة في السوق بين البنوك، تتدخل فيها البنوك والمؤسسات المالية.

- **تنوع المشاركون في سوق النقدي**؛ في السابق كان يسمح للبنوك التجارية فقط بالتدخل في هذا السوق، أصبح بإمكان للمؤسسات المالية بالإضافة إلى فئات أخرى من المؤسسات مثل شركات التأمين وصناديق التقاعد الإذن بالتصرف في سوق النقدي. حيث تعمل هاتان الفئتان الأخيرتان في السوق كمقرضين.

[1] - تعليمة بنك الجزائر رقم 16-94 المؤرخ 09 بريل بشأن أدوات السياسة النقدية وإعادة التمويل المصرفي.

[2] - CNAS , CNR, CASNOS, CCR, CNAC & CNL.

- **تنوع أدوات التدخل في الأسواق النقدية**. في الماضي كانت معاملات سوق النقدي تقتصر على الإقراض والاقتراض يوم بيوم "au jour le jour" بالعملة المركزية. مع إصلاح سوق النقدي تم إدخال أدوات أخرى مثل القروض والقروض بالعملات المركزية طويلة الأجل، الرهن و/أو الأمانات، والمناقصات في شكل مزادات ائتمانية، وعمليات السوق المفتوحة التي تتعلق بأذون الخزانة؛
- خلال هذه الفترة تم تحرير أسعار الفائدة (أسعار الفائدة على المقرضين وأسعار الفائدة على المقترضين) ورفع القيود عنها.

تتدخل الخزينة العمومية في سوق النقدي من خلال إصدار أذون الخزانة بالمزاد في الحساب الجاري. يتم الاكتتاب في هذه القسائم من خلال العطاءات" المزادات" التي يقدمها مختلف اللاعبين المقبولين في سوق النقدي. سيتم بعد ذلك تداول أذونات الخزينة التي تم إصدارها بشكل أساسي بين البنوك وفقًا لاحتياجات بعضها البعض. حيث تشكل الجزء الأكبر من السوق الثانوية، بقيادة المتخصصين في الأوراق المالية في الخزينة العمومية، ومعظمهم من البنوك وشركات التأمين.

3. **إعادة التمويل عن طريق إعادة الخصم:** حتى يضمن الانتقال إلى إعادة التمويل عن طريق سوق النقدي وحده، حافظ بنك الجزائر من خلال تجديد العمل بآلية إعادة التمويل عن طريق إعادة الخصم.

❖ **إعادة الخصم وأخذ كأمانة:** وضعت القواعد الحالية حداً للتسهيل القديم الذي كان على البنوك إعادة تمويل القروض التي منحتها للبنك المركزي بناء على الأوامر، مما أجبره على خلق النقود. من الآن فصاعدًا، كما ينص القانون صراحة، لا يجوز إصدار النقود إلا من قبل بنك الجزائر في ظل شروط التحوط الحقيقي، مقابل الأصول الحقيقية التالية: السبائك وأموال الذهب، العملات الأجنبية، أذون الخزانة والأوراق العامة أو الخاصة المقبولة لإعادة الحساب أو المعاش أو الرهن.

وبالتالي فإن المقابل في المعروض النقدي المطلوب هو حقيقي وحاضر، وقد انتهى عصر خلق النقود بدون مقابل. يطلب من البنوك الآن لبناء محافظ الأوراق النقدية المؤهلة تعبئة الأنشطة الحقيقية.

❖ **أرصدة الحساب الجاري:** في حالة عدم كفاية المحفظة المؤهلة، يجوز للبنك المركزي منح قروض الحساب الجاري للبنوك والمؤسسات المالية لمدة لا تزيد عن عام واحد. يجب ضمان هذه الاعتمادات من خلال التعهدات على أذونات الخزينة والذهب والعملات الأجنبية والسندات المقبولة للخصم. لا يمكن أن يتجاوز الرصيد 70٪ من مبلغ الرهن.

4. **معدلات إعادة التمويل:** تجدر الإشارة إلى أن سياسة أسعار الفائدة في الجزائر كانت حتى أوائل التسعينات، متسقة مع منطق الاقتصاد المركزي: فهي تحدد إداريا بمستويات منخفضة، دون الرجوع إلى التكاليف، بهدف جعل القروض غير مكلفة وتشجيع الاستثمار الكثيف رأس المال. ومنذ عام 1991، جرى تعديل المعدلات بالزيادة لتكون بمثابة منظم لاختلالات الاقتصاد الكلي، كجزء من برنامج تحقيق الاستقرار الذي اعتمدته السلطات.

❖ **معدلات قاعدية"taux directeurs ":** لتنظيم السيولة وأسعار الفائدة، تتدخل بنك الجزائر الآن باستخدام الأسعار الموجهة. يهدف تحديد الأسعار الموجهة إلى تنظيم أسعار الفائدة بين البنوك من خلال تأطير السعر بين عشية وضحاها بمعدل أدنى يسمى معدل المناقصة"taux d'appel d'offre " وسقف يسمى معدل إعادة الشراء"taux de mise en pension ". وبالتالي، فإن أسعار الفائدة على السياسات هي عنصر أساسي في السياسة النقدية عبر السوق المشتركة بين البنوك.

❖ **آلية المزاد"adjudications ":** ستعيد البنوك التجارية تمويل نفسها من خلال المزادات التي تنظمها بنك الجزائر اعتبارًا من ماي 1995، وبالتالي تعزيز التنظيم النقدي من خلال الأدوات غير المباشرة. وكان القصد من هذه المزادات إعطاء وزن أكبر لسعر الفائدة من خلال السماح بتدخل أكبر من قوى السوق وزيادة الشفافية في توزيع الائتمان. يعلن بنك الجزائر عن حد أدنى لسعر الفائدة قبل أن تقدم البنوك عطاءات بشأن أسعار الفائدة وأحجام المعاملات. يمنح بنك الجزائر في البداية إعادة تمويل بسعر واحد (مزاد بسيط)، لكنها انتقلت في نهاية عام 1995 نحو طريقة المزاد الهولندية" adjudication à la hollandaise "، أي معدل هامشي متناقص، ثم منح السيولة بالأسعار التي قدمتها البنوك بالفعل. وفي نهاية عام 1996، شكلت اتفاقات إعادة الشراء والمزادات حوالي نصف الحجم الإجمالي لإعادة التمويل، بالمقارنة مع العشر في نهاية عام 1994.

5. **سوق الصرف الأجنبي بين البنوك:** أنشئ بنك الجزائر سوقا للصرف الأجنبي فيما بين المصارف في نهاية عام 1995، بعد مرحلة أولى في 1994، وحددت الانتقال من سعر الصرف الثابت إلى سعر الصرف المرن الذي تحدده المناقصة، ووسع نطاق قابلية الدينار للتحويل ليشمل واردات الخدمات بعد استيراد السلع. سوق الصرف الأجنبي بين البنوك هو سوق بين البنوك والمؤسسات المالية حيث تتم معالجة جميع معاملات الصرف الأجنبي (البيع والشراء) أو الفورية (السوق الفورية)" Marché Spot" أو الآجلة (السوق الآجلة) "Marché Forward "بين الدينار والعملات الأجنبية.

ثالثا: الإشراف الجديد على النظام المصرفي في إطارق. ن. ق 10/90

يتكون المركز المصرفي من المجتمع المصرفي"communauté bancaire" بأكمله. ينظم بنك الجزائر"BA "المجتمع المصرفي"communauté bancaire " المقيم في الجزائر، يسمى المركز المصرفي"place bancaire "، حول محورين: **محور التعاون"cooperation " ومحور المنافسة "concurrence** "بين أعضائها. حيث يعد التعاون بين البنوك أمرًا ضروريًا إلى الحد الذي يجب فيه ضمان العملاء على ملاءة البنوك وسيولة نظام تداول الديون والسندات المالية. أما بالنسبة للمنافسة بين البنوك فهي ضرورية في الاقتصاد الليبرالي، وتشمل وضع البنوك في ظروف تنافسية من أجل الوصول إلى إعادة التمويل وبناء ولاء العملاء. ويسند قانون النقد والقرض إلى بنك الجزائر مهمة تنظيم وتنظيم التعاون والمنافسة بين البنوك من خلال إنشاء المؤسسات والأدوات والآليات ضمن صلاحياته.

1. **إقامة التعاون بين البنوك:** يدور التعاون بين البنوك حول تنظيم المهنة وتنسيق المخاطر. وفي الجزائر، يتجلى التعاون بين البنوك من خلال إنشاء منظمتين تابعة لمصالح بنك الجزائر، والتي يجب على جميع البنوك والمؤسسات المالية الانضمام إليها والاشتراك فيها

أ) **البنوك:** أعتبر قانون النقد والقرض في مادته 114البنوك بأنها أشخاص معنوية مهمتها العادية والأساسية إجراء العمليات الموضحة في المواد 110إلى 113من هذا القانون، بحيث تتضمن هذه المواد وصف الأعمال التي كلفت البنوك بها وهي تنحصر في النقاط الآتية:

- العمل على جمع الودائع والمدخرات الممكنة من الجمهور.
- القيام بمنح القروض.
- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها

وتعتبر المادة 111من قانون 10-90الأموال الملتقاة من الجمهور كل الأموال التي يتم تلقيها من الغير ولاسيما على شكل ودائع مع إشتراط إعادتها بعد حق استعمالها. ولا تعتبر أموال ملتقاة من الجمهور كل الأموال التي بقيت في الحساب وتعود في أصلها لمساهمين يملكون على الأقل % 5من رأسمال البنك أو لأعضاء مجلس الادارة وكذلك الأموال الناتجة عن قروض المساهمة.

ب) **المؤسسات المالية:** تعرّف المادة 111 والمادة 115 المؤسسات المالية بأنها:" أشخاص معنوية مهمتها القيام بالأعمال البنكية ماعدا تلقي الأموال من الجمهور وهذا يعني أن هذه المؤسسات تقوم بالقرض لكن دون أن تستعمل أموال الغير (أموال الجمهور في شكل ودائع)، ولذلك فإن المصدر الأساسي لهذه المؤسسات يتمثل في رأس مالها وقروض المساهمة والإدخارات طويلة الأجل".

ت) **البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية:** بصدور القانون 10/90 صار بإمكان البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية لتفتح فروع بالجزائر حسب المادة 130 من القانون. وتخضع هذه الفروع إلى القانون الجزائري كما يخضع فتح هذه الفروع إلى ترخيص من مجلس النقد والقرض يُجسد في شكل قرار يُصدره محافظ بنك الجزائر، كما اشترط المشرّع طبقا للمادة 133 الفقرة الثانية تزويد هذه الفروع برأس مال موازي على الأقل الحد الأدنى لرأس المال المطلوب تأمينه من طرف البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية مثلما هو محدد بالنظام رقم 10/90 المؤرخ في 4-7-1990 وفي المقابل فمن حق الفرع استعمال الاسم أو التسمية التجارية العائدة للبنك أو المؤسسة الأم.

2. **جمعية البنوك والمؤسسات المالية (L'association des banques et des Etablissements Financiers "A.B.E.F" ": تتطلب** المادة 142 من LMC من البنوك والمؤسسات المالية الالتزام بـ A.B.E.F الذي:

- ✓ تمثل مصالحهم؛
- ✓ بإعلام أعضائها وعملاء البنوك
- ✓ تدرس القضايا ذات الاهتمام المشترك؛
- ✓ ينظم ويدير الخدمات ذات الاهتمام المشترك.

علاوة على ذلك، يخطط A.B.E.F لإنشاء:

- ➢ شبكة تكوين مصرفية بين البنوك؛
- ➢ شبكة رقمنة المعلومات والمعاملات؛
- ➢ نظام الدفع الإلكتروني.
- ➢ توحيد دفتر الشيكات لجميع البنوك المحلية.

3. **شركة ضمان الودائع البنكية (la société de garantie des dépôts bancaires) S.G.D.B:** إنه مجتمع حقيقي يجب على البنوك والمؤسسات المالية الاشتراك فيه. ويضمن هذا الاشتراك في رأس مال الشركة تعويض المودعين في حالة إفلاس البنك. كما تعمل شركة ضمان الودائع المصرفية على تفعيل مبادئ التعاملات المصرفية بين البنوك من خلال تقديم نظام متكامل لتداول السيولة ونظام تسوية للمعاملات النقدية. ونتيجة لذلك، فإن غرفة المقاصة ومركز المخاطر ومركز الميزانية العمومية تضمن هذا التعامل بين البنوك.

4. **غرفة المقاصة (la chambre de compensation)"C.C ":** تنص اللائحة الصادرة في نوفمبر 1997 على أن غرفة المقاصة يجب أن "تسهل لأعضائها، عن طريق التعويض اليومي بينهم، تسوية أرصد

جميع وسائل الدفع الكتابية أو الإلكترونية التي يحتفظون بها لبعضهم البعض". ومع ذلك، حتى الآن، باستثناء قطاع الاتصالات، لا يوجد نظام للتعويض عن بعد قيد التشغيل؛ وهذا لا يزال يقع ضمن نطاق مشروع بنك الجزائر.[1]

5. **مركز المخاطر (La centrale des Risques)"C. R"**: بعد إلغاء مبدأ التوطين وظهور مصطلح " خطر القرض "، تقرر لحماية البنوك والمؤسسات المالية وتنظيم علاقتها مع زبائنها إنشاء مصلحة تهتم بذلك ؛ فحسب المادة (160) من قانون النقد والقرض : " ينظم ويسير البنك المركزي مصلحة مركزية للمخاطر تدعى مركز المخاطر تكلف بجمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة وسقف القروض الممنوحة والمبالغ المسحوبة والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية ". و تحدد المادة 14 من L.M.C قواعد تنظيم وتشغيل وتمويل مركز المخاطر. ويتعين على البنوك والمؤسسات المالية، في عملياتها اليومية، أن تحترم نسب التغطية وكذلك تقسيم المخاطر. يدرج مركز المخاطر لدى كل مؤسسة مالية أسماء الأشخاص الذين استفادوا من الائتمان وطبيعة كل اعتماد وسقفه والضمانات الممنوحة له. لا يجوز منح أي ائتمان دون الحصول على موافقة مؤسسة الائتمان أو البنك من مركز المخاطر.
6. **مركز الميزانية (La centrale des bilans) "C.B"**: يقوم مركزية الميزانيات "C. B"بجمع وتوصيل جميع المعاملات المحاسبية والمالية للشركات من أجل تقييم المخاطر التي يتعرض لها الجميع بشكل أفضل.
7. **مركزية عوارض الدفع** : أوكلت لها مهمة تزويد البنوك والمؤسسات المالية والسلطات الرقابية بمعلومات عن عدد عوارض الدفع ، خاصة المرتبطة بإصدار صكوك بدون رصيد أو عدم كفاية الرصيد لتغطيتها وقد حدد هذا الدور في المادة 92-02 ، حيث تشترط أن تقوم بتنظيم وتسيير الملف المركزي (Fichier central) عواض الدفع، إلى جانب النشر الدوري لقائمة عوارض الدفع مع توابعها المحتملة لدى الكل البنوك والمؤسسات المالية ولكل السلطات المعنية وقد دعمت هذه المركزية بجهاز متابعة إصدار الصكوك بدون رصيد من خلال المادة 92-03 المتعلقة بكفية الوقاية ومقاومة إصدار هذا النوع من الصكوك حيث يتم الإتصال بهذا الجهاز قبل تسليم دفاتر الصكوك وفي حالة تسجيل عارضة الدفع (إصدار شيك دون رصيد أو رصيد غير كاف) تبلغ مركزية عوارض الدفع.

[1] - ضويفي محمد، "**المركز القانوني للبنك المركزي**"، أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة الجزائر، 2015/2014، ص- 93.

1- **فتح البنوك للمنافسة:** أحدث قانون النقد والقرض نقلة نوعية للنظام المصرفي الجزائري الذي كان يتميز إلى عهد قريب باحتكار الدولة له، حيث قام بفتح السوق المصرفية أمام المستثمرين المقيمين وغير المقيمين أيا كانت جنسيتهم، وهو بهذا قضى على احتكار الدولة للقطاع المصرفي. وبالتالي:

- ✓ يضع LMC حدًا لجميع أشكال الاحتكار؛ فهو يؤسس لإلغاء التخصص، وبالتالي يفتح الأبواب أمام المنافسة بين البنوك.
- ✓ تخضع جميع البنوك لنظام وقانون موحد.
- ✓ لا يوجد أي تمييز بين البنوك الخاصة والبنوك العامة؛ بين البنك المحلي والبنك الأجنبي.
- ✓ لا يتم أيضًا إجراء أي تمييز على أساس طبيعة رأس المال أو سمعة المساهمين من قبل L.M.C.
- ✓ L.M.Cالوحيد الذي يميز البنوك عن المؤسسات المالية.
- ✓ البنوك هي المؤسسات المرخص لها بتلقي الأموال من العملاء، وإجراء المعاملات الائتمانية والتدخل في دوائر الدفع؛
- ✓ تعمل المؤسسات المالية بأموالها الخاصة فقط، ولا يمكنها تلقي أموال من الجمهور ولا يمكنها القيام بجميع العمليات المصرفية.
- ✓ لا يفرض بنك الجزائر أي تخصص قطاعي أو جهوي كشرط أساسي للترخيص بتأسيس البنك.
- ✓ يعتمد الترخيص بالفتح أساسا على المتانة المالية والفنية للمؤسسات المصرفية التي سيتم إحداثها، وعلى الجودة والسمعة والكفاءة المهنية للممولين. حيث يمنح بنك الجزائر الموافقة عند وجود هذه الإجراءات الشكلية الرئيسية.

رابعا: تجديدات قانون النقد والقرض على النظام المصرفي الجزائري: لقد تبلورت إيديولوجية جديدة منذ صدور قانون النقد والقرض تستند إلى قواعد اقتصاد السوق حيث تستفيد الآن جميع الشركات الجزائرية، سواء كانت عامة أو خاصة، من نفس المعاملة. وينطبق الشيء نفسه على الاستثمار الأجنبي، مما يمهد الطريق لجميع أشكال المساهمة ويشجع جميع أشكال الشراكة، بما في ذلك الاستثمار المباشر. يمكن قراءة ذلك على الصعيد الداخلي والخارجي:

أعطى قانون النقد والقرض على **الصعيد الداخلي** قدرا أكبر من **الاستقلالية للنظام المصرفي والمالي**، وفي الوقت نفسه **وسع نطاق تدخل المصارف والمؤسسات المالية**، وذلك من خلال:

1) زيادة استقلالية النظام المصرفي والمالي (autonomie du système bancaire et financier):

أ- **بنك الجزائر (La banque d'Algérie):** من روح هذا القانون يعيد **البنك المركزي** لنفسه **صلاحيات "بنوك البنوك"**(Banques des banques) التي اعترفت بها النصوص دائما ولكنها

انحرفت لدرجة تحويله إلى مصنع بسيط للأوراق النقدية (une simple fabrique de billets.). وهكذا، من حيث **الإستقلالية**، استعاد **بنك الجزائر** صلاحياته من حيث تصميم وتطبيق السياسة النقدية. وبالإضافة إلى عمليات إصدار النقود، كان عليه أن يكفل أفضل الظروف المواتية **للتنمية المنظمة للاقتصاد الوطني**، مع ضمان **استقرار العملة وسلامة أداء النظام المصرفي**. كما تترجمت الإستقلالية من خلال تزويد بنك الجزائر بثلاث سلط هي: سلطة نقدية، سلطة تنظيمية وسلطة اقتصادية. أما السلطة النقدية فتجسدت في نص المادة 19 من القانون وتتمثل في مجلس النقد والقرض. أما السلطة التنظيمية فقد خول المشّرع كذلك لمجلس النقد والقرض إصدار أنظمة مصرفية تتعلق بمجالات إصدار النقد وتغطيته وغيرها من العلميات المصرفية. وأخير تتجلى السلطة الاقتصادية لبنك الجزائر في في جانبين هما تقديم القروض من جهة، ومنح الإعتماد للمستثمرين من جهة اخرة [1]

جاءت **القواعد الاحترازية (règles prudentielles)**، التي كان عليها أن تسنها بسرعة كبيرة، لترتيب الممارسات المصرفية، مما يؤكد الانتقال إلى **نموذج الإدارة المصرفية وفقا للمعايير الدولية**.

ب- الهيئات الإشرافية والتنشيطية الجديدة للنظام المصرفي (nouveaux organes d'encadrement et de dynamisation du système bancaire):

كما حمل قانون النقد والقرض تجديدات على المستوى المؤسسي (plan institutionnel)، ولا سيما من خلال إنشاء هيئات جديدة (nouveaux organes) للإشراف(encadrement) على النظام المصرفي والمالي الجزائري وتنشيطه، مثل المجلس الوطني للنقد والقرض le conseil national de la monnaie et du crédit (CNMC)، أو اللجنة المصرفية (la commission bancaire)، أو مركزية للمخاطر (centrale des risques)، أو جمعية المصارف والمؤسسات المالية (association des banques et établissements financiers (ABEF).

إن إنشاء هذه الهيئات هو تعبير آخر عن **إرادة وضمان استقلالية النظام المصرفي والمالي الجديد**.

[1] - عجة الجيلالي، **الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد و المال**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المجلد 47، العدد04، 2010، ص-139، على الموقع : https://www.asjp.cerist.dz/en/article/1512

2) مجال أوسع للتدخل (Un champ d'intervention plus large) للبنوك والمؤسسات المالية:

هذا **الاستقلالية**، التي ينص عليها قانون النقد والقرض، واضحة أيضا من خلال **توسيع نطاق تدخل البنوك والمؤسسات المالية.** في نهاية هذا القانون، أصبحت **البنوك والمؤسسات المالية شخصيات معنوية (des personnes morales)**، تشكلت في شكل شركات مساهمة (سبا)" sociétés par actions (SPA)"، مع رأس المال والاستقلال المالي" un capital social et d'une autonomie financière". وبالتالي، دفعتهم طبيعتهم التجارية (commercialité) إلى تبني سلوك تجاه عملائهم، وفقًا للقواعد العالمية للأرثوذكسية المصرفية. فتم توسيع نطاق امتيازات المصارف والمؤسسات المالية في تمويل الاقتصاد.

3) انفتاح المجال المصرفي الجزائري (L'ouverture de l'espace bancaire Algérien):

يضم المشهد المصرفي الجزائري اليوم أكثر من ثلاثين (30 **مؤسسة مصرفية ومالية**) تعمل أو في مرحلة البدء. يمكن تصنيف هذه المؤسسات إلى ثلاث فئات:

- **البنوك العمومية الكبرى"Les grandes banques publiques ":** لقد لعبت هذه البنوك، التي يبلغ عددها ثمانية (08)، دورا رائدا في تنمية الاقتصاد الجزائري. إنهم جميعا يشاركون حاليا في برنامج الترقية والعصرنة (modernisation).

الجدول رقم (10): البنوك العمومية العاملة في الجزائر

الرقم	البنوك التجارية العمومية	الإسم الفرنسي	المختصر الأجنبي
01	بنك الجزائر الخارجي	Banque Extérieure d'Algérie	BEA
02	البنك الوطني الجزائري	Banque Nationale d'Algérie	BNA
03	القرض الشعبي الجزائري	Crédit Populaire d'Algérie	CPA
04	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	Banque de l'Agriculture et du Développement Rural	BADR
05	صندوق الوطني للتوفير والإحتياط	Caisse Nationale d'Epargne et de Prévoyance	CNEP-BANQUE
06	بنك التنمية المحلية	Banque de Développement Local	BDL
07	بنك الجزائري للتنمية	Banque Algérienne de Développement	BAD

Source : Derder Nacera, Analyse Des Performances Du Systeme Bancaire Algériens, ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية- الواقع و التحديات, جامعة الشلف, 2004,p-28.

- **البنوك الجديدة الخاصة والأجنبية: هذه** بنوك ذات **رأس مال خاص** بشكل أساسي، من أصل داخلي أو خارجي. كان هناك **ستة عشر** منهم واليوم هناك **أربعة عشر** فقط. تتمتع هذه البنوك بميزة بدء أنشطتها في بيئة معقمة إلى حد ما، وفي إطار اقتصاد مفتوح. معظمهم أكثر تركيزا على الأعمال المصرفية وأنشطة التجارة الخارجية من الأنشطة المصرفية ذات نشاط التجزئة.

الجدول رقم (11): البنوك الخاصة والأجنبية العاملة في الجزائر

الرقم	مصارف خاصة برأسمال مختلط أو أجنبية	الإسم الأجنبي
01	بنك البركة	Banque EL-BARAKA
02	ستي بنك	City bank(CB)
03	البنك الاتحادي	Union bank(UB)
04	المؤسسة العربية البنكية	Arab Banking Corporation (ABC)
05	منى بنك	Mouna Bank
06	الشركة العامة الجزائرية	Société Générale Algérie (SGA)
07	الشركة الجزائرية للبنك	Compagnie Algérienne de Banque (CAB)
08	ناتكسيس بنك	Natéxis El Amana-Banque
09	البنك الدولي الجزائري	Algérien International Bank (AIB)
10	البنك العام المتوسطي	BanqueGénérale Méditerranéenne (BGM)
11	الريان بنك	Al Ryan Bank
12	البنك الوطني باريبا الجزائر	Banque Nationale de Paribas el Djazair (BNP Paribas)
13	البنك المغرب العربي للاستثمار والتجارة	Banque de Maghreb arabe pour l'Investissement et le Commerce (BAMIC)
14	هواسينغ بنك للتجارة والتمويل	Housing Bank for Trade and finance
15	بنك الخليج الجزائر	Algeria Gulf Bank(AGB)
16	آركو بنك	Arco bank
17	تروست بنك الجزائر	Trust bank Algeria

Source : Derder Nacera, Analyse Des Performances Du Systeme Bancaire Algériens, ملتقى المنظومة المصرفية 2004,p-29 ,جامعة الشلف,الجزائرية و التحولات الإقتصادية- الواقع و التحديات

- **المؤسسات المالية المتخصصة (Les institutions financières spécialisés):** تتكون هذه المجموعة الثالثة من **سبع (07) مؤسسات**. أنها تؤدي وظيفتين:
  - منح التمويل المتخصصfinancements spécialisés " أو المشاركة في المشاريع والشركات.

- مزج المخاطر (Mutualiser les risques) من خلال ترتيبات الضمانات الملائمة لتمكين المصارف من زيادة مشاركتها في تمويل الاقتصاد والمنشآت التجارية، وبالتالي التخفيف من مخاطر الإعسار (risques d'insolvabilité).

الجدول رقم (12): المؤسسات لمالية المتخصصة العاملة بالجزائر

N	المختصر	الإسم الفرنسي	المؤسسة المالية المتخصصة
01	CNMA	Caisse Nationale de Mutualité Agricole	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي
02	SOFINANCE	Société Financière d'investissement, de participation et de financement	المؤسسة المالية للاستثمار والمشاركة والتمويل
03	S R H	Société de Refinancement Hypothécaire	شركة إعادة تمويل الرهن العقاري
04	FINALEP	Financière Algéro-Europeene de Participation	المشاركة المالية الجزائرية الأوروبية
05			
06	CGMP	Caisse de Garantie des Marches Publics	صندوق ضمان الأسواق العامة
07	CNL	Caisse Nationale de Logement	الصندوق الوطني للإسكان
08	CAGEX	Caise Algérienne d'Assurance et de Garantie des Exportations	الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات
	SGCI	Société de Garantie du Crédit Immobilier	شركة ضمان الائتمان العقاري

Source : Source : Derder Nacera, Analyse Des Performances Du Systeme Bancaire Algériens, ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية- الواقع و التحديات, جامعة الشلف, 2004,p—29.

4) علاقات جديدة بين البنوك –المؤسسات (banques- entreprises) وتحسين إدارة المخاطر (gestion du risque):

من أهم النقاط التي تضمنها قانون النقد والقرض هو إحداث علاقة جديدة بين مكونات المنظومة البنكية من جهة، وبينها وبين المؤسسات الاقتصادية العمومية من جهة أخرى، حيث أصبحت البنوك تضطلع بدور مهم في الوساطة المالية سواء من خلال جمع الودائع وتعبئتها، او في مجال منح القروض وتمويلها لمختلف الإستثمارات. فهذه الإصلاحات العميقة غيرت العلاقات بين المصارف والمؤسسات تغيرا كاملا. العلاقة محكومة بقوانين السوق ويقع العميل في قلب اهتمامات كل بنك ويتم تقدير كل من الشركاء (العميل أو المصرفي)"client ou banquier " على قدراته وأدائه واحترافه. فيما يتعلق بالتمويل، وكما هو الحال في أي مكان آخر في العالم، يحاول **المصرفي الجزائري** الحد من **مخاطره الائتمانية** من خلال دراسة **شاملة للحالات التي تطلب مساعدته المالية**، ومن خلال **تقسيم هذه المخاطر على أكبر عدد من العملاء** وعلى أقصى **قطاعات النشاط**. وفي هذا الصدد، فإنه يتوافق مع **القواعد التحوطية**

(règles prudentielles) التي تفرض **الحد الأول** على **التزامات البنوك العالمية والحد الثاني** على **التزاماتها تجاه نفس العميل**، كما أنها تلزم **بتوفير القروض** بشكل صارم وفقا لحالة المستفيد أو القطاع الذي يتطور فيه.

أما على **الصعيد الخارجي**، أدخل قانون النقد والقرض ابتكارين رئيسيين هما:

1) العلاقات المالية الدولية:

يمكن أن يؤدي اندماج البنوك الأجنبية في السوق الجزائرية إلى جلب تقنيات جديدة وزيادة تمويل اقتصاد البلاد، ولكن من المهم أن تقدم السلطة العامة الجزائرية من خلال سياسة فعالة فرص الربح لهذه المصارف والمؤسسات المالية التي قد تواجه مخاطر معينة.

أ- فتح النظام المصرفي الجزائري"Ouverture du système bancaire Algérien ": ويتعلق الباب الأول، كما أُعلن سابقا، بالإمكانية الممنوحة منذ ذلك الحين للمصارف والمؤسسات المالية الأجنبية للاستقرار أو التمثيل في الجزائر. ويحدد القانون شروط إنشاء النظام الأساسي وتنفيذه وتعديله. المجلس الوطني للنقد والقرض مسؤول عن ضمان احترامها، وبالتالي عن منح الموافقة أو رفضها في حالة عدم استيفاء الشروط.

ب-تحويل رؤوس الأموال (Transfert de capitaux): يجيز قانون النقد والقرض لغير المقيمين تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أي نشاط اقتصادي لا يقتصر صراحة على الدولة. يمكن إعادة رأس المال هذا، وكذلك الدخل والفوائد والمعاشات وغيرها من المنتجات المتعلقة بالتمويل الأولي، والتمتع بالضمانات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها الجزائر.

هذا رؤوس الأموال وكذلك الدخل، الفوائد، والريوع السنوية وغيرها من المنتجات المتعلقة بالتمويل الأولي (le financement initial)، يمكن إعادتها إلى الوطن والتمتع بالضمانات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر.

وفعلا منذ عام 1990 سمح قانون النقد والقرض بتنويع النظام المصرفي الجزائري. ونتيجة لذلك شهدت الساحة المصرفية العديد من البنوك الوطنية أو الأجنبية والمؤسسات الخاصة، والتي أتينا على ذكرها آنفا. وبالتالي تواجه البنوك العامة منافسة تتطلب إيقاظ وإتقان المهنة المصرفية.[1]

2) عمليات التجارة الخارجية (Les opérations de commerce extérieur): لقد مكنت معالجة الدين الجزائري من الإفراج عن جزء من الموارد اللازمة للانتعاش الاقتصادي واستعادة الأرصدة الكبيرة.

[1] - BERKANE Nadjia , La Politique Monetaire En Algerie Dans Le Cadre Des Reformes Economiques Et L'impact Socio-Economique De Ces Reformes, These de Doctorat, Universite Alger III, 2012-2013, p-164.

واتخذت تدابير مصاحبة أساسا بشأن تحرير التجارة الخارجية وتنفيذ سياسة نقدية معادية للتضخم بحزم. وفي هذا السياق الجديد - الذي يتسم بوجه خاص بتوسيع إمكانيات الحصول على تمويل التجارة **الخارجية** - نشأ نظام جديد لتنظيم الوصول إلى التجارة الخارجية. واليوم، يحق لأي متعامل الحصول على **ائتمان خارجي**، حالما يمتثل للقواعد السارية بشأن ضوابط الصرف ويستوفي شروط الملاءة والربحية.

خامسا: الجهاز المصرفي ومشكلات التحول إلى اقتصاد السوق المالي

إن انتقال الاقتصاد الجزائري إلى الاقتصاد الحر يضع البنوك في وضع أزمة متعددة الأبعاد: أزمة تتعلق بالربحية المحدودة، أزمة تنظيمية وأزمة وظيفية.

أ- أزمة الربحية المقيدة'(crise d'une rentabilite restreinte)

تأتي مكافآت البنوك بشكل رئيسي من منح الائتمان والمنتجات المالية الصغيرة المأخوذة من عملاء الشركات العامة.

- ظلت الفجوة الصغيرة بين الفائدة المدينة والفائدة الائتمانية معرضة بشدة للسياسة النقدية التقييدية؛
- القواعد الاحترازية لإعادة الرسملة والتشغيل التي فرضها بنك الجزائر تزيد من تقليص الربحية المصرفية؛
- في مقابل عدم تقييد الائتمان، يفرض البنك الاحتكاري أجيوس(Agios) عن طريق السحب التلقائي من حسابات الشركات المحتجزة. والتنظيم الحصيف للائتمان وإلغاء إعادة لتمويل التلقائي يشكك في هذا الريع المصرفي. أصبح الابتكار ومضاعفة المنتجات المالية أكثر أهمية من أي وقت مضى.

ب- الأزمة التنظيمية (crise organisationnelle)

إن التنظيم المرهق المتعلق بالنظام المصرفي يحد من الربحية المصرفية، بمعنى أن البنك الجزائري يدار من الأعلى ويزدهر في بيئة محمية.

ت- الأزمة الوظيفية (Crise fonctionnelle)

كان النشاط التقليدي للبنوك الجزائرية كان يدور حول علاقة البنك -المؤسسات. تقوم البنوك بتمويل الشركات الوطنية بشكل شبه تلقائي؛ ويقومون بدورهم بإعادة التمويل تلقائيًا. ولم تبدأ البنوك في أي وقت من الأوقات عملية قادرة على جذب المدخرات الخاصة أو رفع مستوى الوعي بين الشركات العامة لإدارة أكثر صحة وأكثر عقلانية. إن مبدأ توطين بنك واحد (Principe de la domiciliation bancaire

unique) يحد من الديناميكية الوظيفية للبنوك سواء من حيث اختيار نطاق عملائها أو من حيث تنويع المخاطر في منح الائتمان. إن تمويل الشركات العمومية يأخذ شكل واجب وطني" devoir national" وبالتالي يستبعد أي فكرة عن المخاطر المتعلقة بإدارة محفظة الديون المستحقة على هذه الشركات. كما أن هذه البنوك- المؤسسات العمومية (banque –enterprise publique) وجهاً لوجه تستبعد أي شكل من أشكال الوساطة المالية.

ث- تصفية الديون غير المنتجة وإعادة هيكلة البنوك: يخلق اقتصاد السوق ثلاثة أنواع على الأقل من المشاكل للبنوك العامة:

- تلك المرتبطة بالتصفية الحتمية للديون غير المنتجة لعملائها من القطاع العام:
- وتلك المرتبطة بالحاجة إلى تكوين محافظ مصرفية جديدة؛
- تلك المرتبطة بإعادة التوزيع في قطاعات مصرفية جديدة.

ويهدف الدور الجديد المسند إلى البنك الجزائري إلى الفصل التام عن كل يمثل الممارسات القديمة. إن إعادة تنظيم العلاقات بين الدولة والبنك والأعمال التجارية تسير على المستوى الاقتصادي. وأن تكون جزءًا من التوجهات السياسية الجديدة وتتطلب روح نصوص هذه المبادئ التوجيهية الجديدة من البنوك إحياء عمل الاقتصاد الوطني من خلال تعبئة الموارد المالية وضمان التخصيص الأمثل لهذه الموارد. وفي ظل الأنظمة المصرفية في الدول المتقدمة، فإن التعديلات الرئيسية المتوقعة من البنوك الجزائرية كثيرة جدا. وفي ظل وجودها في سياق تنافسي، يتطلب إلغاء القيود التنظيمية من البنوك بذل جهد صارم للتكيف الوظيفي مع المعايير التحوطية والمحاسبية. ويعتبر هذا الجهد أكثر إلحاحا لأنه يشترط الحصول على موافقة بنك الجزائر. بالإضافة إلى النشاط الأساسي للمهنة (الودائع، القروض، النقد، إلخ)، فإن التعديلات الرئيسية المتوقعة من البنوك تتعلق بتحسين الخدمات الحالية، وابتكار المنتجات المصرفية، والتغييرات في أسلوب العمل في سياق إعادة الهيكلة الصناعية والتوجيه في الصلاحيات الجديدة للوساطة المالية.

بالنسبة للبنوك الجزائرية المعاصرة، فإن الأمر يتعلق بالتنفيذ الوظائف المصرفية الكبرى والمهن الكبرى عن طريق الربط بين تمويل الوساطة والتمويل المباشر في التمويل العالمي. بمعنى آخر، يجب أن يتم هيكلة النظام المصرفي الجزائري حول أربعة مراكز تنظيمية متكاملة:

- مركز استراتيجي قادر على توقع التطورات بعقلانية؛
- مركز لوجستي قادر على توفير الوسائل التكنولوجية للإنتاج المصرفي؛
- مركز تطوير متخصص في العلاقات بين المخاطر والعملاء؛

- مركز فرعي ومشاركة مهمته توسيع المجموعة.

ولا يمكن تحقيق هذا الترابط حول هذه الأقطاب الأربعة إلا من خلال تحقيق أهداف بنك الجزائر على المدى القصير والمتوسط والطويل. بعبارة أخرى، بالنسبة لمعهد الإصدار، فإن الأمر يتعلق بتطوير سياسة نقدية قادرة على تحقيق استقرار الاقتصاد في إطار بنية دولية ليبرالية.

سادسا: مظاهر ضعف وهشاشة النظام المصرفي الجزائري

بالرغم من أن قانون النقد والقرض90-10 من أهم القوانين التي جاءت في ظل الإصلاحات التي اتخذتها الدولة في السنوات السابقة إلا أنه لم يفلح في تيسير انتقال الجزائر من اقتصاد استدانة على اقتصاد السوق المالي، حيث لم يعالج هذا القانون المعضلة الأساسية للإقتصاد الجزائري و بالرغم من ان ادخال تعديلات جذرية ومهمة على مستوى القطاع المصرفي الجزائري إلا انه مازال يطبعه الهشاشة والضعف وعدم لعب دوره الحقيقي في تمويل الاقتصاد الوطني وتتجلي مظاهر هذه الهشاشة والضعف في:

1- ضعف استقلالية البنوك العمومية عن الدولة مما يحد من الانطلاق الحقيقي لها؛
2- هيمنة البنوك العمومية على 95% من النشاط المصرفي والذي يتشكل عموما من الأعمال المصرفية التقليدية،
3- ضعف ممارسة الوظائف البنكية المختلفة – عجز في التسيير التنظيم، الرقابة، التأطير، وضبط التحول- فالبنوك الجزائرية لاتزال تسير بطريقة عشوائية وغير مدققة؛
4- ضعف التطوير خاصة في مجال إدخال التكنولوجيا والأخذ بالأدوات المالية الحديثة –التجارة الإلكترونية- يمثل أحد العوائق التي تعترض عملية تحسين الادخار والقضاء على التسرب النقدي.
5- نقص الكفاءة في تقدير الأخطار المصرفية لعدم أهلية وكفاءة البنوك وجدارتها الإئتمانية
6- عدم وجود نظام معلوماتي فعال في اتخاذ القرار
7- عدم وجود وظيفة التسويق على مستوى إدارة البنوك؛
8- عدم فعالية بورصة الجزائر وهذا كان له تأثير على عدم تطوير البنوك للأدوات المالية التي من شأنها ان تساهم بدرجة كبيرة في تمويل الاقتصاد؛
9- نقص البدائل التمويلية للبنوك لمواجهة الإحتياجات الخاصة لتمويل الإستثمار – عمليات التمويل التأجيري والتمويل المالي، التامين المصرفي، ...إلخ .

10- عدم كفاية برامج الإصلاح المعتمد للإقتصاد والنظام المصرفي بوجه خاص وبالتالي يعمل ذلك على تأخر في الإستجابة للمعايير الدولية، مثلا برامج خوصصة البنوك العمومية، غموض وعدم شفافية القوانين والتشريعات المصرفية، عدم وجود آليات محددة لصنع القرار المصرفي الذاتي،

11- ضعف إرادة المقننين والمسيرين في تأهيل وتنمية المهارات المرود البشرية وتحديث النظام الصرفي ليواكب النشاط المصرفي العالمي.

الشكل رقم (06): هيكل النظام المصرفي الجزائري بعد صدورقانون النقد والقرض

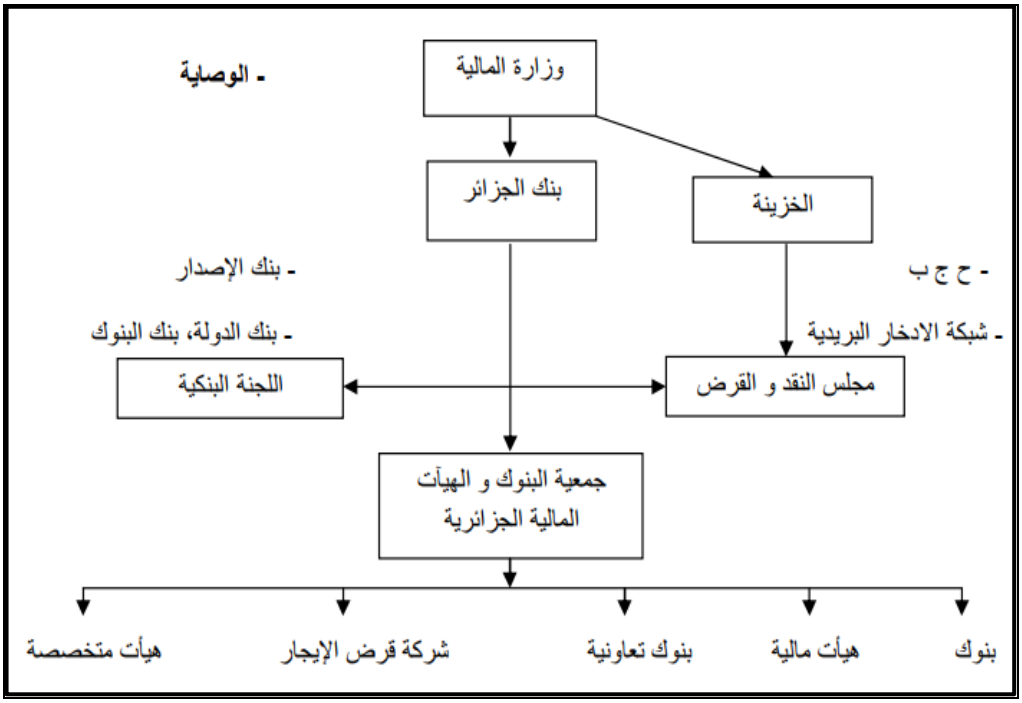

Source : Abdelkrim Sadeg**, Le Système bancaire algérien ; la nouvelle règlementation,** Edition, Imprimerie ABEN, Alger, 2004, p- 26

وعليه أتاح قانون النقد والقرض وضع حد للتمويل المصرفي كمصدر للإصدار النقدي والتضخم. ومنذ من عام 1993 إلى عام 1998، وفي سياق التغيرات الجذرية في الاقتصاد الوطني، أكملت الإصلاحات النقدية والمالية وحوّلت النظام المصرفي من خلال ظهور إطار سوق الأوراق المالية الذي كان غير موجود. وهذه التحولات تنم عن تطلع السلطات إلى ضمان انتقال سلس وتدريجي نحو اقتصاد السوق المالي الذي تهيمن عليه الوساطة المباشرة. ويمكن للبنك المركزي من جانبه أن يمارس نشاطا مكثفا داخل هذه الأسواق من خلال شراء وبيع الأوراق المالية الحكومية من أجل زيادة أو تقييد حجم المعروض النقدي المتداول. غير أن المعطيات الثقافية والسياسية والاجتماعية في الجزائر تعطي الهيمنة الحصرية للقطاع المصرفي. ويشكل إنشاء سوق مالية تتسم بالكفاءة جزءا من الإصلاحات الهيكلية لمعالجة فشل البنوك. يتعين على البنوك، من أجل ضمان وتوسيع ربحيتها، أن تتجاوز نشاطها المعتاد. ويجب عليهم الاستثمار في مجالات جديدة للوساطة المالية من أجل ربط المدخرات الفردية أو المؤسسية وإنتاج الأعمال التجارية، ومن هذا المنظور، تشكل البنوك محور تحويل الموارد العقيمة (الكنز) إلى موارد إنتاجية. وبالتالي يمكن تلخيص التنظيمي للنظام المالي والمصرفي الجزائري في المخطط التالي:

الشكل رقم (07): الهيكل التنظيمي النظام المالي المصرفي الجزائري على ضوء ق ن ق

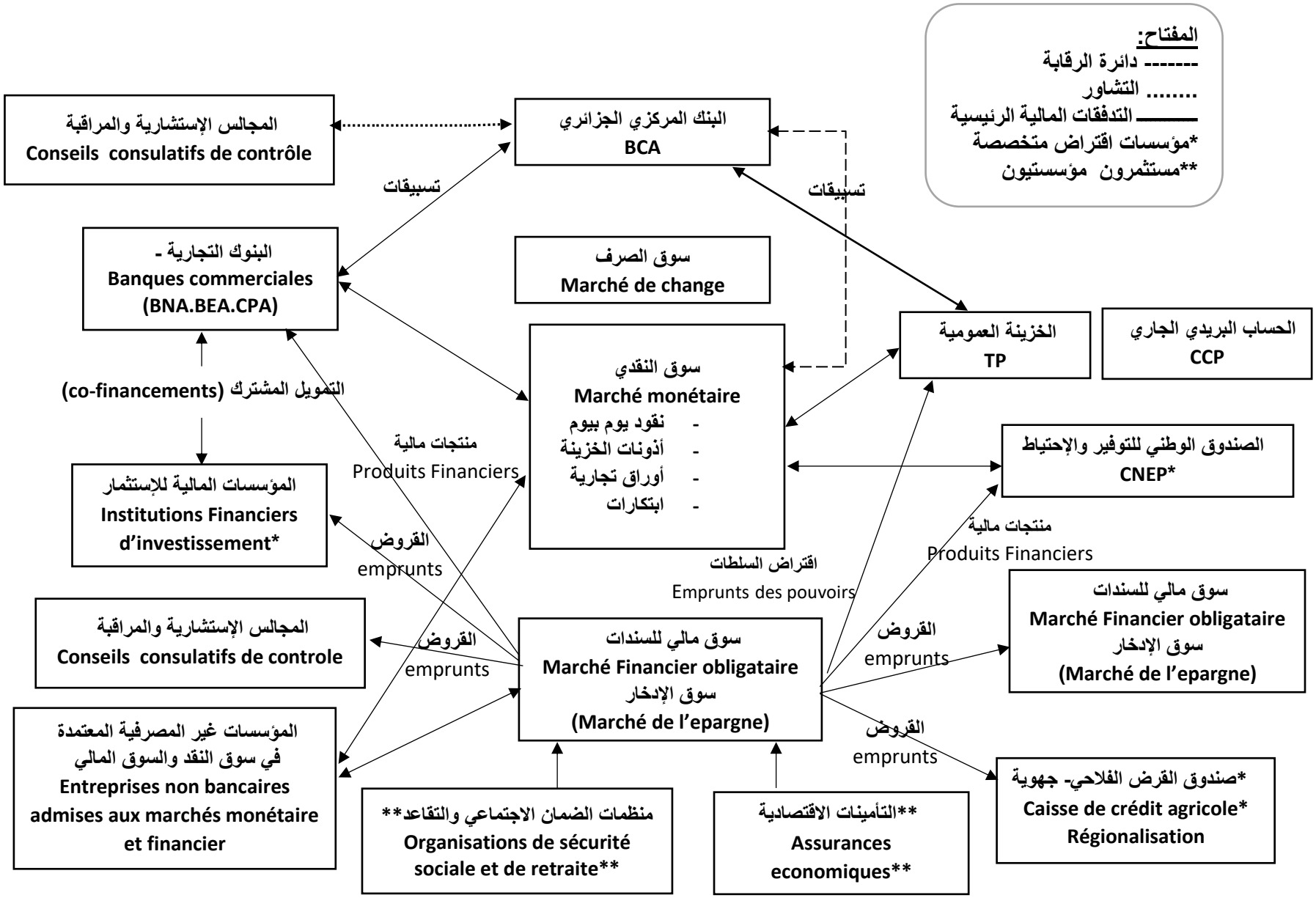

المحور الثامن: التعديلات النقدية على قانون النقد والقرض خلال الألفية الجديدة

تمهيد:

على ضوء الثغرات التي ظهرت على قانون النقد والقرض خلال العقد الذي تلي صدوره أضحى من الضروري إعادة النظر في بعض جوانب القانون، والتي كانت ترمي من ورائها السلطات إلى سن مبدأ وحدانية القيادة وهذا بتقوية الارتباطات في الإجراءات المؤسساتية، فجاءت التعديلات التي حدثت على قانون النقد والقرض بهدف تحقيق النجاعة وزيادة كفاءة البنوك والسماح بتأهيلها لتكون في مستوى المنافسة. كما هدفت السلطات إلى ضمان تكيف آمن للقطاع المالي والمصرفي الجزائري مع المعايير العالمية وبشكل يخدم الالتزامات الدولية للجزائر.

أولا: الظروف والدو افع العامة:

يختلف سياق العقد الأول من القرن الحادي والعشرين اختلافا تاما عن سياق التسعينات، حيث كانت جميع مؤشرات الاقتصاد الكلي مرضية، باستثناء معدل البطالة الذي ظل مرتفعا جدا (30% في نهاية عام 1998). وقد دفع هذا الحكومات إلى متابعة **إصلاحات هيكلية عميقة" profondes réformes de structure** "بعيدة المدى وتهيئة الظروف **للنمو الاقتصادي المستدام" une croissance économique durabl.** فمنذ عام 2001 شهد النظام المصرفي حالة من السيولة الهيكلية المفرطة" surliquidité structurelle "، ويرجع ذلك أساسا إلى **تحويل الأصول الخارجية إلى نقود" monétisation des avoirs extérieurs"** في أعقاب تحسن **إيرادات النفط**" l'amélioration des recettes pétrolières "، وتوفر البديل عن تمويل الخزينة للبنوك العامة من أجل **إعادة رسملتها" ecapitalisation" وتقليصها** جزئيا. ونتيجة لذلك، وجد **النظام المصرفي** نفسه **خارج البنك المركزي**: لا مزيد من إعادة الخصم"plus de réescompte "، لا مزيد من **التسبيقات** "أو **التنقيد**" plus de pension ou d'adjudication". فقط سوق النقود بين البنوك ظل يعمل. ". وفيما يلي أهم التطورات النقدية:

ثانيا: تعديل سنة 2001 (الأمر الرئاسي المؤرخ في 27 فيفري 2001)

يعتبر الأمر 01/01 الصادر في 27 فيفري 2001 كأول تعديل للقانون 10/90 فبالرغم من اعتبار قانون النقد والقرض 90-10 مرجعا هاما في الإصلاح الهيكلي للقطاع المصرفي وفي دعم السوق النقدية، إلا انه على مدى عشر سنوات بدا من الضروري إعادة تهيئة بعض أحكامه قصد التشجيع على توحيد قيادة الدولة ودعم الانسجام في المسعى المؤسساتي، مع ضرورة تعزيز السلطة النقدية، وعليه جاء هذا الأمر الذي يمكن اعتبار الهدف الوحيد منه يخص الجانب التنظيمي فقط دون المساس بمضمون القانون

❖ **الدو افع والأهداف:**

❖ عانى النظام المصرفي ومنذ عام 2001 من حالة من الإفراط الهيكلي في السيولة، ويرجع ذلك أساسا إلى تسييل الأصول الخارجية كنتيجة تحسن عائدات النفط ويتبع ذلك صرف الخزانة للبنوك العمومية من أجل إعادة رسملتها وتقليص المديونية جزئيا تجاهها. ونتيجة لذلك، وجد النظام المصرفي نفسه خارج البنك المركزي: لا مزيد من إعادة الخصم، لا مزيد من تسبيقات أو المزاد. فقط سوق المال بين البنوك لا يزال يعمل.

- ركز على الجوانب الإدارية لتسيير وإدارة بنك الجزائر دون أن يكون له أثر على جوهر ق. ن ق 10/90 والمواد الأساسية له.
- تعزيز استقلالية السلطة النقدية من خلال:

✓ التمكن من خلق انسجام بين السلطة التنفيذية ومحافظ بنك الجزائر؛

✓ تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين[1]:

- مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها. وتتمثل تركيبته في: محافظا رئيساً، ثلاث نواب المحافظ كأعضاء، ثلاثة موظفين سامين يعينون بمرسوم صادر عن رئيس الحكومة.

- مجلس النقد والقرض(CMC) مكلف بأداء دور السياسة النقدية والتخلي عن دوره مجلس إدارة لبنك الجزائر، ويتكون من:

- أعضاء من مجلس إدارة بنك الجزائر؛

- ثلاثة شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل النقدية والاقتصادية، وعليه أصبح عدد أعضاء المجلس عشرة بعدما كانوا سبعة فقط.

❖ **المضمون والإجراءات:**

- توسيع تشكيلة أعضاء مجلس النقد والقرض من ثلاثة (03) إلى ستة (06) أعضاء من خلال المادة 13 من الأمر 01/01

- يقوم محافظ بنك الجزائر بتسيير بنك الجزائر ويساعده ثلاث (03) نواب من مجلس الإدارة لمدة غير محددة

[1] - حسان خبابة،" **أبعاد ونتائج الإصلاحات المصرفية في الجزائر**"، مرجع سبق ذكره ، ص 57.

- عدم خضوع النواب لقانون الوظيف العمومي، كما لا يمكنهم ممارسة أي نشاط أو وظيفة أو عهدة نيابية أخرى، وهذا من خلال تعديل أحكام المادة 23 من قانون النقد والقرض.

- إلغاء المادة 22 من القانون 90-10 التي تحدد مدة ولاية محافظ البنك المركزي ونوابه، وكذلك شروط وقفه.

- إلغاء المادة 23 من ق. ن. ق المتعلقة بمنع المحافظ ونوابه من الإقتراض من أية مؤسسة جزائرية وأجنبية

وبالرغم من التعديلات التي جاء بها الأمر 01-01 إلا أنه لم ينقص من صلاحيات محافظ بنك الجزائر الذي بقي محافظا للبنك المركزي، ورئيسا لمجلس النقد والقرض ورئيسا للجنة الرقابة المصرفية. ونظرا لكون هذا التعديل تنظيمي أكثر من كونه عملي فلم يأتي بأثر كبير على نشاط بنك الجزائر وهو الأمر الذي أدى إلى استمرار القيام بتعديلات وإصلاحات أكثر دقة فعالية.

ثالثا: تعديل سنة 2003 (الأمر 11/03) المؤرخ في 23 أوت 2003

رغم ما حمله قانون النقد والقرض 10-90من اصلاحات جوهرية على الإطار التشريعي للنظام المصرفي الجزائري، لم يتوقف مسار اصلاح النظام المصرفي الجزائري حيث تواصل هذا المسار من خلال تبني قوانين وتشريعات جديدة أبرزها صدور الامر 11-03 الذي ألغي القانون 10-90 والمتعلقان بالنقد والقرض.

و لقد جاء هذا النص التشريعي في ظرف تسييري يتخبط الجهاز المصرفي في ضعف كبير في الأداء وخاصة لعدم فعالية أدوات الرقابة والإشراف التي يديرها بنك الجزائر باعتباره سلطة نقدية، وقد سعى المشرّع فيه إلى إعادة الاعتبار للمكانة التي يجب ان يكون عليها النظام المصرفي، إذا أنه جاء مدعما لأهم الأفكار والمبادئ التي تجسدت في القانون 90-10 مع التأكيد على بعض التعديلات الجزئية التي جاء بها الأمر 01-01 ، والتي تشمل أساساً في الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض فيما يخص الهيكل التنظيمي ، حيث أنه في الفصل الثاني من الأمر الرئاسي 03-11 المتعلق بإدارة بنك الجزائر أشارت المادة 18 بكيفية تشكيل مجلس إدارة بنك الجزائر.

❖ **الدو افع والأهداف:**

- **دافع تنظيمي:** تقليص صلاحيات الي كان يتمتع بها محافظ بنك الجزائر والتي تعد محل تنازع بينه وبين صلاحيات وزير المالية، وبالتالي تقليص استقلالية بنك الجزائر التي كان يتمتع بها وفقا لمضمون القانون 90-10.

- **دافع سياسي**: ضرورة تحقيق الانسجام المطلوب بين تصورات الحكومة وتصورات السلطة النقدية ممثلة في بنك الجزائر بعكس ما كان سائد في السابق.
- **دافع اقتصادي**: جعل السياسة النقدية جزء من السياسة الإقتصادية للدولة وهذا لا يعني فقدان الاستقلالية النقدية بل باعتبارها جزء من أدوات التحكم في التوازنات الكبرى للإقتصاد الكلي.
- **دافع تقني**: معالجة الثغرات التي طبعت ق. ن. ق 10/90 على صعيد عمليات الصرف، اعتماد البنوك والرقابة عليها، من خلال:

✓ تعزيز الإطار القانوني للأعمال المصرفية، ولا سيما شروط الدخول إلى المهنة المصرفية عقب إفلاس المصارف الصغيرة والهشة التي نتج عنها سحب ترخيصها؛

✓ التطبيقات الخاطئة والمغلوطة لـ: ق. ن. ق والتي حالت دون السير الحسن للنشاط البنكي والمالي.

✓ عملية التطهير المالي التي عرفها القطاع البنكي والمؤسسات المالية العمومية؛

✓ انفتاح الدولة على القطاع البنكي الخاص وما أنجر عنه من ازمات وفضائح مالية؛

✓ عدم نجاعة مختلف القوانين والأوامر السابقة المنظمة للقطاع البنكي الجزائري.

- **ممارسة النشاط المصرفي**: لا يمكن ممارسة الأنشطة المصرفية إلا من قبل فئتين من المؤسسات: البنوك والمؤسسات المالية. تشكل هاتان الفئتان القانونيتان، وهما البنك الشامل والمؤسسة المالية المتخصصة، أنسب أشكال الدعم لتطوير جميع الوساطة المصرفية بسبب المهنة العالمية المعترف بها للأول والطابع المتخصص للثاني. يحق للبنوك فقط القيام، كمهنة معتادة، بجميع العمليات المصرفية مثل تلقي الأموال من الجمهور وعمليات الائتمان بالإضافة إلى إتاحة طرق الدفع للعملاء وإدارتها. يمكن للمؤسسات المالية تنفيذ جميع العمليات الأخرى باستثناء العمليات المصرفية؛
- **شروط إنشاء البنوك**: مع عدم الإخلال بالشروط التي يضعها المجلس ، عن طريق التنظيم ، لموظفي إدارتهم ، لا يجوز لأي شخص أن يكون مؤسس بنك أو مؤسسة مالية أو عضوا في مجلس إدارته ، لا مباشرة أو عن طريق وسيط ، توجيه أو إدارة أو تمثيل بأي صفة بنك أو مؤسسة مالية ، ولا يكون له سلطة التوقيع على هذه الشركات إذا كان موضوع إدانة أو جريمة أو اختلاس أو مؤامرة أو سرقة أو احتيال أو إصدار شيك غير مضمون أو ، للسرقة التي ترتكبها الجهات العامة أو ابتزاز الأموال أو الأوراق المالية ؛ للإفلاس ؛ للتزوير كتابيا ؛ لانتهاك قانون الشركات ؛ لإخفاء الممتلكات المحتفظ بها نتيجة لهذه الجرائم ؛ لأي جريمة تتعلق بالاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال والإرهاب...

- **مركز المخاطر:** ينظم بنك الجزائر ويدير خدمة مركزية المخاطر، تسمى" مركزية المخاطر "(centrale des risques)، وهي مسؤولة عن تحصيل أسماء المستفيدين من الائتمانات من كل بنك وكل مؤسسة مالية ، وطبيعة الائتمانات الممنوحة وسقفها ، ومقدار الاستخدامات وكذلك الضمانات المتخذة لكل ائتمان. يقوم بنك الجزائر بإبلاغ كل بنك ومؤسسة مالية، بناء على طلبها، بالبيانات التي تم جمعها بشأن عملاء الشركة.

1- المضمون والإجراءات:

- السماح لبنك الجزائر بالقيام بصلاحياته من خلال: الفصل الضمني لبنك الجزائر وبين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض
- توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض (09 أعضاء)،
- إضافة فقرة 3 إلى المادة 46 من المرسوم والتي تنص على أن بنك الجزائر يمكنه بشكل استثنائي منح الخزينة العامة سلفة مخصصة فقط لإدارة خدمة الدين العام الخارجي.
- تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية وتفعيل دورها في مراقبة أنشطة البنوك بإضافة امانة عامة وإمدادها بالوسائل والصلاحيات الكافية لممارسة مهامها على أحسن وجه.
- تقوية الطابع الردعي لـ: ق. ن. ق من خلال تدعيم شروط والمعايير المتعلقة بالتراخيص واعتماد البنوك ومسيريها، وإقرار العقوبات الجزائية على المخالفين لشروط وقواعد العمل المصرفي.
- إثراء شروط ومضمون التقارير المالية والاقتصادية وتسيير بنك الجزائر
- إنشاء لجنة مختلطة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لمعالجة المديونية الخارجية
- توفير الحماية اللازمة للبنوك التجارية وادخارات الجمهور مع تقوية شروط الاعتماد ومعاييره معاقبة لكل ممارسات المخلة بالنشاط المصرفي والمالي؛
- تدعيم وتوضيح شروط تسيير مركزية المخاطر؛ والعمل على مطابقة المعايير المصرفية مع المتعارف عليها دوليا وبخاصة معايير لجنة بازل لرقابة المصرفية وكفاية راس المال؛
- تحيق الأمن المالي من خلال الالتزام بالقوانين المحددة للشروط والكيفيات الخاصة بحركة التحويلات المالية للخارج وكذلك إصدار قانون مكافحة تبيض الأموال.

رابعا: تعديل سنة 2004: الأمر 10/04

يعتبر صدور الأمر 11-03 مصححا للأخطاء والمشاكل التي خلفها قانون النقد والقرض، فقام المشرع الجزائري بإصدار هذا الامر لتدارك ما يمكن تداركه غير أن هذا الأمر طرأت عليه تعديلات قانونية تمثل هذ الاخيرة في صدور الأمر 04-10المعدل والمتمم للأمر11-03 وتتمتا لهذا الاخير صدر القانون 10-17المتعلق بالنقد والقرض. فقد جاء الأمر 10/04الصادر في 26أوت 2010 ليؤكد على مسؤولية بنك الجزائر على ضمان سلامة وأمن النظام المصرفي وذلك من خلال تقوية الإطار القانوني للمحافظة على الاستقرار المالي.

- **القانون (01-04) الخاص بالحد الأدنى لرأس المال للبنوك والمؤسسات** المالية التي تنشط داخل الجزائر، فقانون النقد والقرض الصادر في 14 أفريل 1990 حدد الحد الأدنى لرأس مال البنوك بـ500 مليون دينار، و100 مليون دينار للمؤسسات المالية، بينما حدد قانون النقد والقرض سنة 2004 الحد الأدنى لرأسمال البنوك بـ 2.5 مليار دينار، و500 مليون دينار للمؤسسات المالية.[1]
- التنظيم رقم 02-04 الصادر في 04مارس2004، الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر، وبصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الإجباري بين 0% و15 % كحد أقصى
- القانون (03-04) الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية ويهدف هذا النظام إلى تفويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم، يودع الضمان لدى بنك الجزائر، حيث تقوم بتسييره شركة مساهمة تسمى شركة ضمان الودائع البنكية، تساهم فيه البنوك بحصص متساوية، وتقوم البنوك بإيداع علاوة نسبية لصندوق ضمان الودائع المصرفية تقدر بمعدل سنوي 1% من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية.

لقد كان لهذا التعديل دورا هام في إعادة تشكيل عناصر ومكونات النظام المصرفي الجزائري، حيث أتاحت إمكانية إنشاء بنوك ومؤسسات مالية خاصة وأجنبية ومزاولة أعمالها في الجزائر مع ضرورة الالتزام بالقوانين والضوابط المصرفية وبالتالي فقط شهدت الساحة المصرفية تنوعا في الكم والنوع

خامسا: تعديلات 2008

- ✓ وضع قوانين لمكافحة إصدار الصكوك دون رصيد بمشاركة كل الأعوان الاقتصاديين.

[1] - نظام رقم 01- 04 المؤرخ في 4 مارس سنة ،2004 يتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، ج ر، العدد 27، الصادرة بتاريخ 28أبريل سنة ،2004، ص-37.

- ✓ -التركيز على نظام المركزية للمعلومات المتعلقة بحوادث سحب الصكوك بسبب الخطأ أو نقص الرصيد.
- ✓ طبقا للمادة 526 تتفقد المصالح المالية الملف المركزي عند منح الصكوك لزبائنها.
- ✓ قانون (08-04) في 2008/02/21 بشأن الحد الأدنى لرأسمال البنوك المالية العامة في الجزائر.
- ✓ قانون 08-01 المتعلق بجهاز النوعية لمواجهة عملية إصدار الصكوك بدون رصيد
- ✓ قانون 08-04 الصادر في بشأن الحد الأدنى لرأس المال البنوك والمؤسسات المالية العامة في الجزائر، تم رفع الحد الأدنى مرة أخرى إلى عشرة ميار دينار(10.000.000.000دج) للبنوك، وثلاثة مليار وخمسمئة مليون دينار (3.500.000.000دج) للمؤسسات المالية[1].

سادسا: تعديلات2009

إن قانون النقد والقرض 2009 صدر لتكملة النقائص التي ظهرت في الأمر 11/03 المتعلق بقانون النقد والقرض، حيث برزت اختلالات في السياسة النقدية المتبعة وفي آليات مراجعة المصارف والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى تغير نمط التسجيل المحاسبي والرغبة في تحديث الخدمات المصرفية للبنوك للتكيف مع البيئة الدولية.

❖ **الدو افع والاهداف:**

- رغم ما جاءت به القوانين السابقة والمعدلة والمتممة لقانون النقد والقرض 90-10 إلا انها حالت دون السير الحسن للنشاط المصرفي والمالي مما أثر على السياسة النقدية.
- وجود عدو اختلالات ملحوظة في السياسة النقدية المتبعة وآلية مراجعة المصارف والمؤسسات المالية وضعف التحكم في بعض المخاطر المالية؛
- تغير نمط التسجيلات المحاسبية وذلك لتغير المخطط الوطني المحاسبي؛
- الرغبة في تحديث الخدمات المصرفية للبنوك التجارية؛
- محاولة توفير أفضل الشروط في مجال النقد والقرض والحفاظ على النمو السريع والمستدام والاستقرار النقدي والمالي؛

❖ **المضمون والإجراءات:** بناء على مداولات مجلس النقد والقرض بتاريخ 16 ماي 2009 صدر النظام التالي نصه:

[1] - نظام رقم 04-08المؤرخ في 23ديسمبر سنة 2008، يتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، ج ر، العدد 72، الصادرة بتاريخ 24ديسمبر سنة 2008، ص-34.

- الأمر رقم 09-01 المتعلق بأرصدة العملة الصعبة للأشخاص المدينين غير المقيمين يسمح لهم بفتح رصيد من العملة الصعبة لدى البنك الوسيط المعتمد. فحسب المادة 01: " يهدف هذا النظام إلى تحديد كيفيات تطبيق الفقرة 06 من المادة 58 من الأمر 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2008 المتعلقة بميزان العملة الصعبة الفائض لصالح الجزائر خلال كامل فترة حياة المشروع وذلك للإستثمارات الأجنبية المباشرة أو عن طريق الشراكة. حيث يقوم البنك المركزي بتوضيح كيفيات جمع المعطيات المتعلقة بميزان العملة الصعبة ومعالجتها ومراقبتها وكذا التقارير المرتبطة بإعدادها.
- -الأمر رقم 09-02 المتعلق بالمعاملات والأدوات اجراءات السياسة النقدية. فحسب المادة 02 " يمكن ان تكون مقابلات لعمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر البنوك التالية:
  - البنوك التي تخضع إلى تكوين احتياطات اجبارية؛
  - التي لا يشوب حالتها المالية أي تحفظ من طرف اللجنة المصرفية؛
  - التي ليست مقصاه من نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل أو من نظام تسليم السندات
  - التي لات كون تحت طائلة الإقصاء من اللجوء إلى عمليات السياسة النقدية؛ ويتعلق الأمر بالأوراق القابلة للتفاوض في السوق أي الأوراق العمومية القابلة لتفاوض ولمصدرة أو المضمونة من طرف الدولة والأوراق الخاصة لقابلة للتفاوض الغير قابلة للتفاوض في السوق ممثلة في القروض الممنوحة.".

كما حدد النظام في المدة 10 أدوات السياسة النقدية لبلوغ اهادف السياسة النقدية المسطرة من طرف مجلس النقد والقرض عند بدايو كل سنة مالية يتوافر لدى بنك الجزائر الأدوات التالية:

- عمليات إعادة الخصم والقرض؛
- الحد الأدنى للإحتياطيات الإجبارية؛
- عمليات السوق المفتوحة؛
- التسهيلات الدائمة.

كما تنص المادة 05 من القانون على:" الأوراق التي يقبلها بنك الجزائر كضمان في عمليات السياسة النقدية على شكل عمليات تنازل مؤقت أو تنازل نهائي هي الأورا ق الخاصة المقبولة في إعادة الخصم أو في التسبيقات

- الأمر رقم09-03 المتعلق بوضع قواعد عامة للأوضاع المصرفية بالقطاع المصرفية. والذي تضمن المادة 02: " يتعين على المؤسسات الخاضعة التي هي البنوك والمؤسسات المالية تسجيل عمليات في المحاسبة وفقا لمخطط الحسابات البنكية التي تلحق مدوناتها بهذا النظام".، كما تلغى كل الاحكام المخالفة لاسيما النظام رقم 92-08 المؤرخ في 17 نوفمبر 1992 والمتضمن مخطط الحسابات المصرفي والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية وتطبق أحكام هذا القانون ابتداء من أول جانفي 2010.

سابعا: تعديلات 2010

لقد تواصلت الإصلاحات البنكية في الجزائر سنة 2010 وذلك من خلال إصدار الأمر 10-04 بتاريخ 26 أوت 2010 المعدّل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بقانون النقد والقرض،

❖ **الدو افع والأهداف:**

- أهمية النظام العام النقدي في اداء الاقتصاد الكلي،
- تنظيم حرية النفاذ إلى الأنشطة البنكية،
- التعزيز الضروري للرقابة البنكية.
- مسؤولية بنك الجزائر في ضمان سلامة وامن النظام المصرفي من خلال تقوية الإطار القانوني لمحافظة على الاستقرار المالي
- تعزيز الإطار القانوني الذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر
- صلاحيات واسعة في مجال ضمان عمل ومراقبة وسلامة انظمة الدفع المعتمدة؛
- تمتين شروط ممارسة النشاط المصرفي وضمان حقوق الزبائن لدى المصارف والمؤسسات المالية.

❖ **المضمون والإجراءات:**

- توسيع صلاحيات بنك الجزائر لاسيما تحقيق استقرار الأسعار (المادة 35):" تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية، وفي توفير أفضل الشروط في مجال النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها، لنمو سريع للإقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب بكل الوسائل

الملائمة، توزيع القروض وتنظيم السيولة، ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية اتجاه الخارج وضبط سوق الصرف والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته".[1]

- توسيع صلاحيات م. ن وق ((CMC)، من خلال المادة 06 من الأمر 10-04 المعدّلة والمتممة للمادة 62 من الأمر 03-11.
- لجنة الرقابة المصرفية وفق المادة 08 من الأمر 10-04 المعدّلة للمادة 106 من الأمر 03-11 تتكون اللجنة من: المحافظ رئيسا (01)، ثلاثة أعضاء (03) في مختصين المجال المصرفي والمالي والمحاسبي، (02) قاضيان منتدبان من المحكمة العليا، (01) ممثل عن مجلس المحاسبة، (01) ممثل عن الوزير المكلف بالمالية. كما يتقدم اللجنة تقريرا سنويا إلى رئيس الجمهورية.[2]
- تعزيز الإجراءات التنظيمية المتخذة في السنوات الأخيرة لاسيما النظام رقم 08-04 المؤرخ في ديسمبر 2008
- رفع رأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية
- قواعد وشروط المتعلقة بالمخاطر على المنتجات المالية
- إشراف موجه نحو المخاطر المصرفية، وفق المادة 97 من الامر 10-04 من خلال ضرورة إلتزام بنك الجزائر بالمهمة المتمثلة في السهر على ضمان سلامة وتماسك النظام البنكي من خلال إلزام البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز رقابي داخلي ناجع.
- مساهمة رأس المال الأجنبي في البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية لا يمكن ان تتم إلا في إطار شراكة مع رأس المال المحلي وتمثل 51% على الأقل من رأس المال المؤسسة المالية والبنكية، وفق المادة 06 من الأمر 10-4.
- ضرورة إمتلاك الدولة لسهم نوعي في رأس مال هذه المؤسسات ذات رأس المال الخاص.
- إضافة بعض الخدمات الجديدة لمحفظة البنوك والمؤسسات المالية. من خلال المادة 06 من الأمر 10-4، حيث تمت إضافة خدمات جديدة يمكن ان تقدمها البنوك والمؤسسات المالية والمتمثلة في الاستشارة والتسيير المالي والهندسة المالية وبشكل عام كل الخدمات الموجهة لتسهيل إنشاء المؤسسات والتجهيزات وإنمائيا مع ضرورة مرعاه الأحكام القانونية في هذا المجال.

[1] - الامر 10-04 المعدّل والمتمم للامر 03 -11 المتعلق بالنقد والقرض، المادة 02.
[2] - الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010، المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50.

ثامنا: تعديلات سنة 2017: (تعديل الأمر الرئاسي مؤرخ في 26 أوت 2003)

بعد سبعة سنوات من تعديل قانون النقد والقرض سنة 2010 بموجب الأمر 04-10قام المشرع الجزائري بتعديل جديد لهذا القانون من خلال اصدار القانون رقم 10-17المتعلق بالنقد والقرض ويعتبر هذا التعديل أخر تعديل لقانون النقد والقرض الى يومنا هذا.

❖ **الدو افع والظروف:**

اعتمدت الجزائر منذ استقلالها في تمويل التنمية على الإيرادات البترولية، حيث أصبح الاقتصاد الجزائري رهين تقلبات أسعار النفط في ٱلأسواق العالمية، فعندما ترتفع الأسعار يكون لها الأثر الإيجابي على مؤشرات الأداء الكلي وتستخدم الدولة الفوائض المالية البترولية في تمويل نفقات الاجتماعية والاقتصادية الفورية أو الاستراتيجية. والعكس عندما تنخفض الأسعار فإنها تخلق أزمة في الميزانية وصعوبات بسبب الصدمات الخارجية الحادة الناتجة عن انخفاض أسعار المحروقات في السوق الدولية. وهذا ما حدث خلال العقد الثاني من القرن الحالي حيث انخفضت أسعار النفط في 2014 وترتب عن ذلك تراجع في إيرادات الصادرات وكان لذلك تأثير سلبي على موازين الدولة الداخلية والخارجية في وقت كانت الدولة تنفذ برنامج دعم الإنعاش والنمو الاقتصادي. أثر ذلك على جل مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر وهذا ما حذا بالدولة إلى البحث عن حلول وسبل وآليات جديدة تستطيع من خلالها اخراج الاقتصاد الجزائري من دائرة الإعتماد المطلق على المحروقات، وإيجاد مصادر جديدة وضمن هذا الصدد برزت ضرورة تبني إصلاحات على كافة القطاعات ومن بينها القطاع البنكي والمالي باعتباره الممول للتنمية لكن الدولة بهدف منع اللجوء إلى المديونية الخارجية للإستعاضة عن الأزمة المالية التي تمر بها ولهذا الأسباب تقرر للجوء إلى أداة التمويل استخدمت في بلدان العالم وقت الأزمات تسمى بـ" التمويل غير التقليدي" أو " التيسير الكمي"

وبهدف تقنين العملية تم تعديل قانون النقد والقرض بتاريخ 11 أكتوبر 2017 وذلك عبر تعديل الامر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، حيث يكون هذا التعديل ذو طابع انتقالي يكون تنفيذه محدود الزمن (2017-2022) مدته خمس سنوات، وتمت صيغة هذا التعديل ضمن مادة واحدة – وهي المادة رقم 45 مكرر- حيث لا يؤثر في مضمون بقية أحكام قانون النقد والقرض.

❖ **المضمون والإجراءات:**

تنص المادة الأولى من القانون رقم 17-10 السابق الذكر على ما يلي: " بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة، يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولمدة خمس

سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة العمومية السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص: في تغطية احتياجات تمويل الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي، تمويل الصندوق الوطني للاستثمار".[1]

وعليه تنص المادة 45 من قانون النقد والقرض على ان يقوم البنك المركزي بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء مباشرة من الخزينة السندات المالية التي تصدرها الخزينة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة؛
- تمويل الدين العمومي الداخلي؛
- تمويل الصندوق الوطني للإستثمار.

ووفقا لهذه المادة الجديدة، "تأتي هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية والتي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المحددة كأقصى حد إلى توازنات خزينة الدولة وتوازن ميزان المدفوعات".

إن هذه الأداة غير التقليدية، والتي تهدف إلى السماح للخزينة بتعبئة تمويلات استثنائية تكتسي طابعا انتقائيا محدودا في مدة خمس سنوات، يجب أن يكون استعمالها بشكل مضبوط وخاضعا لمتابعة متواصلة. مع إلحاقها ببرامج اصلاح اقتصادية وميزانية تفضي إلى عقلنة وترشيد النفقات العمومية وحسين تحصيل الموارد الجبائية ومن تم تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية والمالية. وبالرغم من نجاعة هذه الأداة التمويلية إلا ان الهاجس الخبراء الماليين السائد كان يعتبر العملية عبارة عن تجميل لطبع النقود المحفوفة بالمخاطر والذي ينجر عنها زيادة كبيرة في معدلات التضخم وتراجع القدرة الشرائية وإخلال بدور البنك المركزي الكبير في كبح التضخم والمحافظة على استقرار العملة الوطنية. ذ

تاسعا: وجهات نظر الخبراء حول التعديلات النقدية وجدواها

اعتبر الخبير الاقتصادي، "**عبد الرحمن عية**" أن قانون النقد والقرض الحالي "خضع سابقا إلى عدة تعديلات"، وكلها "ايجابية"، إلا أن العديد منها لم يطبق على أرض الواقع، ويرى أن الإشكال يكمن في "التطبيق وليس في تغيير القوانين"، إلا أنه قال في حوار مع "الجزائر" أن هذا لا ينفي أنه وجب إحداث المزيد من التغيرات خاصة ما تعلق بالدفع الالكتروني والحماية من مخاطر الصرف.[2]

[1] - المادة 45 من القانون 17-11المؤرخ في 11 أكتوبر 2017.

[2] - http://eldjazaironline.dz/Accueil/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%B6-

- **كيف تقيمون قانون النقد والقرض الحالي؟ وهل يحتاج إلى تغيير في الفترة الحالية؟**

قانون النقد والقرض الحالي صدر في أفريل 1990 وقد خضع للتعديل أربع مرات، التعديل الأول بأمر رئاسي من رئيس الجمهورية آنذاك عبد العزيز بوتفليقة سنة2001، والثاني والثالث بأمرين رئاسيين أيضا في سنتي 2003 تم إضافة بعد إجراءات الحماية، و2010، أين تم إدخال المقاسة الإلكترونية بين البنوك، فعوضا أن تتعامل البنوك فيما بينها بالشيكات، تم ربط شبكتهم عن طريق آلة، وكانت فيه إضافات ما تعلق بالرقمنة و2017 كان فيه تعديل يتعلق بإمكانية طبع النقود في عهد الوزير الأول الأسبق، أحمد أويحى، صودق عليه من قبل البرلمان.

- **إذا هل تعتبرون أن هذه التعديلات كافية و أنه لا حاجة لتغيير القانون؟**

القانون وكما ذكرت طرأت عليه تغييرات عديدة، وفي كل مرة يتم تعديله تدرج فيه إضافات جيدة، فالقانون بصفة عامة يضم العديد من الايجابيات يمكن تطبيقها على أرض الواقع، ومن شأنها أن تعطي نتائج مبهرة، فالأصل ليس في تغيير القانون إنما في البحث عن تطبيقه فعليا على أرض الواقع كونه يحتوي ايجابيات كبيرة، لكن هذا لا ينفي بأننا ندخل تعديلات من أهمها نعطي مجال واسع مثلا للدفع الالكتروني الذي من المفروض أن تقوم به ومن تروج له ومن تقننه هي وزارة المالية أو بنك الجزائر وليس وزارة التجارة، لأن وزارة التجارة لديها بعد تجاري أو تنظيمي أما الأمور المتعلقة بالنقد والدفع النقدي سواء بالعملة الوطنية أو الأجنبية هي من اختصاص بنك الجزائر ثم وزارة المالية.

- **عن مخاطر الصرف كيف يمكن الحماية منها؟**

هناك مخاطر الصرف ويمكن تجنبها أو حماية المتعاملين بإتباع إجراءات، فلما متعامل يستورد أو يصدر وفي فترة يتغير سعر العملات الأجنبية فهناك مخاطر يتعرض لها جراء هذا التغيير، لكن يمكنها حمايتهم بتطبيق إجراءات، كما أن هناك بتطبيق آلية تسمى "مركزية المخاطر" لما شخص طبيعي أو معنوي يقوم بأخذ قرض يتم إدخاله ضمن قاعدة بيانات للبنك، وغيرها من الإجراءات المقللة من هذه المخاطر.

- **رئيس الجمهورية أمر خلال اجتماع مجلس الوزراء الأخير بفتح بنوك جزائرية في الخارج فهل تحتاج هذه العملية إلى وقت وإجراءات معقدة؟**

فتح فروع للبنوك في الخارج لا تحتاج إلى وقت عادة، لكن بالنسبة للجزائر، فقد تحتاج العملية إلى وقت نظرا للإجراءات الإدارية المعقدة التي اعتادت الجزائر التعامل بها، والمتعلقة بتغيير القوانين وتحويل

%D9%8A%D8%B6%D9%85-%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA-/%D8%AC%D8%AF%D9%91-%D8%A5%D9%8A%D8%AC

العملة الصعبة، إضافة إلى الدهنيات"الإدارية المحضة" للعديد من المسؤولين والمفاوض الجزائري الذي قد توكل له مهمة إنشاء البنك في الخارج، فالمفروض أن يتم تكليف مختصين اقتصاديين بمثل هذه المهام وليس إداريين.

وعملية إنشاء البنوك في الخارج لا تحتاج لا إلى اتفاقيات ولا لشيء آخر سوى تطبيق قانون البلد الذي نرغب في إنشاء بنك به، والجزائريين لديهم في بعض الدول خاصة مثلا فرنسا لديهم امتيازات بحكم العلاقات التاريخية.

- **في رأيكم ما هو أهم شيء بالنسبة للاستثمارولنجاحه مستقبلا؟**

إن أهم شيء بالنسبة للاستثمار في الخارج هو معرفة البلد الذي نرغب في الاستثمار فيه وسلوكه مع الاستثمار، التجارة، البزنس، نحن للأسف الشديد ليس لدينا مكاتب متخصصة في دراسة مختلف الأسواق، ولا يمكن الاعتماد على المكاتب الدولية، فهي صحيح تمدك بالمعلومات ولكن قد لا تفيد الجزائريين، إذ يجب أن يكون صاحب الدراسة جزائري لأنه أدرى بقوانين الجزائر وسلوك السلطة في الجزائر وسياسة تسيير الاقتصاد في الجزائر ويعرف ذلك البلد، فمكاتب الدراسات جد مهمة وفي كل المجالات، فالشركات الأجنبية جميعها لا يمكنها أن تخطو في بلد ما وأن توقع أي مشروع دون دراسة، لكننا في الجزائر نفتقد لهذا، فمثلا نحن ندرك أن السوق الإفريقية سوق واعدة والجميع يدرك أننا قادرون أن نغزو هذه الأسواق لكن تنقصنا الدراسات التي تمنحنا المعطيات الحقيقية لكيفية الاستثمار فيها وخلق بزنس وكيف تسير العلاقات الاقتصادية في الدول الإفريقية وهذا شيء مؤسف.

ثامنا: مشروع إصلاح القانون النقدي والمصرفي 2023- المؤرخ 21 جوان 2023

يهدف قانون النقد والمصارف إلى تحديث النظام المصرفي، وتعزيز مهامه التنظيمية والإشرافية، والسماح له بأن يتماشى مع الأساليب الدولية، وقد نشر في الجريدة الرسمية رقم 43. يتناول مشروع القانون العديد من التطورات الجديدة، بما في ذلك تعزيز حوكمة بنك الجزائر (BA).

وفيما يتعلق بتعزيز آليات الرصد والمراقبة، يقترح النص إنشاء لجان جديدة، ولا سيما لجنة الاستقرار المالي. من ناحية أخرى، يكرس النص الجديد، من خلال عدة أحكام، تطوير التمويل الإسلامي والتمويل الأخضر، أو إمكانية إصدار عملة رقمية، والتي سيتم تطويرها وإصدارها وإدارتها والسيطرة عليها من قبل بنك الجزائر، وتسمى العملة الرقمية للبنك المركزي (الدينار الرقمي الجزائري)"Dinar Algérien Digital ". تم تمديد صلاحيات مجلس النقد والقرض (CMC)، من أجل استعادة ديناميكية جديدة للمكان المصرفي.

من المتوقع ظهور أعمال جديدة في آفاق العمليات المصرفية، مثل الخدمات المصرفية الإلكترونية أو التمويل الإسلامي.

وقال الخبير الاقتصادي كامل خفاش، في هذا الصدد، إنه بعد الركود الذي شهده الاقتصاد الجزائري في عام 2014، بعد انخفاض أسعار النفط، تليها الأزمة السياسية التي مرت بها البلاد في عام 2019 وتفاقمت بسبب الأزمة الصحية العالمية التي عانت منها في عام 2020، بسبب انتشار جائحة كوفيد 19، جعل السلطات تتخذ تدابير لتحسين مناخ انعدام الأمن في الجزائر، وإدخال إصلاحات عميقة، لا سيما من خلال إصدار قانون الاستثمار الجديد والقانون النقدي والمصرفي الجديد.

في الواقع، القانون الجديد 23-09 المؤرخ 21 جوان 2023 بشأن النقد والبنك القادم التي ستنشر في الجريدة الرسمية رقم 43، جاء لتعزيز قانون الاستثمار الجديد، من خلال تحديث النظام المصرفي، وتعزيز التنظيم والمهام الرقابية لبنك الجزائر. سيسمح هذا القانون الجديد لبلدنا بالتكيف مع السياق الدولي، من حيث الأساليب والممارسات المصرفية وتنظيم التجارة في التجارة الخارجية.

وقد أدخل هذا القانون الجديد عدة تجديدات، مثل تعزيز إدارة مصرف الجزائر، من خلال عدة عناصر، مثل نظام العهدة لممارسة وظيفة محافظ ونواب محافظي مصرف الجزائر، وتوسيع نطاق الصلاحيات الممنوحة لمجلس النقد والقرض وإنشاء لجنة وطنية لإعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتطوير وسائل الدفع. وفيما يتعلق بتعزيز آليات الرصد والمراقبة، ينص هذا القانون الجديد على إنشاء لجان جديدة، ولا سيما لجنة الاستقرار المالي. وتتمثل مهمة هذه اللجان في ضمان الرقابة التحوطية الكلية وإدارة الأزمات، بهدف إعداد تقرير سنوي يقدم إلى رئيس الجمهورية ". بالإضافة إلى ذلك، ينص هذا القانون الجديد أيضًا على «تطوير التمويل الإسلامي والتمويل الأخضر، فضلاً عن إمكانية إصدار عملة رقمية، تسمى العملة الرقمية للبنك المركزي (Dinar Algérien Digital) والتي سيتم تطويرها وإصدارها وإدارتها والسيطرة عليها من قبل بنك الجزائر».

اعتبر الأستاذ المحاضر في الاقتصاد، محمد سعودي، أن قانون النقد والقرض يعتبر قاطرة قوانين الإصلاح الاقتصادي وأهمها، لأنه ينظم الدائرة النقدية، غير أن الواقع يشير إلى تراجع دور السياسة النقدية وحتى استقلالية البنك المركزي.

وأشار محمد سعودي بالرجوع إلى مختلف التعديلات التي تلت قانون 90-10 يظهر مجملها بأنه ضمن قالب الإصلاحات الاقتصادية، غير أن الواقع يؤكد تراجعا في دور السياسة النقدية وحتى استقلالية البنك المركزي في قراراته"، مضيفا "ولعل أهم تحد أمام القائمين على السياسة الاقتصادية، هو القدرة

على تعبئة الادخار، خاصة من القطاع العائلي أو امتصاص جزء من السوق الموازي، فضلا عن تحدي الفجوة بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي نتيجة ضعف الأداء الاقتصادي".

ولاحظ سعودي، في نفس السياق، أن "وسائل الدفع الحديثة في حد ذاتها تحولت من هدف إلى ضرورة ملحة، خاصة في ظل أزمة الجائحة وعجز المؤسسات النقدية والمالية التقليدية من تحسين مؤشرات هذه الخدمة. ومن هنا، فإن السعي إلى إدراج الصيرفة الإسلامية ضمن تعديلات القانون هو من أجل تحقيق التحدي الأول وهو تعبئة المدخرات".

أما التعديل المرتبط بالسماح لمزودي خدمات الدفع للدخول إلى نظام الدفع الوطني كمساهم مستقل، فهو حسب سعودي "لتحسين وسائل الدفع وتغطية العجز الحاصل"، فيما يهدف الترخيص للسماسرة الممارسين بصفة حرة، الدخول في سوق العملة، فهو خطوة نحو وضع بيوت السمسرة حيز الخدمة وحل مشكل قانوني يحول أمام التجسيد الفعلي له".

وبخصوص مسألة الاستقلالية، فإن وضع عهدات للمحافظ حسب دكتور الاقتصاد "هو تراجع عن هذا المبدأ، فالعهدات المفتوحة تعطي للمحافظ القدرة على وضع سياسات نقدية أكثر استقرارا ومن الأفضل التركيز على مفهوم الاستقلالية السياسية للبنك المركزي من جانب مؤشر كيكرمان والذي يهدف للتقليل من تأثير وزارة المالية على توجهات السياسة النقدية للبنك المركزي. عموما يمكن القول إن التعديلات المستمرة في قانون النقد والقرض هي دليل على عدم الاستقرار في التوجهات الكبرى للسياسات الاقتصادية خاصة النقدية منها، وإن كان لابد منه، فإنه دون تبني سياسة سعر صرف معوّم بصفة مطلقة، نبقى دون مستوى الإصلاح الاقتصادي الفعلي، ولكن ضمن إطار مساحيق التجميل الاقتصادية".

خلاصة المحور:

وعلى الرغم من أن الجزائر قطعت شوطا كبيرا باتجاه الإصلاح المالي والمصرفي إلا أن حزمة القوانين والإجراءات التي وضعت تبقى طروحات تحتاج إلى قرار سياسي فاعل لتجاوز التعقيدات في الأوضاع الراهنة حتى تكون قابلة للتنفيذ الفوري ، ذلك أن الجهاز المصرفي والمالي مازال يمثل أحد المكابح في مسار التنمية في الجزائر نظرا للدور السلبي والوتيرة البطيئة التي يعمل بها ، والتي لم تساير التحولات التي باشرتها الجزائر ، فالسوق المالية والمصرفية تتسم بظاهرة ضعف قواعد الرأسمالية بما لا يتفق والمعايير الدولية الجديدة ، بالإضافة إلى قلة عدد البنوك وعدم توافقها مع إحتياجات السوق بالإضافة إلى تعارض أهداف السياسة النقدية مع السياسة الإقتصادية و في كثير من الأحيان أثر عدم الإرتقاء بالمؤسسات المصرفية الحديثة

واكتساب المهارات التكنولوجية ،التنظيمية ، التسييرية والمالية على عدم الإستقرار الإفتصادي والمالي .وبالتالي فإن ضرورة وحتمية العمل على تقوية وتطوير النظام المالي والمصرفي وتكييفه مع التطورات العالمية حتى يستجيب لاحتياجات الإقتصاد ويكون قادرا على مواجهة متطلبات العولمة من خلال تعميق الإصلاحات المالية والمصرفية أضحى تحديا هاما وكبيرا ، وهو ما تقوم به الجزائر في الوقت الر اهن.

وعموما يمكن إجمال ملامح النظام المصرفي الجزائري بعد سلسلة التعديلات التشريعية النقدية في النقاط التالية:

- حجم وهيكل النظام المصرفي: لازالت البنوك العمومية تحتكر الساحة المصرفية على حساب البنوك الخاصة، وبالرغم من زيادة عدد البنوك إلا انها لات كفي لتغطية الاقتصاد الوطني (ضعف التعمق المالي والتركز المصرفي) ، ناهيك عن بقاء تصنيفاتها الإقليمية والدولية بعيدة جدا عن المراتب الأولى ؛
- تنوع النظام المصرفي الجزائري بعد صدور قانون النقد والقرض إلا أن ذلك لم يساهم في تعميق دوره في تمويل التنمية وتحقيق الشمول المصرفي لكافة القطاعات الاقتصادية والإجتماعية،
- تحتاج الهياكل والمؤسسات المالية والمصرفية الوطنية إلى توفر موارد بشرية ذات جودة وكفاءة عالية، وهذا ما حدا بالسلطات العليا إلى إنشاء شركة تكوين ما بين البنوك (SIBF) فتح المدرسة العليا للصيرفة منذ سنة 1996، ناهيك عن الخبرات التي جلبتها البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، إلا أن طريقة تسيير هذه البنوك جعلت هذه الكفاءات المؤهلة لا تستطيع أن تؤدي دورها وتطبق ما تعرفه من تقنيات حديثة.
- بالرغم من أن الأمر رقم 08-01 حدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك عشرة مليار دينار جزائري 3.50 مليار دينار جزائري للمؤسسات المالية إلا أن رأسمال البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية يبقى ضعيف أمام البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية
- عدم التثقيف المصرفي وسيادة الأمية المصرفية لغياب وسائل الإشهار والتوعية المالية وتأثر المجتمع بالوازع الديني حيث أن أغلب الشعب الجزائري يرفض التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية بدافع اقتصادي ربحي ويفضل اكتناز أمواله بنقسه دون اللجوء الى البنوك باعتبارها ربوية محرمة في الشريعة الإسلامية.
- خضوع البنوك العمومية للقرارات الإدارية الفوقية من الجهات العليا وعدم إمكانية صنع وتطبيق القرار الذاتي في إدارة المهنة المصرفية وهذا ما جعل النظام المصرفي غير سوقي.

المراجع المعتمدة

❖ **المراجع باللغة العربية**

I. الكتب

1. أيمن عبد الرحمن، "**تطور النظام المصرفي الجزائري**"، دار بلقيس للطباعة والنشر، 2015.
2. مبروك حسن، "**المدونة النقدية والمالية الجزائرية**"، ط 1، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.
3. القزويني شاكر، "**محاضرات في اقتصاد البنوك**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989
4. لطرش الطاهر، "**تقنيات البنوك**"، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
5. سعيدي نعمان، "**البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي**"، دار بلقيس، الجزائر، 2011.
6. بخزاز يعدل فريدة، "**تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.
7. مجدي محمود شهاب،" **الاقتصاد النقدي**"، الدار الجامعية، بيروت، 1990.
8. الحناوي صالح وعبد السلام عبد الفتاح، "**المؤسسات المالية –البورصة والبنوك التجارية**"، الدار الجامعية ،1998.
9. عبد النعيم محمد مبارك، "**النقود والصيرفة والسياسات النقدية**"، الدار الجامعية، بيروت، 1985.
10. عوض الله زينب وأسامة محمد الفولي، "**أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان 2003.
11. حمية الطاهر والسيد محمد،" **سياسات التكييف الاقتصادي**"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 27، 2002،
12. فريلاند تشارلز،" **المتطلبات اللازمة لتحديث القطاعات المالية في البلدان العربية وتطويرها**"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2000.
13. عبد المنعم محمد مبارك، " **النقود والصيرفة والسياسات النقدية**"، الدار الجامعية، بيروت، 1985.
14. - إكرام عبد العزيز، "**الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل**"، بيت الحكمة، بغداد، 2002،

II. الأطروحات والرسائل

1. عطيوي سميرة، "**إصلاح القطاع المالي في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة، 2009/2008.
2. مخلوف مجول رحما "**جرائم النقد القرض**"، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

3. سلاوي قدوة، "**تطور النظام المصرفي في التشريع الجزائري**"، مذكرة ماستر في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أم البواقي، 2019/2018.

4. ضويفي محمد، "**المركز القانوني للبنك المركزي**"، أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة الجزائر، 2015/2014،

III. المجلات العلمية

1) خبابة حسان، "**أبعاد ونتائج الإصلاحات المصرفية في الجزائر**"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 18، العدد 3، سبتمبر 2010.

2) إلمان محمد الشريف، "**الدينار والجهاز المصرفي في مرحلة الإنتقال**"، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دارسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

3) زواوي فضيلة،" **أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 1990 -2017**"، مجلة البحوث والدارسات التجارية، مجلد 05 العدد 01، مارس 2005.

IV. القوانين

1) قانون 86-12 المؤرخ في 1986/08/19 المتعلق بنظام البنوك والقرض.

2) قانون 88-06 المؤرخ في 1988/01/12 المعدل والمتمم لقانون 86-12.

3) قانون 90-10 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض.

4) التعليمة رقم 01-01 المؤرخ في 2001/02/27 المتممة والمكملة لقانون النقد والقرض.

V. الأوامر

- أمر رقم 04 - 10مؤرّخ في 16رمضان عام 1431الموافق 26غشت سنة 2010، يعدل ويتمم الأمر رقم 11 – 03المؤرخ في 27جمادى الثانية عام 1424الموافق 26غشت سنة 2003والمتعلق بالنقد والقرض.

VI. مواقع الأنترنت

- Www. bank of Algeria.dz
- https://mawdoo3.com/
- https://ar.wikipedia.org/wiki/

❖ **المراجع باللغة الأجنبية:**

I. Livres:

1. Benhalima Amour, « Le système bancaire algérien », ed Dahlab, Alger,1996.

2. Marie Delaplace, « Monnaie et financement de l'économie », 3e édition, DUNOD, Paris, 2009.

3. Lundwing von bertalanffy, « théorie génerale des système", DUNOD, 1980.

4. Naas Abdelkrim, « Le Système Bancaire Algérien : De la décolonisation à l'économie de marché », Edition MAISONNEUVE ET LAROSE, Paris, 2003.
5. Jaques Charest, « la conception des systèmes : une théorie, une méthode », Gaétan marin, 1980.
6. Alain Siaens, « Monnaie et Finance », A De BOECK, Bruxelles, 1981.
7. Gilles Gobin, « des opérations bancaires et leurs fondements économiques », DUNAD, 1980.
8. M. de Mourgnes, « Economie Monétaire: Institutions et Mécanisme », Edition Dalloz, 1984.
9. Lundwing von bertalanffy, « théorie générale des systèmes »، Dunod, paris,1980.
10. Jacques CHAREST, « La conception des Systèmes : une théorie ; méthode », Ed Gaétan martin, paris 1980.
11. RITTER.I.S, SILBER.W.L, "Principles of Money, Banking and Financial Markets", Basic Books, NewYork, 1983.
12. NAAS, Abdelkrim, « Le Système Bancaire Algérien : De la décolonisation à l'économie de marché », Edition MAISONNEUVE ET LAROSE, Paris, 2003.
13. Abdelkrim Sadeg, Le Système bancaire algérien ; la nouvelle règlementation, Edition Imprimerie ABEN, Alger, 2004.
14. P. Ernest- Picard : « La monnaie et le crédit en Algérie depuis 1830 », Jules Carbonel, Alger, 1930.

II. Thèses et Mémoires :

1. TAOULI MUSTAPHA KAMEL, **Coherence Du Systeme Productifet Financier Cas De L'algerie 1962-2004,** De Doctorat D'etat Es-Sciences Economiques Option: Monnaie-Finance-Banque, UNIVERSITY ABOU BAKR Belkaid Tlemcen Année Universitaire 2004-2005.
2. KARAT-MUSTAFA Farah, **Les causes de la perte de confiance en les banques centrales CAS DE : La banque d'Algérie**, Mémoire de Magister en Economie, Option: Finance Internationale, Ecole doctorale d'économie et de management.
3. MEZIANE Djedjiga, BOUMECHIEH Nassima, **Essai d'évaluation de l'activité des banques étrangères en Algérie**, Mémoire Master en Sciences Economiques, Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion, Université Abderrahmane Mira –Bejaia, Année Universitaire 2017-2018.
4. KARAT-MUSTAFA Farah, Les causes de la perte de confiance en les banques centrales CAS DE : La banque d'Algérie, Mémoire de Magister en

Economie, Ecole doctorale d'économie et de management, UNIVERSITE D'ORAN, 2016-2017.

5. BERKANE Nadjia , La Politique Monétaire En Algérie Dans Le Cadre Des Reformes Economiques Et L'impact Socio-Economique De Ces Reformes, Thèse de Doctorat, En Sciences Economiques, Université Alger III, 2012-2013,

6. SEDDIKI Fadhila, L'économie algérien: économie d'endettement ou économie de marché financier ?, thèse Magister, option Monnaie-Finance-Banque, Université Mouloud Mammeri De Tizi Ouzou,2013

7. Henniche Faiza, Le Management Dans Les Banques Publiques Algeriennes : Approches & Perspectives, Thèse De Magister En Sciences Commerciales, Universite D'oran Es-Senia, 2007.

III. Articles :

1. Françoise Renversez, « **De l'économie d'endettement à l'économie de marchés financiers** », La Découverte, Dans Regards croisés sur l'économie 2008/1 (n° 3), pages 54 à 64 . https://www.cairn.info/revue-regards-croises-sur-l-economie-2008-1-page-54.htm
2. Latreche tahar, Developpement du système bancaire national états des lieu et perspective, Revue Economique et Intégration en Economie Mondiale, n° 1, 2006.
3. Samir BELLAL, LA REGULATION MONETAIRE EN ALGERIE (1990 – 2007), "Revue du Chercheur, 08 ,2010.
4. Économie d'endettement et économie de marchés financiers, https://www.maxicours.com/se/cours/economie-d-endettement-et-economie-de-marches-financiers/
5. ABOURA Amira, CHAHIDI Mohamed, Le système bancaire algérien : Evolution historique, libéralisation du secteur et défis de modernisation,The journal of Economics and Management is an International peer -reviewed journal issued by the Faculty of Economics, Management and Commercial sciences University of Ahmed – Draia- Adrar, Volume 01 / Number02 / March 2017, pp-1-18. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/81886
6. RAKHROUR Youssef, SOUAK Fatma Zohra, « Reformes Monetaires En Algérie : Enjeu Et Perspectives » ; Revue d'économie et de statistique appliquée ,revue trimestrielle édité par l'ENSSEA (ex. I.N.P.S) N°: 25 – 2016. https://www.enssea.net/fr/61-enssea-team-3/finances-et-actuariat/61-revue-n-25-2016

7. DERDER NACERA, Analyse Des Performances Du Systeme Bancaire Algériens, جامعة ,ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية- الواقع و التحديات الشلف, 2004.
8. Eléments de correction du TD9 (La déréglementation financière). 1ES1 Fustel de Coulanges 2016 / 2017 GALY, https://www.toileses.org/premiere/2016_TD9_deregulation_correction.pdf marjorie.galy@wanadoo.fr http://www.ToileSES.org
9. BOUKELLA Mourad, Economie de marché, autoritarisme d'Etat et développement économique : l'expérience algérienne, Le Manager, N° 7 / Décembre 2018, https://www.asjp.cerist.dz/en/article/84028
10. Jean-Yves Moisseron, Djamila Dahmane, Anne Joseph, « Les Systemes Bancaires Et Financiers Dans L'ouverture à l'espace Européen : Une Comparaison Peco-Maghreb », Développement, Intégration Régionale et Ajustement en Méditerranée (DIRAM), Document de travail DIRAM n°1, Institut de Recherche pour le Développement « IRD » Janvier 1999.
11. BAHLOUL BeIkacem Hacene, Réforme du système bancaire en Algérie (pour un développement durable). مجلة جديد الإقتصاد, العدد01, 2007 جوان.
12. Lachachi Meriem Quelle place occupe la loi 90/10 dans la politique monétaire Algérienne, ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية- الواقع و التحديات,جامعة الشلف, 2004,P-02

IV. Rapports:

1. GUIDE des banques et établissements financiers en Algérie 2012 édition KPMG, Algérie SPA, 2012.

ملحق 01: أنواع العملات المعدنية الجزائرية المسكوكة في ولاية الجزائر العاصمة في الفترة من 1144 إلى 1240 (1731-1824)

Khamséh Drahem Seghar
5 aspres chiques - environ 1 centime et 1/3)
Cuivre
a) frappé à Alger 1237
b) Sultan Mahmoud Khan
que Dieu illustre sa victoire

Nouss Soultany (Demi sequin) *Or* (type ancien)
a) Sultan Mahmoud Khan
que Dieu illustre sa victoire
b) et le secoure
frappé à Alger 1144

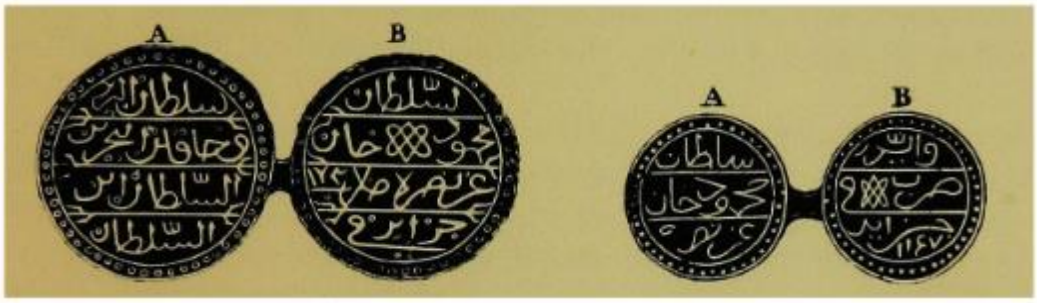

Soultany (sequin d'Alger) *Or*
a) Le Souverain des deux Continents
et le Monarque des Deux Mers
le Sultan fils de Sultan
b) Le Sultan Mahmoud Khan
que Dieu illustre sa victoire
frappé en 1237 à Alger

Nouss Soultany (Demi sequin) *Or* (type ancien)
a) Sultan Mahmoud Khan
que Dieu illustre sa victoire
b) et le secoure
frappé à Alger 1147

Nouss Soultany (Demi sequin) *Or*
a) frappé à Alger 1237
b) Sultan Mahmoud Khan
que Dieu illustre sa victoire !

Rouba'ah - Soultany (quart de sequin)
a) frappé à Alger 1240
b) Sultan Mahmoud

Source : P.Ernest- Picard : « La monnaie et le crédit en Algérie depuis 1830 », Jules Carbonel, Alger, 1930, P-11.

الملحق02: العملات الفرنسية التي أدخلت في الجزائر من 1830 إلى 1848

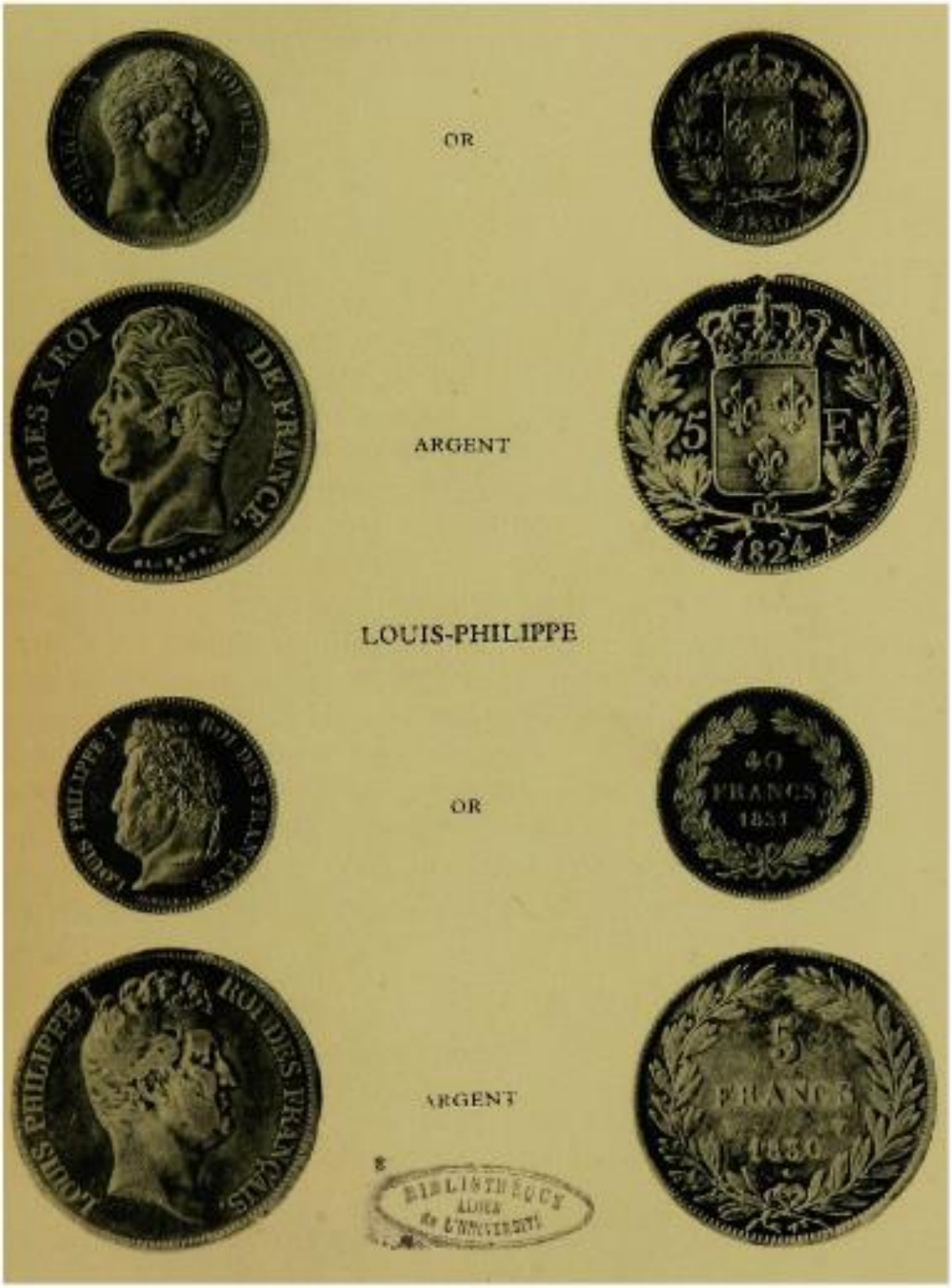

Source : P.Ernest- Picard : « La monnaie et le crédit en Algérie depuis 1830 », Jules Carbonel, Alger, 1930, P-69

ملحق رقم (03): نصوص قانون النقد والقرض 90-10

450 JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE N° 16 18 avril 1990

LOIS

Loi n° 90-10 du 14 avril 1990 relative à la monnaie et au crédit.

Le Président de la République,

Vu la Constitution et notamment ses articles 17, 28, 30, 74-7°, 81-5°, 92, 115-16° et 123 ;

Vu la loi n° 62-144 du 13 décembre 1962 portant création et fixant les statuts de la Banque centrale d'Algérie ;

Vu la loi n° 64-111 du 10 avril 1964 instituant l'unité monétaire nationale ;

Vu la loi 65-93 du 8 avril 1965 portant loi de finances complémentaire pour 1965, notamment son article 5 ;

Vu l'ordonnance n° 65-320 du 31 décembre 1965 portant loi de finances pour 1966 et notamment son article 8, 1er alinéa, in fine ;

Vu l'ordonnance n° 66-154 du 8 juin 1966, modifiée et complétée, portant code de procédure civile ;

Vu l'ordonnance n° 66-155 du 8 juin 1966, modifiée et complétée, portant code de procédure pénale ;

Vu l'ordonnance n° 66-156 du 8 juin 1966, modifiée et complétée, portant code pénal ;

Vu l'ordonnance n° 69-107 du 31 décembre 1969 portant loi de finances pour 1970 et notamment ses articles 14 à 17 et 26 à 35 ;

Vu l'ordonnance n° 70-93 du 31 décembre 1970 portant loi de finances pour 1971 et notamment ses articles 5 à 8 et 20 à 25 ;

Vu l'ordonnance n° 71-86 du 31 décembre 1971 portant loi de finances pour 1972 et notamment ses articles 23 à 26 et 28 à 32 ;

Vu l'ordonnance n° 72-68 du 29 décembre 1972 portant loi de finances pour 1973 et notamment ses articles 5 et 25 ;

Vu l'ordonnance n° 73-64 du 28 décembre 1973 portant loi de finances pour 1974 et notamment ses articles 5, 7, 8 et 14 ;

Vu l'ordonnance n° 74-116 du 31 décembre 1974 portant loi de finances pour 1975 et notamment ses articles 3, 6, 7 et 20 ;

Vu l'ordonnance n° 75-58 du 26 septembre 1975, modifiée et complétée, portant code civil ;

Vu l'ordonnance n° 75-59 du 26 septembre 1975, modifiée et complétée, portant code de commerce ;

Vu l'ordonnance n° 75-93 du 31 décembre 1975 portant loi de finances pour 1976 et notamment ses articles 3 et 5 à 7 ;

Vu la loi n° 78-13 du 31 décembre 1978 portant loi de finances pour 1979 et notamment ses articles 5 et 6 ;

Vu la loi n° 79-09 du 31 décembre 1979 portant loi de finances pour 1980 et notamment ses articles 5 à 7 ;

Vu la loi n° 80-12 du 31 décembre 1980 portant loi de finances pour 1981 et notamment son article 22 ;

Vu la loi n° 81-13 du 27 décembre 1981 portant loi de finances pour 1982 et notamment ses article 5 à 7 ;

Vu la loi n° 82-14 du 30 décembre 1982 portant loi de finances pour 1983 et notamment ses articles 5, 25, 27 à 29 ;

Vu la loi n° 83-19 du 18 décembre 1983 portant loi de finances pour 1984 et notamment ses articles 5 à 8 ;

Vu la loi n° 84-16 du 30 juin 1984 relative au domaine national ;

Vu la loi n° 84-17 du 16 juillet 1984, modifiée et complétée, relative aux lois de finances ;

Vu la loi n° 84-21 du 21 décembre 1984 portant loi de finances pour 1985 et notamment ses articles 9, 10 et 22 ;

Vu la loi n° 85-09 du 26 décembre 1985 portant loi de finances pour 1986 et notamment son article 4 ;

Vu la loi n° 86-12 du 19 août 1986, modifiée et complétée, relative au régime des banques et du crédit ;

Vu la loi n° 86-15 du 29 décembre 1986 portant loi de finances pour 1987 et notamment son article 4 ;

Vu la loi n° 87-20 du 23 décembre 1987 portant loi de finances pour 1988 et notamment son article 4 ;

Vu la loi n° 88-01 du 12 janvier 1988 portant loi d'orientation sur les entreprises publiques économiques ;

Vu la loi n° 88-02 du 12 janvier 1988, modifiée et complétée, relative à la planification ;

Vu la loi n° 88-03 du 12 janvier 1988 relative aux fonds de participation ;

Vu la loi n° 88-06 du 12 janvier 1988 modifiant et complétant la loi n° 86-12 du 19 août 1986 relative au régime des banques et du crédit ;

Vu la loi n° 88-30 du 19 juillet 1988 portant loi de finances complémentaire pour 1988 ;

Vu la loi n° 88-33 du 31 décembre 1988 portant loi de finances pour 1989 et notamment son article 4 ;

Vu la loi n° 89-26 du 31 décembre 1989 portant loi de finances pour 1990 et notamment ses articles 4, 150 et 154 ;

Vu la loi n° 89-27 du 31 décembre 1989 portant plan national pour 1990 et notamment ses articles 4, 7, 9 à 11 et 28 à 30 ;

Après adoption par l'Assemblée populaire nationale ;

Promulgue la loi dont la teneur suit :

LIVRE I

DE LA MONNAIE

Article 1er. — L'unité monétaire de la République algérienne démocratique et populaire est le dinar algérien, en abrégé D.A.

Le dinar est divisé en cent parts dénommées centimes, en abrégé CTS.

Art. 2. — La loi fixe la valeur du dinar dans le respect des accords internationaux.

Art. 3. — La monnaie fiduciaire est représentée par des billets de banque et des pièces de monnaie métallique.

Art. 4. — Le privilège d'émettre sur le territoire national des billets de banque et des pièces de monnaie métallique appartient à l'Etat.

L'exercice de ce privilège est délégué, à titre exclusif, à la Banque centrale qui est régie par les dispositions du titre II du livre II de la présente loi.

Art. 5. — Sont déterminés par voie de règlement pris par la Banque centrale :

— l'émission des billets de banque et des pièces de monnaie métallique ;

— les signes recognitifs d'un billet de banque ou d'une pièce de monnaie métallique, notamment leur valeur faciale, dimensions, type et autres caractéristiques ;

— les conditions et modalités de contrôle de la fabrication et de destruction des billets de banque et des pièces de monnaie métallique.

Art. 6. — Les billets de banque et les pièces de monnaie métallique émis par la Banque centrale ont seuls cours légal à l'exclusion de tous autres. Ils ont pouvoir libératoire illimité.

Toutefois, les limites des montants dans lesquelles les pièces de monnaie métallique sont obligatoirement acceptées en paiement par toute personne autre que les caisses publiques, la Banque centrale et les établissements de crédit sont déterminées par voie de règlement pris par la Banque centrale.

Art. 7. — En cas de retrait de la circulation de billets de banque ou de pièces de monnaie métallique, les billets de banque et pièces de monnaie métallique visés par la mesure de retrait et non présentés à l'échange dans un délai de dix (10) ans perdent leur pouvoir libératoire. Leur contre-valeur est acquise au trésor public.

Art. 8. — Aucune opposition ne peut être signifiée à la Banque centrale à l'occasion de la perte, du vol, de la destruction ou de la saisie des billets de banque ou pièces de monnaie métallique émis par elle.

Art. 9. — Il est interdit à quiconque d'émettre, de mettre en circulation ou d'accepter :

— tout instrument libellé en dinars algériens destinés à servir de moyen de paiement au lieu de la monnaie nationale ;

— toute obligation à vue au porteur non productive d'intérêts, même libellée en monnaie étrangère.

Art. 10. — La contrefaçon et la falsification de billets de banque ou de pièces de monnaie métallique ainsi que l'introduction, l'usage, la vente, le colportage et la distribution de tels billets de banque ou de pièces contrefaits ou falsifiés, émis par la Banque centrale ou par toute autre autorité monétaire légale étrangère, seront sanctionnés conformément à l'article 197 du code pénal.

LIVRE II

STRUCTURE, ORGANISATION ET OPERATIONS DE LA BANQUE CENTRALE

TITRE I

DISPOSITIONS GENERALES

Art. 11. — La Banque centrale est un établissement national doté de la personnalité civile et de l'autonomie financière ; elle est régie par les dispositions ci-après.

Art. 12. — La Banque centrale est dénommée, dans ses relations avec les tiers, Banque d'Algérie.

Art. 13. — La Banque centrale est réputée commerçante dans ses relations avec les tiers.

Elle est régie par les dispositions de la législation commerciale dans la mesure où il n'y est pas dérogé par les lois qui lui sont propres.

Elle n'est pas soumise à l'enregistrement au registre du commerce.

Elle n'est pas soumise aux prescriptions légales ou règlementaires concernant la comptabilité publique de l'Etat ni au contrôle de la Cour des comptes ; elle suit les règles ordinaires de la comptabilité commerciale.

Elle n'est pas soumise aux dispositions de la loi n° 88-01 du 12 janvier 1988 portant loi d'orientation sur les entreprises publiques économiques.

Art. 14. — Le capital initial de la Banque centrale est constitué par une dotation entièrement souscrite par l'Etat et dont le montant est fixé par la loi.

Le capital de la Banque centrale peut être augmenté par incorporation de réserves, sur délibération du conseil d'administration approuvée par décret.

Art. 15. — Le siège de la Banque centrale est à Alger.

Art. 16. — La Banque centrale établit en Algérie des succursales ou des agences dans toutes les localités où elle le juge utile.

Art. 17. — La Banque centrale peut avoir des correspondants et des représentants partout où elle l'estime nécessaire.

Art. 18. — La dissolution de la Banque centrale ne peut être prononcée que par une loi qui fixera les modalités de la liquidation.

TITRE II

GESTION ET SURVEILLANCE DE LA BANQUE CENTRALE

Art. 19. — La direction, l'administration et la surveillance de la Banque centrale sont assurées, respectivement par un Gouverneur assisté de trois vice-gouverneurs, le conseil de la monnaie et du crédit et deux censeurs.

Le conseil de la monnaie et du crédit, ci-après appelé « le conseil » agit tant comme conseil d'administration de la Banque centrale que comme organisme administratif édictant les normes monétaires, financières et bancaires.

Chapitre I

Le Gouverneur et les vice-gouverneurs

Art. 20. — Le Gouverneur est nommé par décret du Président de la République.

Art. 21. — Les vice-gouverneurs sont nommés par décret du Président de la République qui précise le rang de chacun d'eux.

Chaque année et d'office, le rang de chacun des vice-gouverneurs fera l'objet de permutation dans l'ordre contraire du rang établi par le décret de nomination.

Art. 22. — Le Gouverneur est nommé pour une durée de six (6) ans.

Chacun des vice-gouverneurs est nommé pour une durée de cinq (5) ans.

Les mandats du Gouverneur et des vice-gouverneurs sont renouvelables une seule fois.

En cas d'incapacité dûment constatée ou de faute lourde, le Gouverneur et chacun des vice-gouverneurs sont relevés de leur fonction par décret du Président de la République.

Ils ne sont pas soumis aux règles de la fonction publique.

Art. 23. — Les fonctions de Gouverneur et de vice-gouverneur sont incompatibles avec tout mandat législatif, toute charge gouvernementale et toute fonction publique.

Ils ne peuvent exercer quelque activité, profession ou fonction que ce soit durant leur mandat, à l'exception de la représentation de l'Etat auprès d'institutions publiques internationales de caractère financier, monétaire ou économique.

Ils ne peuvent emprunter aucun montant auprès de quelque institution que ce soit, algérienne ou étrangère et aucun engagement revêtu de la signature de l'un d'eux ne peut être admis dans le portefeuille de la Banque centrale, ni dans celui de toute banque opérant en Algérie.

Art. 24. — Le traitement du Gouverneur et des vice-gouverneurs ainsi que tous autres avantages sont fixés par décret. Ils sont à la charge de la Banque centrale.

Art. 25. — Durant une période de deux (2) ans après la fin de leur mandat, le Gouverneur et les vice-gouverneurs ne peuvent gérer ou entrer au service d'un établissement soumis à l'autorité ou au contrôle de la Banque centrale, ou d'une société dominée par un tel établissement ni servir de mandataire ou de conseiller à de tels établissements ou sociétés.

Art. 26. — Sauf cas de révocation pour cause de faute lourde, lors de la fin de leurs mandats, le Gouverneur et les vice-gouverneurs et, éventuellement, leurs héritiers, reçoivent une indemnité égale au traitement de deux (2) ans qui est à la charge de la Banque centrale et ce, à l'exclusion de tout autre montant versé par cette dernière.

Art. 27. — En cas de vacance du poste du Gouverneur ou d'empêchement de ce dernier, il est remplacé par le premier vice-gouverneur et, en cas d'empêchement ou de vacance de poste de ce dernier, par son suivant selon le rang établi conformément à l'alinéa 2 de l'article 21.

Art. 28. — Le Gouverneur assume la direction des affaires de la Banque centrale.

Il prend toutes mesures d'exécution et accomplit tous actes dans le cadre de la loi.

Le Gouverneur signe au nom de la Banque centrale toutes conventions, les comptes- rendus d'exercice, les bilans et les comptes de profits et pertes.

Il représente la Banque centrale auprès des pouvoirs publics, des autres banques centrales, des organismes financiers internationaux et d'une façon générale, auprès des tiers.

Les actions judiciaires sont intentées et défendues à sa poursuite et diligence. Il prend toutes mesures d'exécution et toutes mesures conservatoires qu'il juge utiles.

Il procède à toutes acquisitions et aliénations immobilières et mobilières.

Il organise les services de la Banque centrale et en définit les tâches.

Il établit, en accord avec le conseil, le statut du personnel de la Banque centrale conformément aux dispositions légales en vigueur.

Dans les conditions prévues par ce statut, il recrute, nomme à leur poste, fait avancer en grade, révoque et destitue les agents de la Banque centrale.

Il désigne les représentants de la Banque centrale au sein des conseils d'autres institutions lorsqu'une telle représentation est prévue.

Il est consulté par le Gouvernement chaque fois que celui-ci doit délibérer sur des questions intéressant la monnaie ou le crédit ou pouvant avoir des répercussions sur la situation monétaire.

Art. 29. — Le Gouverneur détermine les attributions de chacun des vice-gouverneurs et précise leurs pouvoirs.

Art. 30. — Le Gouverneur peut donner délégation de signature à des agents de la Banque centrale.

Il peut également, pour les besoins du service, constituer des mandataires spéciaux appartenant aux cadres de la Banque centrale.

Art. 31. — Le Gouverneur peut s'assurer la collaboration de conseillers techniques n'appartenant pas aux cadres de la Banque centrale et constituer parmi eux, pour les besoins du service, des mandataires spéciaux pour une durée limitée et des affaires déterminées.

Ghapitre II

Le conseil de la monnaie et du crédit

Section 1

Composition du conseil, convocation aux réunions, quorum et majorité nécessaires pour les décisions

Art. 32. — Le conseil est composé :

— du Gouverneur comme président,

— des trois vice-gouverneurs comme membres,

— de trois fonctionnaires, du grade le plus élevé, désignés par décret du Chef du gouvernement en raison de leur compétence en matière économique et financière. Trois suppléants sont désignés pour remplacer, le cas échéant, les fonctionnaires précités.

Art. 33. — En cas d'absence du Gouverneur, le conseil est présidé par le vice-gouverneur qui le remplace.

Art. 34. — En cas d'absence ou de vacance de leurs fonctions, les trois fonctionnaires sont remplacés par leurs suppléants.

Art. 35. — Dans l'exercice de leurs fonctions de membres du conseil, les trois fonctionnaires et leurs remplaçants sont indépendants des administrations auxquelles ils appartiennent, délibèrent et votent en toute liberté.

Art. 36. — Le conseil détermine les jetons de présence des trois hauts fonctionnaires ainsi que les conditions dans lesquelles leurs frais éventuels de déplacement et de séjour leur sont remboursés.

Art. 37. — Le Gouverneur convoque et préside le conseil, il en arrête l'ordre du jour.

La présence de quatre au moins des membres du conseil est nécessaire pour la tenue de ses réunions.

Art. 38. — Les décisions sont prises à la majorité simple des voix ; en cas d'égalité, la voix de la personne qui préside est prépondérante.

Art. 39. — Aucun conseiller ne peut donner mandat pour être représenté aux réunions du conseil.

Art. 40. — Le conseil se réunit au moins une fois par mois sur convocation de son président.

Le président doit réunir le conseil si trois conseillers le demandent.

Art. 41. — Sans préjudice des obligations qui leur sont imposées par la loi, et hors les cas où ils sont appelés à témoigner en justice en matière pénale, les membres du conseil ne peuvent se livrer à aucune divulgation des faits ou renseignements dont ils ont connaissance, directement ou indirectement, en raison de leurs fonctions.

La même obligation est imposée à toute personne à laquelle le conseil a recours à un titre quelconque en vue de l'exercice de sa mission.

Section 2

Attributions en tant que conseil d'administration de la Banque centrale

Art. 42. — Le conseil dispose des pouvoirs les plus étendus pour l'administration de la Banque centrale dans les limites de la présente loi.

Le conseil peut constituer en son sein des comités consultatifs dont il fixe la compétence, la composition et les règles de fonctionnement. Il peut consulter toute institution et toute personne.

Art. 43. — Le conseil délibère sur l'organisation générale de la Banque centrale et sur l'établissement ou la suppression des succursales et agences.

Il approuve le statut du personnel et le régime de rémunération des agents de la Banque centrale.

Il arrête les règlements applicables à la Banque centrale.

Il délibère à l'initiative du Gouverneur sur toutes conventions.

Il statue sur les acquisitions et aliénations immobilières et mobilières ainsi que sur l'opportunité des actions judiciaires à engager par le Gouverneur au nom de la Banque centrale, sous réserve des pouvoirs du Gouverneur comme président de la commission bancaire.

Il autorise les compromis et transactions.

Il détermine les conditions et la forme dans lesquelles la Banque centrale établit et arrête ses comptes.

Il arrête chaque année le budget de la Banque centrale et en cours d'exercice, y apporte les modifications jugées nécessaires.

Il arrête la répartition des bénéfices dans les conditions prévues ci-après et approuve le projet de compte rendu annuel que le Gouverneur adresse en son nom au Président de la République.

Il détermine les conditions de placement des fonds propres de la Banque centrale.

Il lui est rendu compte de toutes les affaires concernant la gestion de la Banque centrale.

Section 3

Attributions en tant qu'autorité monétaire édictant des normes et en assurant l'exécution; voies de recours contre ses décisions

Art. 44. — Le conseil de la monnaie et du crédit est investi de pouvoirs en tant qu'autorité monétaire qu'il exerce, dans le cadre de la présente loi, en édictant des règlements bancaires et financiers concernant :

a — l'émission de la monnaie, comme prévu aux articles 4 et 5 de la présente loi, ainsi que sa couverture,

b — les normes et conditions des opérations de la Banque centrale, notamment en ce qui concerne l'escompte, la pension et le gage des effets publics et privés et les opérations sur métaux précieux et devises,

c — les objectifs en matière d'évolution des différentes composantes de la masse monétaire et du volume du crédit,

d — les chambres de compensation,

e — les conditions d'établissement des banques et des établissements financiers ainsi que celles de l'implantation de leurs réseaux,

f — les conditions d'ouverture en Algérie de bureaux de représentation de banques et d'établissements financiers étrangers,

g — les normes et ratios applicables aux banques et aux établissements financiers, notamment en matière de couverture et de répartition des risques, de liquidité et de solvabilité,

h — la protection de la clientèle des banques et des établissements financiers, notamment en matière d'opérations avec cette clientèle,

i — les normes et règles comptables applicables aux banques et aux établissements financiers ainsi que les modalités et délais de communications des comptes, états comptables, statistiques et situations à tous ayants-droit, et notamment à la Banque centrale,

j — les conditions techniques d'exercice des professions de conseil et de courtage en matière bancaire et financière,

k — la réglementation des changes et l'organisation du marché des changes,

l — tous autres règlements prévus par la loi.

Art. 45. — Le conseil prend les décisions individuelles suivantes :

A) autorisation, modification et retrait de l'agrément des banques et établissements financiers algériens et étrangers,

B) autorisation d'ouverture de bureaux de représentation de banques et d'établissements financiers étrangers,

C) délégation de pouvoirs en matière d'application de la réglementation des changes,

D) celles concernant l'application des règlements édictés conformément à l'article 44.

Art. 46. — Les projets de règlements à édicter en vertu de l'article 44 sont communiqués, dans les deux (2) jours de leur approbation par le conseil, au ministre chargé des finances qui dispose d'un délai de trois (3) jours pour en demander la modification et communiquer celle-ci au Gouverneur.

Si le ministre chargé des finances ne demande pas la modification dans le délai précité, le règlement devient exécutoire.

Lorsque le ministre chargé des finances demande la modification, le Gouverneur doit réunir le conseil dans un délai de deux (2) jours et lui soumettre la modification proposée.

La nouvelle décision du conseil, quelle qu'elle soit, est exécutoire.

Art. 47. — Le texte du règlement devenu exécutoire est promulgué par le Gouverneur et publié au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Les règlements sont opposables aux tiers dès leur publication au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

En cas d'urgence, ils peuvent être publiés dans deux quotidiens paraissant à Alger et deviennent alors opposables aux tiers dès l'accomplissement de cette formalité.

Art. 48. — Les règlements promulgués et publiés, comme il est dit à l'article 47, ne peuvent faire l'objet que d'un recours en annulation devant la chambre administrative de la Cour suprême.

Ce recours en annulation ne peut être formé que par le ministre chargé des finances.

Sous peine de forclusion, le recours doit être présenté dans un délai de soixante (60) jours à dater de la publication.

Les recours ne sont pas suspensifs d'exécution.

Art. 49. — Les décisions individuelles prises conformément à l'article 45 sont promulguées par le Gouverneur.

Celles prises en vertu des alinéas A, B et C de l'article 45 sont publiées au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire. Les autres sont notifiées aux requérants et aux intéressés par lettre recommandée ou contre récépissé ou conformément au code de procédure civile.

Toutes ces décisions sont exécutoires dès leur publication ou leur notification.

Art. 50. — Seul un recours en annulation est ouvert contre les décisions prises en vertu de l'article 45.

Seules les personnes physiques et morales directement visées par la décision peuvent former le recours.

Sous peine de forclusion, le recours doit être présenté dans les soixante (60) jours à dater de la publication ou de la notification de la décision, sous réserve des dispositions de l'article 132 de la présente loi.

La chambre administrative de la Cour suprême est seule compétente pour connaître des recours.

Les recours ne sont pas suspensifs d'exécution.

Chapitre III

Surveillance et contrôle

Art. 51. — La surveillance de la Banque centrale est exercée par deux censeurs nommés par décret du Président de la République sur proposition du ministre chargé des finances. Les deux (2) censeurs doivent être obligatoirement choisis parmi le personnel de rang élevé dans la hiérarchie administrative du ministère chargé des finances et doivent avoir des connaissances, notamment comptables, leur permettant d'exercer leur mission.

Il est mis fin au mandat des censeurs par décret du Président de la République pris sur proposition du ministre chargé des finances.

Les prescriptions de l'article 41 sont applicables aux censeurs.

Art. 52. — Les fonctions de censeurs sont gratuites. Toutefois, les conditions dans lesquelles les censeurs peuvent être remboursés de leurs frais éventuels de déplacement et de séjour ainsi que des autres frais engagés à l'occasion de leur mission, seront précisées par voie règlementaire.

Art. 53. — Les censeurs exercent une surveillance générale sur tous les services et toutes les opérations de la Banque centrale.

La mission des censeurs ne porte pas sur les décisions du conseil prises en application des articles 44 et 45.

Les censeurs peuvent opérer conjointement ou séparément les vérifications ou contrôles qu'ils estiment opportuns.

Ils assistent aux séances du conseil, siégeant comme conseil d'administration, avec voix consultative.

Ils informent le conseil du résultat des contrôles qu'ils ont effectués.

Ils peuvent présenter au conseil toutes propositions ou remarques qu'ils jugent utiles. Si leurs propositions ne sont pas adoptées, ils peuvent en requérir la transcription sur le registre des délibérations.

Ils en informent le ministre chargé des finances.

Ils vérifient, dans les mêmes conditions que les commissaires aux comptes, les comptes en fin d'exercice avant qu'ils ne soient arrêtés par le conseil et, dans les quinze (15) jours de la date où ces comptes ont été mis à leur disposition, font rapport à ce dernier sur leurs vérifications et, éventuellement, les amendements qu'ils proposent.

Art. 54. — Les censeurs adressent au ministre chargé des finances un rapport sur les comptes de fin d'exercice dans les trois (3) mois de la clôture de celui-ci, copie de ce rapport est communiquée au Gouverneur.

Le ministre peut leur demander à tout moment des rapports sur des questions déterminées.

TITRE III

ATTRIBUTIONS ET OPERATIONS DE LA BANQUE CENTRALE

Chapitre I

Dispositions générales

Art. 55. — La Banque centrale a pour mission de créer et de maintenir dans le domaine de la monnaie, du crédit et des changes, les conditions les plus favorables à un développement ordonné de l'économie nationale, en promouvant la mise en œuvre de toutes les ressources productives du pays, tout en veillant à la stabilité interne et externe de la monnaie.

A cet effet, elle est chargée de régler la circulation monétaire, de diriger et de contrôler, par tous les moyens appropriés, la distribution du crédit, de veiller à la bonne gestion des engagements financiers à l'égard de l'étranger et de régulariser le marché des changes.

Art. 56. — La Banque centrale est consultée par le Gouvernement sur tout projet de loi et de texte règlementaire relatif aux finances ou à la monnaie.

Elle peut proposer au Gouvernement toute mesure qui, de l'avis du Gouverneur ou du conseil, est de nature à exercer une action favorable sur la balance des paiements, le mouvement des prix, la situation des finances publiques et, d'une façon générale, le développement de l'économie nationale.

Elle informe le Gouvernement de tout fait qui, de l'avis du Gouverneur ou du conseil, peut porter atteinte à la stabilité monétaire.

Elle peut demander aux établissements bancaires, aux organismes de crédit et aux administrations financières de lui fournir toutes statistiques et informations qu'elle juge utiles pour connaître l'évolution de la conjoncture économique, de la monnaie, du crédit, de la balance des paiements et de l'endettement extérieur.

Elle définit les modalités des opérations de crédit avec l'étranger, les autorise et centralise toutes les informations utiles au contrôle et au suivi des engagements financiers envers l'étranger.

Art. 57. — La Banque centrale assiste le Gouvernement et ses représentants dans leurs relations avec les institutions financières multilatérales et internationales. Elle peut représenter le Gouvernement tant auprès de ces institutions qu'au sein des conférences internationales.

Elle participe aux négociations de prêts ou emprunts extérieurs conclus pour le compte de l'Etat et peut représenter celui-ci dans lesdites négociations.

Elle participe à la négociation des accords internationaux de paiement, de change et de compensation et est chargée de leur exécution. Elle conclut tout arrangement technique relatif aux modalités pratiques de réalisation desdits accords.

L'exécution éventuelle de ces accords par la Banque centrale s'effectue pour le compte de l'Etat qui en assume les risques, frais, commissions, intérêts et charges quelconques et garantit à la Banque centrale le remboursement de toute perte de change ou autre qu'elle pourrait subir à cette occasion, ainsi que le remboursement de tout découvert ou avance qu'elle serait amenée à consentir en application de ces accords et dans les limites de ceux-ci.

Chapitre 2

Emission de la monnaie

Art. 58. — La Banque centrale émet gratuitement la monnaie fiduciaire dans les conditions précisées ci-dessous.

Elle contribue à l'émission de la monnaie scripturale, la contrôle et la régule.

Art. 59. — La monnaie ne peut être émise par la Banque centrale que dans les conditions de couverture qui seront déterminées par règlement pris conformément à l'alinéa A de l'article 44.

La couverture de la monnaie ne peut comprendre que les éléments suivants :

1) lingots et monnaies d'or,
2) devises étrangères,
3) bons du Trésor algérien,
4) effets en réescompte, en pension ou en gage.

Chapitre III

Opérations

Section 1

Opérations sur or

Art. 60. — La réserve d'or dont dispose la Banque centrale est la propriété de l'Etat qui lui a donné mandat permanent de l'affecter en garantie de la monnaie et d'effectuer pour lui les opérations décrites ci-aprés.

Art. 61. — La Banque centrale peut effectuer toutes opérations sur or, notamment achat, vente, prêt et gage, au comptant ou à terme.

Art. 62. — La Banque centrale réalise toutes ses opérations sur or pour compte du Trésor qui en retire les bénéfices et en supporte les pertes éventuelles.

Art. 63. — L'Etat ne peut disposer des résultats des opérations sur or.

Art. 64. — Tous les avoirs en or de l'Etat se trouvant ou qui se trouveront à la disposition de la Banque centrale, sont affectés à la couverture de la monnaie.

Section 2

Opérations sur devises

Art. 65. — La Banque centrale peut acheter, vendre, escompter, réescompter, mettre en pension, donner ou prendre en gage, mettre ou recevoir en dépôt tous instruments de paiement libellés en monnaies étrangères ainsi que tous avoirs en monnaies étrangères. Elle gère et place ses réserves de change. Elle ouvre des comptes en devises aux sociétés mentionnées à l'article 192 de la présente loi.

Art. 66. — Le règlement prévu à l'article 59 déterminera celles des réserves de change affectées à la couverture de la monnaie, les autres réserves de change seront affectées à la stabilisation du cours des changes ou au soutien de la dette publique extérieure.

Art. 67. — Dans le cadre de la gestion des réserves de change, la Banque centrale peut contracter des emprunts et souscrire à des instruments financiers, libellés en monnaie étrangère, et régulièrement cotés en première catégorie sur les places financières internationales.

Art. 68. — L'article 61 reçoit application en matière d'opérations sur devises ; il en est de même de l'article 64, sauf en ce qui concerne la stabilisation du cours des changes et l'amortissement de la dette publique.

Section 3

Réescompte et crédit aux banques et établissements financièrs

Art. 69. — La Banque centrale peut réescompter ou prendre en pension aux banques et établissements financiers des effets sur l'Algérie ou sur l'étranger, représentatifs d'opérations commerciales et engageant la signature d'au moins trois personnes physiques ou morales notoirement solvables dont celle du cédant.

Ces effets ne doivent pas avoir plus de six (6) mois à courir. Une des signatures peut être remplacée par une des garanties énumérées ci-aprés :

— warrants ;

— récépissés de marchandises ;

— connaissements de marchandises exportées d'Algérie, à ordre et accompagnées des documents d'usage.

Art. 70. — La Banque centrale peut réescompter pour des périodes de six (6) mois au maximum ou prendre en pension aux banques et établissements financiers, les effets de financement portant la signature d'au moins deux personnes physiques ou morales notoirement solvables dont celle du cédant et créés en représentation de crédits de campagne ou de crédits de trésorerie.

Ces réescomptes sont renouvelables sans que la durée totale du concours de la Banque centrale puisse excéder douze (12) mois.

Art. 71. — La Banque centrale peut réescompter aux banques et établissements financiers pour des périodes de six (6) mois au maximum ou prendre en pension les effets créés en représentation de crédits à moyen terme.

Ces réescomptes sont renouvelables, mais pour une période ne pouvant excéder trois (03) années. Les effets doivent comporter, en dehors de la signature du cédant, deux signatures de personnes physiques ou morales notoirement solvables, dont l'une peut être remplacée par la garantie de l'Etat.

Les crédits à moyen terme doivent avoir l'un des objets suivants :

a) développement des moyens de production ;

b) financement d'exportations ;

c) construction d'immeubles d'habitation.

Ils doivent remplir des conditions établies par le conseil pour être admis auprés de la Banque centrale.

Art. 72. — La Banque centrale peut réaliser les opérations suivantes sur les effets publics émis ou garantis par l'Etat :

a) escompter aux banques et aux établissements financiers des effets ayant au plus trois (3) mois à courir,

b) admettre aux avances à trente (30) jours, escompter à échéance conventionnelle et prendre en pension aux banques et organismes de crédit des effets ayant plus de trois (3) mois à courir,

c) accorder des avances gagées, à concurrence des quotités fixées par le conseil et pour une durée qui ne pourra excéder une année.

En aucun cas, ces opérations ne peuvent être traitées au profit du Trésor ou des collectivités publiques.

Le conseil arrêtera la liste des effets publics admis par la Banque centrale.

Art. 73. — La Banque centrale peut également consentir aux banques et aux établissements financiers des avances sur monnaies et lingots d'or et sur devises étrangères, selon des modalités fixées par le conseil.

En aucun cas, la durée de ces avances ne peut excéder un an.

Art. 74. — La Banque centrale peut accorder aux banques et établissements financiers des crédits en compte courant pour une durée d'un an au plus.

Ces crédits devront être garantis par des gages sur des bons du Trésor algérien, de l'or, des devises étrangères ou des effets admissibles à l'escompte en vertu de l'article 69.

Le crédit doit représenter au maximum 70 % du montant du gage et 50 % de celui-ci s'il est constitué par des effets réescomptables.

Art. 75. — Dans les cas prévus aux articles ci-dessus, l'emprunteur souscrit envers la Banque centrale l'engagement de rembourser à l'échéance le montant du crédit qui lui a été consenti. Cet engagement doit stipuler l'obligation pour l'emprunteur de couvrir la Banque centrale de la fraction du crédit correspondant à la dépréciation qui affecte la valeur de la garantie toutes les fois que cette dépréciation atteint 10 %.

Faute par l'emprunteur de satisfaire à cet engagement, le montant du crédit devient exigible de plein droit.

Section 4

Opérations sur le marché monétaire

Art. 76. — La Banque centrale peut, dans les limites et suivant les conditions fixées par le conseil, intervenir sur le marché monétaire et, notamment, acheter et vendre des effets publics ayant moins de six (6) mois à courir et des effets privés admissibles au réescompte ou aux avances. En aucun cas, ces opérations ne peuvent être traitées au profit du Trésor, ni des collectivités émettrices.

Art. 77. — A aucun moment, le montant total en cours des opérations sur effets publics réalisées par la Banque centrale conformément aux articles précédents ne peut dépasser vingt pour cent (20 %) des recettes ordinaires de l'Etat constatées au cours de l'année budgétaire écoulée.

Section 5

Concours accordés à l'Etat

Art. 78. — Sur une base contractuelle, et dans la limite d'un maximum égal à dix pour cent (10 %) des recettes ordinaires de l'Etat constatées au cours du précédent exercice budgétaire, la Banque centrale peut consentir au Trésor des découverts en compte courant dont la durée totale ne peut excéder deux cent quarante (240) jours, consécutifs ou non, au cours d'une année de calendrier. Les découverts autorisés donnent lieu à la perception d'une commission de gestion dont le taux et les modalités sont fixés par le conseil en accord avec le ministre chargé des finances. Ces avances doivent être remboursées avant la fin de chaque exercice.

Art. 79. — La Banque centrale peut escompter ou prendre en pension des traites et obligations cautionnées souscrites à l'ordre des comptables du Trésor et venant à l'échéance dans un délai de trois (3) mois.

Art. 80. — La Banque centrale maintiendra auprès du centre de chèques postaux des avoirs correspondant à ses besoins normalement prévisibles.

Section 6

Autres opérations avec l'Etat, les collectivités et les organismes publics

Art. 81. — La Banque centrale est l'agent financier de l'Etat pour toutes ses opérations de caisse, de banque et de crédit.

Elle assure sans frais la tenue du compte courant du trésor et exécute gratuitement toutes opérations données au débit ou au crédit de ce compte. Le solde créditeur du compte courant du Trésor n'est pas productif d'intérêts.

La Banque centrale assure gratuitement :

— le placement dans le public des emprunts émis ou garantis par l'Etat ;

— le paiement, concurremment avec les caisses publiques, des coupons des titres émis ou garantis par l'Etat.

Art. 82. — La Banque centrale peut assurer :

— pour les collectivités et établissements publics, les opérations prévues à l'article 81 contre rémunération ;

— la garde et la gestion des valeurs mobilières appartenant à l'Etat ;

— le service financier des emprunts de l'Etat, des collectivités et établissements publics ;

— le placement dans le public des emprunts émis par les collectivités et établissements publics ;

— le paiement des coupons des titres émis par les collectivités et établissements publics.

Section 7

Opérations avec les banques et les établissements financiers

Art. 83. — La Banque centrale peut réaliser toutes opérations bancaires avec les banques et les établissements financiers opérant en Algérie et avec toute banque centrale étrangère.

Elle ne peut traiter avec les banques opérant à l'étranger que des opérations en devises étrangères.

Art. 84. — Chaque banque opérant en Algérie doit entretenir un compte courant créditeur avec la Banque centrale pour les besoins de la compensation.

Art. 85. — La Banque centrale réalise les opérations mentionnées aux articles 69 à 84 pour son propre compte.

Section 8

Opérations portant sur les fonds propres de la Banque centrale

Art. 86. — La Banque centrale peut placer ses fonds propres représentés par ses comptes de capital, de réserve, de provisions à caractère de réserves et d'amortissements :

a) soit en immeubles, conformément aux dispositions de l'article 87 ;

b) soit en titres émis ou garantis par l'Etat ;

c) soit en opérations de financement d'intérêt social ou national ;

d) soit, après autorisation du ministre chargé des finances, en titres émis par les organismes financiers régis par des dispositions légales particulières.

Le total des placements opérés en vertu des alinéas c) et d) ci-dessus ne peut excéder 40 % desdits fonds propres.

Art. 87. — La Banque centrale peut, pour ses besoins, acquérir, faire construire, vendre et échanger, des immeubles. Ces opérations sont subordonnées à l'autorisation du conseil et ne peuvent être faites que sur les fonds propres.

Art. 88. — Pour se couvrir de ses créances douteuses ou en souffrance, la Banque centrale peut :

— prendre toutes garanties, notamment sous forme de nantissements ou d'hypothèques ;

— acquérir à l'amiable ou sur vente forcée tout bien mobilier ou immobilier. Les immeubles et les biens ainsi acquis doivent être aliénés dans le délai de deux (2) ans, à moins qu'ils ne soient utilisés pour les besoins de l'exploitation.

Chapitre IV

Etablissement, organisation, gestion et fermeture des chambres de compensation

Art. 89. — La Banque centrale décide l'établissement, l'organisation, le financement et la fermeture des chambres de compensation de tous moyens de paiement scripturaux ou électroniques, elle en assure aussi la gestion.

Art. 90. — Les frais des chambres de compensation sont supportés par les banques et les établissements financiers.

Chapitre V

Etablissement des normes applicables aux banques et établissements financiers

Art. 91. — La Banque centrale établit les conditions générales dans lesquelles les banques et les établissements financiers algériens et étrangers peuvent être autorisés à se constituer en Algérie ou à y opérer.

Elle établit aussi les conditions dans lesquelles cette autorisation peut être modifiée ou retirée.

Art. 92. — La Banque centrale détermine toutes les normes que chaque banque doit respecter en permanence, notamment celles concernant :

— les ratios entre les fonds propres et les engagements ;

— les ratios de liquidité ;

— les ratios entre les fonds propres et les concours à chaque débiteur ;

— les ratios entre les dépôts et les placements ;

— l'usage des fonds propres ;

— les placements de la trésorerie ;

— les risques en général.

Art. 93. — La Banque centrale peut exiger que les banques placent auprès d'elle, en un compte bloqué, avec ou sans intérêts, une réserve calculée, soit sur l'ensemble de leurs dépôts, soit sur une catégorie de ceux-ci, soit sur l'ensemble de leurs placements, soit sur une catégorie de ceux-ci, tant en monnaie nationale qu'en monnaie étrangère.

Cette réserve est dénommée réserve obligatoire.

Le taux de réserve obligatoire ne peut dépasser, en principe, 28 % des montants servant à la base de calcul.

Cependant, la Banque centrale peut fixer un taux supérieur en cas de nécessité dûment justifiée.

La Banque centrale peut établir des réserves obligatoires applicables aux établissements financiers conformément aux conditions du présent article en tenant compte des avances consenties à eux par les banques et les établissements financiers aux lieu et place des dépôts.

Tout manque dans la réserve obligatoire d'une banque, la soumet d'office à une astreinte journalière égale à un pour cent (1 %) de ce manque ; cette astreinte est perçue par la Banque centrale.

L'astreinte peut faire l'objet d'un recours conformément à l'article 50.

Art. 94. — La Banque centrale peut exiger des banques qu'elles lui fournissent, outre les comptes annuels :

— des états mensuels détaillés montrant les postes d'actif et de passif, tous les postes hors bilan ainsi que les charges et les produits d'exploitation ;

— des bilans et comptes d'exploitation semestriels ;

— tous renseignements statistiques.

La Banque centrale établit le contenu et les postes de ces documents.

Art. 95. — La Banque centrale peut déterminer les conditions requises des dirigeants et du personnel d'encadrement des banques et établissements financiers et arrêter leurs normes de gestion.

Chapitre VI

Réglementation des opérations des banques et établissements financiers avec leurs clients

Art. 96. — La Banque centrale peut réglementer les opérations des banques et des établissements financiers avec leurs clients, notamment en ce qui concerne :

— l'ouverture des comptes créditeurs ;

— les garanties admises pour les avances et crédits.

Chapitre VII

Réglementation des changes et des mouvements de capitaux avec l'étranger

Art. 97. — Le conseil est autorisé à établir les normes d'application de la réglementation des changes et des mouvements de capitaux de et vers l'étranger dans le cadre des articles 181 à 192 de la présente loi.

Art. 98. — Lors de l'établissement des normes mentionnées à l'article 97, le conseil devra tenir compte de l'ensemble de la législation sur les changes.

Art. 99. — Toutes les mesures prises en vertu des articles 97 et 98 ci-dessus, s'appliqueront d'office aux situations individuelles.

Chapitre VIII

Opérations interdites

Art. 100. — La Banque centrale ne peut réaliser d'autres opérations, ni exercer d'autres attributions que celles prévues par la loi.

TITRE IV

COMPTES ANNUELS ET PUBLICATIONS

Art. 101. — La Banque centrale adresse au ministre chargé des finances la situation de ses comptes arrêtés à la fin de chaque mois. Cette situation est publiée au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Art. 102. — Les comptes de la Banque centrale sont arrêtés et balancés le 31 décembre de chaque année. Le conseil détermine la valeur pour laquelle les créances en souffrance peuvent demeurer comprises dans les comptes de l'actif et procède à tous amortissements et constitutions de provisions jugés nécessaires.

Art. 103. — Les produits nets, déduction faite de toutes les charges, des amortissements et des provisions, constituent les bénéfices. Sur ces bénéfices, il est obligatoirement prélevé 15 % au profit de la réserve légale. Ce prélèvement cesse d'être obligatoire dès que la réserve atteint le montant du capital ; il le redevient si cette proportion n'est plus atteinte.

Après attribution des dotations jugées nécessaires par le conseil à toutes autres réserves générales ou spéciales, le solde est versé au Trésor.

Les réserves peuvent être affectées à des augmentations de capital dans les conditions prévues à l'article 14.

Art. 104. — Si l'arrêté des comptes au 31 décembre se solde par une perte, celle-ci est amortie par imputation sur les réserves générales ou spéciales et, s'il y a lieu, sur la réserve légale. Si l'ensemble de ces réserves ne permet pas d'amortir intégralement la perte, le reliquat qui subsiste est couvert par le Trésor dans un délai de trois (3) mois.

Art. 105. — Dans le mois de la clôture de chaque exercice, le Gouverneur remet au Président de la République le bilan et le compte de profits et pertes, ainsi qu'un rapport rendant compte des opérations de la Banque centrale. Ces documents sont publiés au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire, un mois au plus tard après leur transmission au Président de la République.

Art. 106. — La Banque centrale publie un rapport annuel sur l'évolution économique et monétaire du pays qui donne lieu à une communication à l'Assemblée populaire nationale suivie d'un débat. Elle peut publier des bulletins contenant une documentation statistique et des études d'ordre économique et monétaire.

TITRE V

EXEMPTIONS ET PRIVILEGES

Art. 107. — Nonobstant les dispositions de l'article 13 de la loi n° 84-17 du 7 juillet 1984, modifiée, relative aux lois de finances ; la Banque centrale est exemptée, tant pour le présent que pour l'avenir, de tous impôts, droits, taxes, perceptions ou charges fiscales de quelque nature que ce soit.

Sont exemptés de droit de timbre et d'enregistrement, tous contrats, tous effets et généralement toutes pièces et tous actes judiciaires et extrajudiciaires se rapportant aux opérations traitées par la Banque centrale dans l'exercice direct de ses attributions.

Art. 108. — La Banque centrale jouit des droits et privilèges mentionnés aux articles 175 à 180 inclus de la présente loi ; elle est, en outre, exonérée toujours de *cautio judicatum* solvi et d'avance ainsi que de tous frais judiciaires et taxes perçus au profit de l'Etat.

Art. 109. — L'Etat assure la sécurité et la protection des établissements de la Banque centrale et fournit gratuitement à celle-ci les escortes nécessaires et la sécurité des transferts de fonds ou de valeurs.

LIVRE III

ORGANISATION BANCAIRE

TITRE I

DEFINITIONS

Art. 110. — Les opérations de banque comprennent la réception de fonds du public, les opérations de crédit ainsi que la mise à la disposition de la clientèle des moyens de paiement et la gestion de ceux-ci.

Art. 111. — Sont considérés comme fonds reçus du public, les fonds recueillis de tiers, notamment sous forme de dépôts, avec le droit d'en disposer pour son propre compte, mais à charge de les restituer.

Toutefois, ne sont pas considérés comme fonds reçus du public, au sens de la présente loi ;

1) Les fonds reçus ou laissés en compte par les actionnaires détenant au moins cinq pour cent (5 %) du capital, les administrateurs et les gérants ;

2) Les fonds provenant de prêts participatifs.

Art. 112. — Constitue une opération de crédit pour l'application de la présente loi tout acte à titre onéreux par lequel une personne met ou promet de mettre des fonds à la disposition d'une autre personne ou prend, dans l'intérêt de celle-ci, un engagement par signature tel qu'un aval, un cautionnement ou une garantie.

Sont assimilés à des opérations de crédits les opérations de location assorties d'options d'achat, notamment les crédits bails.

Art. 113. — Sont considérés comme moyens de paiement tous les instruments qui permettent à toute personne de transférer des fonds et ce, quel que soit le support ou le procédé technique utilisé.

Art. 114. — Les banques sont des personnes morales qui effectuent à titre de profession habituelle et principalement les opérations décrites aux articles 110 à 113 de la présente loi.

Art. 115. — Les établissements financiers sont des personnes morales qui effectuent à titre de profession habituelle et principalement les opérations de banque, à l'exclusion de la perception de la réception de fonds du public au sens de l'article 111.

Art. 116. — Les banques et établissements financiers peuvent effectuer les opérations connexes à leurs activités telles que :

1) les opérations de change ;

2) les opérations sur or, métaux précieux et pièces ;

3) le placement, la souscription, l'achat, la gestion, la garde et la vente de valeurs mobilières et de tout produit financier ;

4) le conseil et l'assistance en matière de gestion de patrimoine ;

5) le conseil et la gestion financière, l'ingénierie financière et, d'une manière générale, tous les services destinés à faciliter la création et le développement des entreprises en respectant les dispositions légales sur l'exercice des professions ;

6) les opérations de location simple de biens meubles et immeubles pour les banques et établissements financiers habilités à effectuer des opérations de location assorties d'options d'achat.

Art. 117. — Par dérogation aux dispositions concernant les souscriptions, les banques et les établissements financiers peuvent recueillir du public des fonds destinés à être placés en participations auprès d'une entreprise selon toutes les modalités légales telles qu'en actions, parts de sociétés, participation, commandite ou autres.

Ces fonds sont soumis aux conditions ci-après :

1) ils ne sont pas considérés comme dépôts au sens de l'article 111 ci-dessus, les tiers en demeurent propriétaires ;

2) ils ne sont pas productifs d'intérêts ;

3) jusqu'à leur placement, ils doivent être déposés auprés de la Banque centrale en un compte spécial relatif à chaque placement envisagé ;

4) un contrat doit être signé entre chaque tiers et la banque précisant :

a) le nom, l'objet, le capital, le siège et les organes de gestion de l'entreprise qui recevra les fonds ;

b) le projet auquel ces fonds serviront ;

c) les conditions de partage des bénéfices et des pertes ;

d) les conditions de cession des participations ;

e) les conditions de liquidation ou d'amortissement des participations par l'entreprise elle-même ;

f) les conditions dans lesquelles la banque ou l'établissement financier restituera les fonds aux tiers au cas où la participation n'est pas réalisée.

5) la participation doit intervenir dans un délai de six

(6) mois au plus a dater du premier versement effectué par les participants.

Ce délai peut être précédé d'un autre délai de six (6) mois au cas où les inscriptions sont réunies sans versement.

6) en cas de non réalisation de la participation ou d'impossibilité de la réaliser pour quelque raison que ce soit, la banque ou l'établissement financier qui recueille les fonds doit mettre ceux-ci à la disposition de leurs propriétaires dans la semaine qui en suit la constatation ;

7) le conseil arrête par règlement les autres conditions, notamment celles concernant la défaillance d'un ou de plusieurs souscripteurs ;

8) les banques et établissements financiers ont le droit à une commission pour le placement, qui est due même en cas d'application de l'alinéa précédent, ainsi qu'à une commission annuelle en cas de gestion ;

9) outre ce qui est prévu au présent article, ces opérations sont soumises aux règles du mandat.

Art. 118. — En outre, les banques et établissements financiers peuvent prendre et détenir des participations dans les opérations règlementées par l'article 117 ainsi que dans des entreprises existantes ou en création sans que le total de leurs participations ne puisse excéder la moitié de leurs fonds propres.

Le conseil déterminera le maximum des participations des banques par catégorie d'investissement.

Art. 119. — Les banques ne peuvent exercer, à titre habituel, une activité autre que celles mentionnées aux articles 114, 116, 117 et 118.

Les établissements financiers ne peuvent exercer, à titre habituel, une activité autre que celles mentionnées aux articles 115 à 118.

Toutes activités connexes ou complémentaires des banques et établissements financiers seront définies dans un règlement arrêté par le conseil et devront, en tout état de cause, demeurer d'une importance limitée par rapport à l'ensemble des activités habituelles de l'établissement et ne pas empêcher, restreindre ou fausser le jeu de la concurrence sur le marché.

TITRE II

INTERDICTIONS

Art. 120. — Il est interdit à toute personne morale ou physique, autre qu'une banque ou un établissement financier, d'effectuer les opérations que ceux-ci exercent d'une manière habituelle en vertu des articles 114 et 115.

Art. 121. — Le Trésor public et les services financiers des postes et télécommunications peuvent effectuer certaines des opérations interdites en vertu de l'article 120 dans la mesure où les textes législatifs qui leur sont propres les y autorisent.

Les participations étrangères dans les banques et établissements financiers de droit algérien peuvent être autorisées à condition que les pays étrangers accordent la réciprocité aux Algériens ou aux sociétés algériennes.

Art. 129. — La constitution de toute banque et de tout établissement financier de droit algérien doit être autorisée par le conseil.

Art. 130. — L'ouverture en Algérie de succursales de banques et établissements financiers étrangers peut être autorisée par le conseil ; elle est soumise au principe de réciprocité.

Art. 131. — Le conseil déterminera par règlement pris conformément à l'article 44 de la présente loi, les conditions d'établissement de la réciprocité mentionnée aux articles 128 et 130 dans le cadre des intérêts de l'Agérie et pourra passer toutes conventions avec les autorités étrangères concernées.

Art. 132. — Les décisions prises par le conseil en vertu des articles 127, 129 et 130 de la présente loi ne sont susceptibles de recours qu'après deux refus, la seconde demande ne pouvant être introduite que dix (10) mois francs après notification du refus de la première demande.

Art. 133. — Les banques et les établissements financiers constitués sous forme de sociétés algériennes par actions doivent disposer d'un capital libéré d'un montant au moins égal à une somme fixée par un règlement du conseil pris conformément à l'article 44 de la présente loi.

Les banques et les établissements financiers dont le siège social est à l'étranger sont tenus d'affecter une dotation à leurs succursales en Algérie égale au moins au capital minimum exigé des banques et établissements financiers de droit algérien.

Art. 134. — Toute banque ou tout établissement financier doit justifier, à tout moment, que son actif excède effectivement le passif dont il est tenu envers les tiers d'un montant au moins égal au capital minimum.

Le capital ou la dotation d'une banque ou d'un établissement financier doit être reconstitué ou augmenté dans les cas et délais et selon les modalités que prévoira le règlement fixant le capital minimum.

Art. 135. — La détermination effective de l'orientation de l'activité des banques et des établissements financiers et la responsabilité de leur gestion doivent être assurées par deux personnes au moins.

Les banques et les établissements financiers dont le siège est à l'étranger, désignent deux personnes au moins auxquelles ils confient la détermination effective de l'activité et la responsabilité de la gestion de leurs succursales ainsi que leur représentation en Algérie.

Art. 136. — Pour obtenir l'autorisation prévue à l'article 129 ou à l'article 130, les requérants indiquent au conseil le programme d'activité, les moyens techniques et financiers qu'ils entendent mettre en œuvre ainsi que la qualité des apporteurs et, le cas échéant, celle de leurs garants. Ils remettent aussi au conseil une liste des principaux dirigeants et lui soumettent les projets de statuts des sociétés de droit algérien ou les statuts des sociétés étrangères, selon le cas, ainsi que l'organisation interne.

Art. 137. — Une fois obtenue, l'autorisation prévue à l'article 129 , la société de droit algérien peut être constituée et requérir son agrément comme banque ou établissement financier.

L'agrément est accordé si la société a rempli toutes les conditions d'établissement déterminées par la loi et les règlements ainsi que les éventuelles conditions spéciales dont l'autorisation est affectée.

Les succursales de banques et établissements financiers étrangers ayant été autorisées en vertu de l'article 130 sont agréées après avoir rempli les mêmes conditions.

L'agrément est accordé par décision du Gouverneur qui est publiée au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Art. 138. — Le Gouverneur tient à jour une liste des banques et une liste des établissements financiers.

Chaque année, le Gouverneur publie ces deux (2) listes au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Toute modification est publiée.

Art. 139. — Toute modification des statuts d'une banque ou d'un établissement financier de droit algérien doit être agréée préalablement par le conseil si elle porte sur l'objet ou sur le capital de la société. Les autres modifications sont agréées préalablement par le Gouverneur.

Toute cession d'action d'une banque ou d'un établissement financier doit être autorisée par le Gouverneur dans les conditions prévues à un règlement qu'établira le conseil.

Les modifications des statuts des banques et établissements financiers étrangers, pour devenir exécutoires en Algérie, sont soumises au conseil lorsqu'elles portent sur l'objet de la société. Les autres modifications des statuts font l'objet d'une simple communication au Gouverneur. La modification de la dotation en capital de ces succursales doit être autorisée par le conseil.

Art. 140. — Le retrait d'agrément est prononcé par le conseil :

1) à la demande de la banque ou de l'établissement financier,

2) d'office :

a) lorsque les conditions auxquelles l'agrément est subordonné ne sont plus remplies,

b) lorsqu'il n'a pas été fait usage de l'agrément pendant une durée de douze (12) mois,

c) lorsque l'activité, objet de l'agrément, a cessé depuis six (6) mois.

Le retrait d'agrément peut aussi être prononcé par la commission bancaire à titre de sanction disciplinaire.

Art. 141. — Toute banque ou tout établissement financier de droit algérien dont le retrait d'agrément a été prononcé entre en liquidation.

Entrent aussi en liquidation, les succursales en Algérie de banques et établissements financiers étrangers dont le retrait d'agrément a été prononcé.

Les liquidateurs sont désignés conformément à l'article 157 de la présente loi.

Pendant la durée de la liquidation, les banques et établissements financiers :

— ne peuvent effectuer que les opérations strictement nécessaires à l'apurement de la situation,

— doivent mentionner qu'elles sont en liquidation,

— demeurent soumises au contrôle de la commission bancaire.

TITRE IV

ORGANISATION DE LA PROFESSION

Art. 142. — La Banque centrale peut créer une association des banquiers algériens à laquelle les banques et établissements financiers opérant en Algérie seront tenus d'adhérer.

Cette association aura pour objet la représentation des intérêts collectifs de ses membres, notamment auprès des pouvoirs publics, l'information de ses adhérents et du public, l'étude de toute question d'intérêt commun et l'élaboration des recommandations s'y rapportant ainsi que l'organisation et la gestion de services d'intérêt commun.

Ses statuts seront établis par le conseil après avis de la commission bancaire. Toute modification des statuts sera autorisée selon la même procédure.

LIVRE IV

CONTROLE DES BANQUES ET DES ETABLISSEMENTS FINANCIERS

TITRE I

COMMMISSION BANCAIRE

Art. 143. — Il est institué une commission bancaire chargée de contrôler le respect par les banques et les établissements financiers des dispositions législatives et réglementaires qui leur sont applicables et de sanctionner les manquements constatés.

Elle examine leurs conditions d'exploitation et veille à la qualité de leurs situations financières.

Elle veille au respect des règles de bonne conduite de la profession.

Elle constate, le cas échéant, les infractions commises par des personnes non agréées qui exercent les activités des banques et des établissements financiers et leur applique les sanctions disciplinaires prévues par la présente loi, sans préjudice d'autres poursuites pénales et civiles.

Art. 144. — La commission bancaire est composée du Gouverneur ou du vice-gouverneur qui le remplace, président, et des quatre membres suivants ;

— deux magistrats détachés de la Cour suprême proposés par le premier président de cette Cour aprés avis du conseil supérieur de la magistrature,

— deux membres choisis en raison de leur compétence en matière bancaire, financière et surtout comptable, proposés par le ministre chargé des finances.

Les quatre membres sont nommés pour, une durée de cinq (5) ans renouvelable par décret du chef du Gouvernement.

Les articles 23 à 26 de la présente loi s'appliquent aux membres titulaires de la commission bancaire et à leurs suppléants.

Art. 145. — Les décisions de la commission bancaire sont prises à la majorité.

En cas d'égalité des voix, celle du président est prépondérante.

Art. 146. — Seules les décisions de la commission bancaire en matière de désignation d'administrateur provisoire ou de liquidateur et de sanctions disciplinaires sont susceptibles d'un recours de droit administratif.

Le recours doit être présenté dans un délai de soixante (60) jours à dater de la notification sous peine de forclusion.

La notification des décisions a lieu par actes extrajudiciaires ou conformément au code de procédure civile.

Les recours sont de la seule compétence de la chambre administrative de la Cour suprême.

Les recours ne sont pas suspensifs d'exécution.

TITRE II

ORGANISATION ET APPLICATION DU CONTROLE

Art. 147. — La commission bancaire fait effectuer des contrôles sur pièces et sur place.

Art. 148. — La Banque centrale est chargée, pour le compte de la commission bancaire, d'organiser le contrôle sur pièces et d'exercer le contrôle sur place par l'intermédiaire de ses agents.

La Banque centrale peut organiser un département spécial de contrôle chargé d'exécuter ces missions.

La commission bancaire peut charger de mission toute personne de son choix.

Art. 149. — La commission bancaire délibère périodiquement du programme des contrôles sur place.

Art. 150. — La commission bancaire détermine la liste, le modèle et les délais de transmission des documents et informations.

Elle peut demander aux banques et établissements financiers tous renseignements, éclaircissements et justifications nécéssaires à l'exercice de sa mission.

Elle peut demander à toute personne concernée la communication de tout document et de tout renseignement.

Le secret professionnel ne lui est pas opposable.

Art. 151. — Les contrôles de la commission bancaire peuvent être étendus aux participations et aux relations financières entre les personnes morales qui contrôlent directement ou indirectement une banque ou un établissement financier ainsi qu'aux filiales des banques et des établissements financiers.

Dans le cadre de conventions internationales, ils peuvent être étendus aux filiales et succursales de sociétés algériennes établies à l'étranger.

Art. 152. — Les résultats des contrôles sur place sont communiqués aux conseils d'administration des sociétés de droit algérien et aux représentants en Algérie des succursales de sociétés étrangères ainsi qu'aux commissaires aux comptes.

TITRE III

MESURES ET SANCTIONS

Art. 153. — Lorsqu'une entreprise soumise au contrôle de la commission bancaire a manqué aux règles de bonne conduite de la profession, la commission précitée, après avoir mis ses dirigeants en mesure de présenter leurs explications, peut leur adresser une mise en garde.

Art. 154. — Lorsque la situation d'une banque ou d'un établissement financier le justifie, la commission bancaire peut lui enjoindre de prendre, dans un délai déterminé, toutes mesures de nature à rétablir ou renforcer son équilibre financier ou à corriger ses méthodes de gestion.

Art. 155. — La commission bancaire peut désigner un administrateur provisoire auquel sont transférés les pouvoirs nécessaires à l'administration et à la gestion de l'entreprise concernée ou de ses succursales en Algérie et qui peut déclarer la cessation des paiements.

Cette désignation est faite soit à la demande des dirigeants lorsqu'ils estiment ne plus être en mesure d'exercer normalement leurs fonctions, soit à l'initiative de la commission lorsque la gestion de l'entreprise ne peut plus être assurée dans des conditions normales, ou lorsque a été prise l'une des sanctions visées à l'article 156, 4° et 5° paragraphes.

Art. 156. — Si une banque ou un établissement financier a enfreint une disposition législative ou réglementaire afférente à son activité, n'a pas déféré à une injonction ou n'a pas tenu compte d'une mise en garde, la commission bancaire peut prononcer l'une des sanctions disciplinaires suivantes :

1) l'avertissement ;

2) le blâme ;

3) l'interdiction d'effectuer certaines opérations et toutes autres limitations dans l'exercice de l'activité ;

4) la suspension temporaire de l'un ou de plusieurs des dirigeants avec ou sans nomination d'administrateur provisoire ;

5) la cessation des fonctions de l'une ou de plusieurs de ces mêmes personnes avec ou sans nomination d'administrateur provisoire ;

6) le retrait d'agrément.

En outre, la commission bancaire peut prononcer, soit à la place, soit en sus de ces sanctions, une sanction pécuniaire au plus égale au capital minimum auquel sont astreints la banque ou l'établissement financier. Les sommes correspondantes sont recouvrées par le Trésor public et versées au budget de l'Etat.

Art. 157. — La commission bancaire peut mettre en liquidation et nommer un liquidateur aux banques et établissements financiers qui cessent d'être agréés et aux entreprises qui exercent irrégulièrement les opérations réservées aux banques et aux établissements financiers ou enfreignent l'une des interdictions de l'article 126 de la présente loi.

TITRE IV

SECRET PROFESSIONNEL

Art. 158. — Toute personne qui participe ou a participé au contrôle des banques et établissements financiers dans les conditions du présent livre, est tenue au secret professionnel sous les peines prévues à l'article 301 du code pénal.

Sous réserve des textes exprès de loi, ce secret est opposable à toutes les autorités, sauf à l'autorité judiciaire agissant dans le cadre d'une procédure pénale.

Toutefois, la commission bancaire et la Banque centrale peuvent transmettre des informations aux autorités chargées de la surveillance des banques et établissements financiers dans d'autres pays, sous réserve de réciprocité et à condition que ces autorités soient elles-mêmes soumises au secret professionnel avec les mêmes garanties qu'en Algérie.

LIVRE V

PROTECTION DES DEPOSANTS ET DES EMPRUNTEURS

TITRE I

LIQUIDITE ET SOLVABILITE DES BANQUES ET ETABLISSEMENTS FINANCIERS - CENTRALE DES RISQUES

Art. 159. — Les banques et établissements financiers sont tenus, dans les conditions définies par le conseil , de respecter les normes de gestion destinées à garantir leur liquidité et leur solvabilité à l'égard des tiers, et notamment des déposants, ainsi que l'équilibre de leur structure financière. Ils doivent respecter en particulier les ratios de couverture et de division des risques. Le non respect des obigations instituées en application du présent article entraîne l'application de la procédure prévue à l'article 156 de la présente loi.

Art. 160. — La Banque centrale organise et gère un service de centralisation des risques, dénommé « centrale des risques », chargé de recueillir de chaque banque et établissement financier le nom des bénéficiaires des crédits, la nature et le plafond des crédits accordés, le montant des utilisations ainsi que les garanties consenties pour chaque crédit.

La Banque centrale communique à chaque banque et établissement financier les données recueillies concernant la clientèle de l'entreprise à condition :

— que le client ait autorisé préalablement et par écrit la banque ou l'établissement financier à en faire la demande à la Banque centrale et cette dernière à founir les renseignements demandés ;

— et que l'entreprise en fasse la demande écrite.

Aucun crédit ne peut être accordé sans que la banque ou l'établissement financier n'ait obtenu de la centrale des risques les données concernant le bénéficiaire du crédit. Les banques et les établissements financiers sont tenus d'adhérer à la centrale des risques.

Le conseil de la monnaie et du crédit établit, conformément à l'article 44, les règlements organisant le fonctionnement de la centrale des risques et son financement par les banques et les établissements financiers qui n'en supportent que les coûts directs.

Art. 161. — Lorsqu'il apparaît que la situation d'une banque ou d'un établissement financier le justifie, le Gouverneur de la Banque centrale peut inviter les principaux actionnaires de cet établissement à fournir à celui-ci le soutien qui lui est nécessaire.

Le Gouverneur de la Banque centrale peut aussi organiser le concours de l'ensemble des banques et des établissements financiers en vue de prendre les mesures nécessaires à la protection des intérêts des déposants et des tiers, au bon fonctionnement du système bancaire ainsi qu'à la préservation du renom de la place.

TITRE II

COMMISSAIRES AUX COMPTES, OBLIGATIONS COMPTABLES, CONVENTIONS AVEC LES DIRIGEANTS

Chapitre I

Commissaires aux comptes

Art. 162. — Chaque banque et chaque établissement financier doit désigner deux (2) commissaires aux comptes au moins.

Les succursales en Algérie des entreprises étrangères doivent aussi satisfaire à cette obligation.

Art. 163. — Outre leurs obligations légales, les commissaires aux comptes des banques et des établissements financiers sont tenus :

1) de signaler immédiatement au Gouverneur de la Banque centrale toute infraction, commise par l'entreprise qu'ils contrôlent conformément à la présente loi, aux règlements pris en vertu de ses dispositions et aux directives du conseil de la monnaie et du crédit et de la commission bancaire dont copie leur a été communiquée ;

2) de présenter au Gouverneur de la Banque centrale un rapport spécial concernant le contrôle effectué par eux.

Ce rapport doit être remis au Gouverneur dans les quatre (4) mois à dater de la clôture de chaque exercice ;

3) de présenter à l'assemblée générale un rapport spécial préalablement à l'octroi de quelque facilité que ce soit par une banque ou un établissement financier à l'une des personnes visées à l'article 168 de la présente loi et un rapport, dans les quatre (4) mois qui suivent la clôture de l'exercice, concernant l'utilisation de ces facilités.

En ce qui concerne les succursales des banques et établissements financiers étrangers, ce rapport est présenté à leurs représentants en Algérie ;

4) d'adresser au Gouverneur de la Banque centrale une copie de leurs rapports destinés à l'assemblée générale ou aux organes de l'entreprise.

Art. 164. — Les commissaires aux comptes des banques et établissements financiers sont soumis au contrôle de la commission bancaire qui peut leur appliquer les sanctions suivantes, sans préjudice d'autres poursuites disciplinaires ou pénales :

1) le blâme ;

2) l'interdiction de poursuivre les opérations de contrôle d'une banque ou d'un établissement financier ;

3) l'interdiction de remplir les fonctions de commissaires aux comptes de banques et d'établissements financiers pour une durée de trois (3) exercices au moins.

Art. 165. — Aucun crédit ne peut être accordé directement ou indirectement aux commissaires aux comptes par la banque ou par l'établissement qu'ils contrôlent.

Chapitre II

Obligations comptables

Art. 166. — Les banques et les établissements financiers sont tenus d'établir leurs comptes sous forme consolidée dans les conditions fixées par le conseil de la monnaie et du crédit.

Art. 167. — Toute banque ou tout établissement financier doit publier ses comptes annuels au *bulletin officiel* des annonces légales obligatoires dans les conditions fixées par le conseil de la monnaie et du crédit. D'autres publications peuvent être requises.

La commission bancaire s'assure que les publications prévues au présent article ont été régulièrement effectuées. Elle peut ordonner aux établissements concernés de procéder à des publications rectificatives dans le cas où des inexactitudes ou des omissions auraient été relevées dans les documents publiés.

Elle peut porter à la connaissance du public toutes informations qu'elle estime nécessaire.

Chapitre III

Conventions avec les dirigeants

Art. 168. — Des crédits peuvent être consentis par une banque ou un établissement financier à ses dirigeants et actionnaires à condition que l'ensemble des crédits ne dépasse pas vingt pour cent (20 %) des fonds propres de l'entreprise et qu'ils fassent l'objet de l'autorisation prévue à l'article 627 du code de commerce.

L'autorisation doit être préalable à l'octroi du crédit.

On entend par dirigeants les administrateurs, les représentants et les personnes disposant du pouvoir de signature.

Les membres des familles des actionnaires et des dirigeants sont assimilés à eux s'ils sont à leur charge.

L'alinéa 2 de l'article 627 du code de commerce s'applique à toutes les personnes citées ci-dessus.

Pour les succursales en Algérie des banques et des établissements financiers étrangers, cette autorisation sera accordée par les organes compétents du siège social.

Ces crédits doivent faire l'objet d'une communication à l'assemblée générale en fin d'exercice concernant leur utilisation.

Le cas échéant, l'autorisation doit être renouvelée tous les ans.

TITRE III

SECRET PROFESSIONNEL

Art. 169. — Tout membre d'un conseil d'administration, tout commissaire aux comptes et toute personne qui, à un titre quelconque, participe ou a participé à la direction ou à la gestion d'une banque ou d'un établissement financier ou qui en est ou a été l'employé, est tenu au secret professionnel dans les conditions et sous les peines prévues à l'article 301 du code pénal.

Outre les cas où la loi le prévoit, le secret professionnel ne peut être opposé ni à la Banque centrale, ni à la commission bancaire, ni à l'autorité judiciaire agissant dans le cadre d'une procédure pénale.

TITRE IV

GARANTIE DES DEPÔTS

Art. 170. — Les banques devront souscrire au capial d'une société par actions de garantie des dépôts bancaires en monnaie nationale.

La Banque centrale est habilitée à agir comme fondateur unique de cette société sans souscrire des actions de son capital.

Outre les actions détenues par elle, chaque banque sera tenue de payer une prime annuelle de garantie de deux pour cent (2%) au plus du montant de ses dépôts en monnaie nationale que déterminera le conseil chaque année.

Le conseil fixera le montant de la garantie maximum accordée à chaque déposant.

Les dépôts d'une même personne auprès d'une même banque sont considérés comme un dépôt unique même s'ils sont en diverses monnaies.

Seuls sont couverts les dépôts en monnaie nationale.

Cette garantie ne pourra être mise en jeu qu'en cas de cessation de paiements de la banque.

Cette garantie ne couvre pas les montants avancés aux établissements financiers ni ceux avancés par les banques entre elles.

La garantie des dépôts bancaires constitue une garantie d'intérêt public ; à ce titre, elle ouvre droit au paiement d'une prime par le Trésor public, qui sera prévue et payée conformément aux procédures budgétaires en vigueur à la société de garantie des dépôts et qui sera égale à celle payée par l'ensemble des banques.

TITRE V

DISPOSITIONS DIVERSES CONCERNANT LES OPERATIONS DE CREDITS ET LES OPERATIONS BANCAIRES

Art. 171. — Toute personne qui s'est vu refuser l'ouverture d'un compte de dépôt par plusieurs banques et qui de ce fait, ne dispose d'aucun compte, peut demander à la Banque centrale de lui désigner une banque auprès de laquelle elle pourra ouvrir un tel compte.

La banque peut limiter les services liés à l'ouverture de ce compte aux opérations de caisse.

Art. 172. — Les mineurs sont admis à se faire ouvrir des livrets sans intervention de leur représentant légal. Ils peuvent retirer sans cette intervention, mais seulement après l'âge de seize (16) ans révolus, les sommes figurant sur les livrets ainsi ouverts, sauf opposition de la part de leur représentant légal signifiée dans la forme des actes extrajudiciaires.

Art. 173. — Les comptes ouverts auprès d'une banque peuvent être individuels, collectifs avec ou sans solidarité ou indivis. Ils peuvent être affectés en garantie au profit de l'établissement de crédit par simple acte sous-seing privé.

Art. 174. — Sauf dispositions législatives expresses, aucune personne ou autorité extérieure à une banque ou à un établissement financier ne peut se substituer à ses gestionnaires pour faire exécuter une opération qui relève de l'activité de l'établissement ou tout acte, d'une façon générale, qui engage la responsabilité directe des gestionnaires.

Art. 175. — Pour garantir le paiement en capital, intérêts et frais de toutes créances dues aux banques et aux établissements financiers ou qui leur sont affectées en garantie et de tous les effets qui leur sont cédés ou remis en nantissement, de même que pour garantir l'exécution de tout engagement à leur égard par caution, aval, endossement ou garanties, lesdites entreprises bénéficient d'un privilège sur tous biens mobiliers, créances et avoirs en compte.

Ce privilège prend rang immédiatement après celui des salariés, du Trésor public et des caisses d'assurances sociales et s'exerce à partir :

— de la notification, par lettre recommandée avec accusé de réception, de la saisie au tiers débiteur ou détendeur des biens mobiliers, créances et avoirs en comptes ;

— de la date de mise en demeure faite dans les mêmes formes dans les autres cas.

Art. 176. — L'affectation en gage de créances en faveur des banques et des établissements financiers ou la cession de créances par eux ou en leur faveur sont parfaites par la simple notification qu"ils font au débiteur par lettre recommandée avec accusé de réception ou par acte ayant date certaine d'un acte sous-seing privé constitutif du gage ou portant cession de la créance.

Art. 177. — Le nantissement de fonds de commerce en faveur des banques et des établissements financiers peut être effectué par acte sous-seing privé dûment enregistré.

L'inscription de ce nantissement s'effectue conformément aux dispositions légales applicables en la matière.

Art. 178. — A défaut de règlement à l'échéance de sommes dues aux banques et aux établissements financiers, ceux-ci, peuvent, nonobstant toute opposition et quinze (15) jours après sommation signifiée au débiteur par acte extrajudiciaire, obtenir par simple requête adressée au président du tribunal, que soit ordonnée la vente de tout gage constitué en faveur des banques et des établissements financiers et l'attribution à ces derniers directement et sans formalités du produit de cette vente, en remboursement en capital intérêts, intérêts de retard et frais des sommes dues.

Il en est de même en cas d'exercice par les banques et les établissements financiers sur des titres, du matériel, du mobilier ou des marchandises, des privilèges qui leur sont conférés par les textes législatifs et réglementaires en vigueur.

Les dispositions du présent article sont également applicables :

— aux biens mobiliers détenus par le débiteur par des tiers pour son compte ;

— aux créances exigibles détenues par le débiteur sur les tiers ainsi que de tous avoirs en comptes.

Art. 179. — Il est institué une hypothèque légale sur les biens immobiliers du débiteur au profit des banques et des établissements financiers en garantie de recouvrement de leurs créances et des engagements consentis envers eux.

L'inscription de cette hypothèque s'effectue conformément aux dispositions légales relatives au livre foncier.

Cette inscription est dispensée de renouvellement pendant un délai de trente (30) ans.

Art. 180. — Sauf décision contraire du juge saisi, les banques et les établissements financiers sont dispensés, au cours de toute procédure judiciaire, de fournir caution ou avance dans tous les cas où la loi prévoit cette obligation à la charge des parties.

LIVRE VI

ORGANISATION DU MARCHE DES CHANGES ET DES MOUVEMENTS DE CAPITAUX

Art. 181. — Sont considérées comme non résidentes, les personnes physiques et morales dont le centre principal des activités économiques est situé hors d'Algérie.

Art. 182. — Sont considérées comme résidentes en Algérie, les personnes physiques et morales qui y ont le centre principal de leurs activités économiques.

Art. 183. — Les non résidents sont autorisés à transférer des capitaux en Algérie pour financer toutes activités économiques non expressément réservées à l'Etat ou à ses démembrements ou à toute personne morale expressément désignée par un texte de loi.

Le conseil de la monnaie et du crédit définira, par règlement, les modalités de ces financements en tenant compte des besoins de l'économie nationale en matière :

— de création et de promotion de l'emploi ;

— de perfectionnement de cadres et de personnel algériens ;

— d'acquisition de moyens techniques et scientifiques et de rentabilisation locale des brevets, licences ou marques de fabrique protégés en Algérie conformément aux conventions internationales ;

— d'équilibre du marché des changes ;

Art. 184. — Les capitaux ainsi que tous les fruits, revenus, intérêts, rentes et autres en relation avec les financements mentionnés à l'article 183, pourront être rapatriés et jouissent des garanties prévues par les conventions internationales ratifiées par l'Algérie.

Le conseil fixera les conditions de rapatriement dans le règlement prévu à l'article 183.

Art. 185. — Tout financement réalisé en application des dispositions réglementaires prises en vertu de l'article 183, fera l'objet d'un avis de conformité du conseil avant tout acte d'exécution de l'investissement.

Art. 186. — Toutes nouvelles conditions posées après l'avis de conformité mentionné à l'artcle 185 ne peuvent faire obstacle au rapatriement autorisé par l'article 184.

Art. 187. — Les résidents en Algérie sont autorisés à transférer des capitaux à l'étranger pour assurer le financement d'activités à l'étranger complémentaires à leurs activités, de biens et de services en Algérie.

Le conseil détermine les conditions d'application du présent article et accorde les autorisations conformément à ces conditions.

Art 188. — La Banque centrale organise le marché des changes.

Art. 189. — Le taux de change du dinar ne peut être multiple.

Art. 190. — Les mouvements financiers avec l'étranger ne doivent, en aucun cas, avoir pour effet, direct ou indirect, de créer en Algérie quelque situation que ce soit ayant un caractère de monopole, de cartel ou d'entente et toute pratique tendant à de telles situations est prohibée.

Art. 191. — Les dispositions de l'article 184 s'appliquent d'office aux personnes physiques et morales autorisées en vertu des articles 127, 129, 130, de la présente loi.

Art. 192. — Toute société de droit algérien exportatrice, concessionnaire du domaine minier ou énergétique de l'Etat doit obligatoirement avoir et maintenir ses comptes en devises auprès de la Banque centrale et effectuer ses opérations en devises par son entremise.

LIVRE VII

SANCTIONS PENALES

Art. 193. — Est passible des peines de l'escroquerie toute personne agissant soit pour son compte, soit pour le compte d'une personne morale, qui aura contrevenu à l'une des dispositions des articles 117, 120, 125 et 126 de la présente loi.

Le tribunal pourra, en outre, ordonner la fermeture de l'entreprise où aura été commise une infraction à l'article 120 ou à l'article 126.

Il peut également ordonner que le jugement soit publié intégralement ou par extraits dans les journaux qu'il désigne et qu'il soit affiché dans les lieux qu'il détermine, aux frais du condamné sans que ceux-ci puissent excéder le montant maximum de l'amende encourue.

Art. 194. — Quiconque aura été condamné en vertu de l'article 193 pour infraction à l'article 125 de la présente loi ne pourra être employé, à quelque titre que ce soit, dans la banque ou dans l'établissement financier dans lequel il exerçait ses fonctions ou dans toute filiale desdits banques ou établissements financiers.ı

En cas d'infraction à cette interdiction, le délinquant et son employeur seront punis des peines de l'escroquerie.

Art. 195. — Tout administrateur et dirigeant de banque ou établissement financier, toute personne au service d'une telle entreprise, tout commissaire aux comptes de ces entreprises qui, après mise en demeure, ne répond pas aux demandes d'information de la commission bancaire, qui met obstacle, de quelque manière que ce soit, à l'exercice par celle-ci de sa mission de contrôle ou qui lui communique sciemment des renseignements inexacts, est passible d'un emprisonnement de six (6) mois à deux (2) ans et d'une amende de 100.000 à 500.000 dinars algériens.

Art. 196. — Seront punis de six (6) mois à un (1) an d'emprisonnement et d'une amende de 50.000 à 250.000 dinars algériens, les administrateurs et dirigeants de banques ou d'établissements financiers ainsi que les personnes au services de ces entreprises qui :

— auront sciemment mis obstacle aux vérifications ou aux contrôles des commissaires aux comptes ou, après sommation, auront refusé la communication sur place de toutes les pièces utiles à l'exercice de leur mission, notamment tous contrats, livres, documents comptables et registres de procès-verbaux.

— n'auront pas dressé l'inventaire, établi les comptes annuels et le rapport de gestion dans les délais prévus par la loi,

— n'auront pas publié les comptes annuels dans les conditions prévus à l'article 167 de la présente loi,

— auront sciemment communiqué de faux renseignements à la Banque centrale,

Art. 197. — Les clients des banques et établissements financiers qui commettent ou aident à commettre l'un des actes réprimés par les articles 195 à 197 de la présente loi seront punis des peines édictées à ces articles.

Art. 198. — Toute infraction aux dispositions légales et réglementaires concernant le livre VI sera punie d'un emprisonnement d'un (1) à six (6) mois et d'une amende égale au plus à vingt pour cent (20%) de la valeur de l'investissement.

Art 199. — Le Gouverneur de la Banque centrale peut se constituer partie civile ès-qualité dans toute procèdure.

En tout état de procédure, le tribunal peut demander à la commission bancaire tous avis et informations utiles.

LIVRE VIII

DISPOSITIONS TRANSITOIRES ET DIVERSES

Art. 200. — La présente loi entrera en vigueur un mois après sa publication au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire, toutefois :

— le Gouverneur et les vice-gouverneurs, ainsi que les membres de la commission banquaire pourront être nommés dès sa promulgation,

— le premier agrément des banques et des établissements financiers interviendra comme il est dit à l'article 203 de la présente loi.

Art. 201. — Le conseil de la monnaie et du crédit publiera le réglement prévu à l'article 133 de la présente loi dans un délai d'un (1) mois à dater de la nomination des vice-gouverneurs.

Art. 202. — Les banques et les établissements financiers opérant en Algérie ainsi que la banque algérienne de développement et la caisse nationale d'épargne et de prévoyance devront mettre leurs statuts en conformité de la présente loi et augmenter, éventuellement leur capital pour le porter au minimum fixé par le règlement mentionné à l'article 201, dans un délai de six (6) mois à dater de la promulgation du règlement précité.

Art. 203. — Dans un délai de trois (3) mois suivant le délai mentionné à l'article 202, le Gouverneur de la Banque centrale promulguera la première liste des banques et des établissements financiers après décision du conseil.

Les entreprises figurant sur cette liste seront réputées avoir obtenu l'agrément prévu à l'article 137.

Art. 204. — Les entreprises existantes au moment de la promulgation de la présente loi, qui désirent bénéficier de l'agrément et qui ne figureront pas sur la liste mentionnée à l'article 203, devront requérir cet agrément du conseil dans un délai de six (6) mois à dater de la publication de cette liste.

Art. 205. — Le conseil devra statuer au sujet des demandes présentées conformément à l'article 204, dans un délai d'un (1) mois au plus à dater de la fin du délai prévu à cet article.

Art. 206. — Les entreprises qui, au moment de la promulgation de la présente loi, exercent des activités prohibées en vertu de l'article 120 et qui n'auront pas été agréées conformément aux dispositions des articles 203 et 205 ou dont l'agrément aura été refusé, devront :

1) cesser immédiatement ces activités et liquider les opérations en relation avec elles;

2) modifier leurs statuts de telle sorte qu'ils ne fassent plus mention de ces activités.

Art. 207. — Les entreprises agréées conformément aux articles 203 et 205 devront :

1) cesser immédiatement les opérations prohibées en vertu de l'article 119 et liquider ces opérations;

2) se conformer à toutes les dispositions légales et réglementaires dans un délai expirant le 31 décembre 1992.

Art. 208. — La commission bancaire veillera à l'application des articles 206 et 207 et autorisera toutes opérations de nature à en assurer l'exécution telles que fusion, scission et transformation de sociétés, cessions de fonds de commerce, de créances, de droits, de biens meubles et immeubles.

Art. 209. — Les décisions des assemblées générales concernant les modifications des statuts et les opérations mentionnées aux articles 202, 206, 207 et 208 seront prises à la majorité simple des associés ou des actionnaires présents à l'assemblée qui devra, sur première convocation, réunir au moins le tiers des associés ou des actionnaires et qui pourra se réunir, sur seconde convocation, quel que soit le quorum.

Art. 210. — Tous les contrats, procés-verbaux, actes et documents et généralement toutes les mesures prises en exécution des dispositions des articles 202, 206, 207 et 208 sont exemptés d'impôts, de taxes, de droits et de tous frais dus à l'Etat et aux collectivités publiques.

Le Gouverneur de la Banque centrale est autorisé à donner ou à faire donner par les services de la Banque un visa qui attestera que le document en cause bénéficie des dispositions du présent article et attestera de la date certaine.

Art. 211. — Pendant une durée d'un (1) an, le Trésor peut :

1) racheter des créances sur des tiers détenues par les banques et les établissements financiers pour assainir la situation de ces entreprises ;

2) changer l'affectation des créances sur les tiers détenues par la banque algérienne de développement et la caisse nationale d'épargne et de prévoyance, de telle sorte que les deux nouvelles sociétés créées par apport de l'actif et du passif de ces deux entités aient une situation saine.

Les cessions de créances interviennent au prix agréé entre le Trésor et le cédant ; ce prix ne diminue en rien les droits du Trésor sur les débiteurs dont la créance est cédée.

Les cessions de créances en faveur du Trésor entraînent d'office la cession des sûretés réelles et personnelles et n'entraînent pas novations ; elles peuvent porter sur des créances litigieuses.

Ces cessions de créances sont effectuées par actes sous-seing privé, sont parfaites dès signature de l'acte et sont notifiées, aux tiers cédés, aux garants et à tous détenteurs de sûretés, au registre foncier ainsi qu'à toutes autres personnes par actes sous -seing privé.

La commission bancaire peut obliger une banque ou un établissement financier à céder ses créances ; elle en détermine le prix.

La commission bancaire déterminera les créances que reprendront les nouvelles sociétés auxquelles il sera fait apport de l'actif et du passif de la banque algérienne de développement et de la caisse nationale d'épargne et de prévoyance.

Le Trésor est autorisé à émettre des obligations pour financer les cessions de créances.

Le Trésor peut payer le prix de cession en obligations, le cédant ne peut s'y opposer.

Le Trésor est autorisé à émettre des obligations à dix (10) ans au plus jusqu'à concurrence d'un montant de dix (10) milliards de dinars à un taux d'intérêt maximum de cinq pour cent (5%) l'an.

Un décret déterminera les détails et conditions de l'émission.

Art. 212. — Aucune des dispositions de la présente loi ou des mesures prises en exécution de ses dispositions ne modifie et ne modifiera, en aucune manière, les obligations contractuelles prises par l'Etat en devises étrangères pour son compte, pour compte d'une des entreprises soumises à la présente loi ou pour compte de toute autre entreprise, ni les obligations contractuelles prises en devises par ces entreprises.

Art. 213. — Le montant des avances consenties par la Banque centrale au Trésor au jour de la promugation de la présente loi devra être remboursé dans un délai maximum de quinze (15) ans suivant les termes et conditions arrêtés par convention entre le Trésor et la Banque centrale.

Art. 214. — Dès l'entrée en vigueur de la présente loi sont abrogés :

— les statuts de la Banque centrale d'Algérie annexés à la loi n° 62-144 du 13 décembre 1962 susvisée ;

— les dispositions de la loi n° 64-111 du 10 avril 1964 susvisée ;

— les dispositions des articles des lois de finances susvisées contraires aux dispositions de la présente loi ;

— les dispositions de la loi n° 86-12 du 19 août 1986 ;

— les dispositions des articles 2 à 5 de la loi n° 88-06 du 12 janvier 1988 susvisée.

Sont également abrogées à la date d'harmonisation des statuts de la banque algérienne de développement et la caisse nationale d'épargne et de prévoyance réalisée dans les formes légales prescrites conformément aux dispositions de l'article 202 de la présente loi, les dispositions de la loi n° 63-165 du 7 mai 1963, modifiée et complétée par l'ordonnance n° 72-26 du 7 juin 1972 portant création et fixant les statuts de la banque algérienne de développement ainsi que celles de la loi n° 64-227 du 10 août 1964, modifiée et complétée par les ordonnances n° 67-45 du 17 juillet 1967 et n° 67-158 du 15 août 1967 relatives à la caisse nationale d'épargne et de prévoyance.

Sont abrogées, en outre, toutes autres dispositions législatives ou réglementaires contraires à la présente loi ou non compatibles avec ses dispositions.

Art. 215. — La présente loi sera publiée au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger, le 14 avril 1990.

Chadli BENDJEDID

ملحق رقم (04): نصوص تعديل سنة 2003 (الأمر 11/03) المؤرخ في 23 أوت 2003

N° 52 — Mercredi 28 Joumada Ethania 1424

42ème ANNEE — Correspondant au 27 août 2003

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية ، قوانين ، ومراسيم
قرارات وآراء ، مقرّرات ، مناشير ، إعلانات وبلاغات

JOURNAL OFFICIEL

DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

CONVENTIONS ET ACCORDS INTERNATIONAUX - LOIS ET DECRETS
ARRETES, DECISIONS, AVIS, COMMUNICATIONS ET ANNONCES

(TRADUCTION FRANÇAISE)

ABONNEMENT ANNUEL	Algérie Tunisie Maroc Libye Mauritanie	ETRANGER (Pays autres que le Maghreb)
	1 An	**1 An**
Edition originale.....	**1070,00 D.A**	**2675,00 D.A**
Edition originale et sa traduction.....	**2140,00 D.A**	**5350,00 D.A** (Frais d'expédition en sus)

DIRECTION ET REDACTION
SECRETARIAT GENERAL
DU GOUVERNEMENT
WWW. JORADP. DZ
Abonnement et publicité:
IMPRIMERIE OFFICIELLE
Les Vergers, Bir-Mourad Raïs, BP 376
ALGER-GARE
Tél : 021.54.35..06 à 09
021.65.64.63
Fax : 021.54.35.12
C.C.P. 3200-50 ALGER
TELEX : 65 180 IMPOF DZ
BADR: 060.300.0007 68/KG
ETRANGER: (Compte devises)
BADR: 060.320.0600 12

Edition originale, le numéro : 13,50 dinars. Edition originale et sa traduction, le numéro : 27,00 dinars.
Numéros des années antérieures : suivant barème. Les tables sont fournies gratuitement aux abonnés.
Prière de joindre la dernière bande pour renouvellement, réclamation, et changement d'adresse.
Tarif des insertions : 60,00 dinars la ligne

2 JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE N° 52 28 Joumada Ethania 1424
27 août 2003

SOMMAIRE

ORDONNANCES

Ordonnance n° 03-11 du 27 Joumada Ethania 1424 correspondant au 26 août 2003 relative à la monnaie et au crédit..... 3

Ordonnance n° 03-12 du 27 Joumada Ethania 1424 correspondant au 26 août 2003 relative à l'obligation d'assurance des catastrophes naturelles et à l'indemnisation des victimes..... 19

DECRETS

Décret présidentiel n° 03-281 du 25 Joumada Ethania 1424 correspondant au 24 août 2003 portant transfert de crédits au budget de fonctionnement du ministère de l'intérieur et des collectivités locales..... 20

Décret présidentiel n° 03-282 du 25 Joumada Ethania 1424 correspondant au 24 août 2003 portant transfert de crédits au budget de fonctionnement du ministère des affaires étrangères..... 21

Décret exécutif n° 03-283 du 26 Joumada Ethania 1424 correspondant au 25 août 2003 portant création d'un chapitre et virement de crédits, au sein du budget de fonctionnement du ministère de l'intérieur et des collectivités locales..... 21

Décret exécutif n° 03-284 du 26 Joumada Ethania 1424 correspondant au 25 août 2003 fixant les conditions et les modalités d'octroi d'aides au profit des familles des victimes et aux sinistrés du séisme du 21 mai 2003..... 22

DECISIONS INDIVIDUELLES

Décret présidentiel du 27 Joumada Ethania 1424 correspondant au 26 août 2003 mettant fin aux fonctions du secrétaire général du ministère des affaires étrangères..... 23

Décret présidentiel du 27 Joumada Ethania 1424 correspondant au 26 août 2003 mettant fin aux fonctions du directeur général Amérique au ministère des affaires étrangères..... 23

Décret présidentiel du 27 Joumada Ethania 1424 correspondant au 26 août 2003 portant nomination du secrétaire général du ministère des affaires étrangères..... 23

ARRETES, DECISIONS ET AVIS

SERVICES DU CHEF DU GOUVERNEMENT

Arrêté du 15 Joumada El Oula 1424 correspondant au 15 juillet 2003 portant délégation de signature au directeur de cabinet..... 24

Arrêté du 15 Joumada El Oula 1424 correspondant au 15 juillet 2003 portant délégation de signature au chef de cabinet..... 24

MINISTERE DE LA DEFENSE NATIONALE

Arrêté interministériel du 8 Joumada Ethania 1424 correspondant au 7 août 2003 portant renouvellement du détachement du président du tribunal militaire permanent de Constantine, 5ème région militaire..... 24

28 Joumada Ethania 1424
27 août 2003 JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE N° 52 3

ORDONNANCES

Ordonnance n° 03-11 du 27 Joumada Ethania 1424 correspondant au 26 août 2003 relative à la monnaie et au crédit.

Le Président de la République ;

Vu la Constitution, notamment ses articles 122-15° et 124 ;

Vu la loi n° 62-144 du 13 décembre 1962 portant création et fixant les statuts de la Banque centrale d'Algérie ;

Vu l'ordonnance n° 66-154 du 8 juin 1966, modifiée et complétée, portant code de procédure civile ;

Vu l'ordonnance n° 66-155 du 8 juin 1966, modifiée et complétée, portant code de procédure pénale ;

Vu l'ordonnance n° 66-156 du 8 juin 1966, modifiée et complétée, portant code pénal ;

Vu l'ordonnance n° 75-58 du 26 septembre 1975, modifiée et complétée, portant code civil ;

Vu l'ordonnance n° 75-59 du 26 septembre 1975, modifiée et complétée, portant code de commerce ;

Vu la loi n° 84-17 du 7 juillet 1984, modifiée et complétée, relative aux lois de finances ;

Vu la loi n° 90-10 du 14 avril 1990, modifiée et complétée, relative à la monnaie et au crédit ;

Vu la loi n° 90-30 du 1er décembre 1990 portant loi domaniale ;

Vu l'ordonnance n° 03-03 du 19 Joumada El Oula 1424 correspondant au 19 juillet 2003 relative à la concurrence ;

Le Conseil des ministres entendu ;

Promulgue l'ordonnance dont la teneur suit :

LIVRE I
DE LA MONNAIE

Article 1er. — L'unité monétaire de la République algérienne démocratique et populaire est le dinar algérien, en abrégé D.A.

Le D.A. est divisé en cent parts égales dénommées centimes, en abrégé CTS.

Art. 2. — La monnaie fiduciaire est constituée de billets de banque et de pièces de monnaie métallique.

Le privilège d'émettre, sur le territoire national, la monnaie fiduciaire appartient à l'Etat.

L'exercice de ce privilège est délégué à titre exclusif à la banque centrale, qui est dénommée ci-après dans ses relations avec les tiers, «Banque d'Algérie», et qui est régie par les dispositions de la présente ordonnance.

Art. 3. — Sont déterminés par voie de règlement pris conformément aux dispositions de la présente ordonnance :

— l'émission des billets de banque et des pièces de monnaie métallique ;

— les signes récognitifs d'un billet de banque ou d'une pièce de monnaie métallique, notamment leurs valeur faciale, dimensions, type et autres caractéristiques ;

— les conditions et modalités de contrôle de fabrication et de destruction des billets de banque et des pièces de monnaie métallique.

Art. 4. — Les billets de banque et les pièces de monnaie métallique émis par la Banque d'Algérie ont seuls cours légal à l'exclusion de tous autres. Ils ont pouvoir libératoire illimité.

Art. 5. — Les billets de banque et les pièces de monnaie métallique qui feraient l'objet d'une mesure de retrait de la circulation perdent leur pouvoir libératoire s'ils ne sont pas présentés à l'échange dans un délai de dix (10) ans. Leur contre-valeur sera alors acquise au Trésor public.

Art. 6. — Aucune opposition ne peut être signifiée à la Banque d'Algérie en cas de perte, de vol, de destruction ou de saisie de billets de banque ou de pièces de monnaie métallique émis par elle.

Art. 7. — Il est interdit à quiconque d'émettre, de mettre en circulation ou d'accepter :

— tout instrument libellé en Dinars algériens destiné à servir de moyen de paiement au lieu de la monnaie nationale ;

— toute obligation à vue au porteur non productive d'intérêts, même libellée en monnaie étrangère.

Art. 8. — La contrefaçon et la falsification de billets de banque ou de pièces de monnaie métallique, émis par la Banque d'Algérie ou par toute autre autorité monétaire étrangère légale, ainsi que l'introduction, l'usage, la vente, le colportage et la distribution de tels billets de banque ou pièces contrefaits ou falsifiés, seront sanctionnés conformément au code pénal.

LIVRE II
STRUCTURE, ORGANISATION ET OPERATIONS DE LA BANQUE D'ALGERIE

TITRE 1
DISPOSITIONS GENERALES

Art. 9. — Etablissement national doté de la personnalité morale ainsi que de l'autonomie financière, la Banque d'Algérie est réputée commerçante dans ses relations avec les tiers.

Elle est régie par la législation commerciale dans la mesure où il n'y est pas dérogé par les dispositions de la présente ordonnance.

Elle suit les règles de la comptabilité commerciale. Elle n'est soumise ni aux prescriptions de la comptabilité publique ni au contrôle de la Cour des comptes.

Art. 10. — Le capital de la Banque d'Algérie est entièrement souscrit par l'Etat.

Art. 11. — Le siège de la Banque d'Algérie est à Alger.

La Banque d'Algérie établit des succursales ou des agences dans toutes localités où elle le juge nécessaire.

Art. 12. — La dissolution de la Banque d'Algérie ne peut être prononcée que par une loi, qui fixera les modalités de sa liquidation.

TITRE II

GESTION ET SURVEILLANCE DE LA BANQUE D'ALGERIE

Chapitre I

Direction de la Banque d'Algérie.

Art. 13. — La direction de la Banque d'Algérie est assurée par un gouverneur assisté de trois vice-gouverneurs, tous nommés par décret du Président de la République.

Art. 14. — La fonction de gouverneur est incompatible avec tout mandat électif, toute charge gouvernementale et toute fonction publique. Il en est de même pour la fonction de vice-gouverneur.

A l'exception de la représentation de l'Etat auprès d'institutions publiques internationales de caractère monétaire, financier ou économique, le gouverneur et les vice-gouverneurs ne peuvent, durant leur mandat, exercer aucune activité, profession ou fonction.

Ils ne peuvent emprunter aucun montant auprès de quelque institution que ce soit, algérienne ou étrangère, et aucun engagement revêtu de la signature de l'un d'eux ne peut être admis dans le portefeuille de la Banque d'Algérie ni dans celui d'aucune institution opérant en Algérie.

Art. 15. — Le traitement du gouverneur ainsi que celui des vice-gouverneurs sont fixés par décret. Ils sont à la charge de la Banque d'Algérie.

A la fin de l'exercice de leur fonction, sauf cas de révocation pour cause de faute lourde, le gouverneur et les vice-gouverneurs ou éventuellement leurs héritiers reçoivent une indemnité égale au traitement de deux ans qui est à la charge de la Banque d'Algérie et ce, à l'exclusion de tout autre montant versé par celle-ci.

Durant une période de deux ans après la fin de leur mandat, le Gouverneur et les vice-gouverneurs ne peuvent ni gérer ni entrer au service d'un établissement soumis à l'autorité ou au contrôle de la Banque d'Algérie, ou d'une société dominée par un tel établissement, ni servir de mandataires ou de conseillers à de tels établissements ou sociétés.

Art. 16. — Le Gouverneur assure la direction des affaires de la Banque d'Algérie.

Le Gouverneur de la Banque d'Algérie, appelé ci-après «Gouverneur», prend toutes mesures d'exécution et accomplit tous actes dans le cadre de la loi.

Il signe, au nom de la Banque d'Algérie, toutes conventions, les comptes rendus d'exercice, bilans et comptes de résultats.

Il représente la Banque d'Algérie auprès des pouvoirs publics en Algérie, des banques centrales étrangères, des organismes financiers internationaux et, d'une façon générale, auprès des tiers.

Les actions judiciaires sont intentées et défendues à ses poursuites et diligence. Il prend toutes mesures conservatoires qu'il juge utiles.

Il procède à toutes acquisitions et aliénations immobilières dûment autorisées. Il organise les services de la Banque d'Algérie et en définit les tâches.

Il recrute, nomme à leur poste, fait avancer en grade, destitue et révoque les agents de la Banque d'Algérie, dans les conditions prévues par le statut du personnel.

Il désigne les représentants de la Banque d'Algérie au sein des conseils d'autres institutions lorsqu'une telle représentation est prévue.

Art. 17. — Le Gouverneur détermine les attributions de chaque vice-gouverneur et précise ses pouvoirs.

Il peut donner délégation de signature à des agents de la Banque d'Algérie.

Il peut, pour les besoins du service, constituer, parmi les cadres de la Banque d'Algérie, des mandataires spéciaux.

Chapitre II

Administration de la Banque d'Algérie.

Art. 18. — Le Conseil d'administration est composé :

— du Gouverneur, président ;

— des trois vice-gouverneurs ;

— des trois fonctionnaires du rang le plus élevé, désignés par décret du Président de la République en raison de leur compétence en matière économique et financière.

En cas d'absence ou de vacance de leurs fonctions, les fonctionnaires sont remplacés par leurs suppléants désignés dans les mêmes conditions.

Art. 19. — La Banque d'Algérie est administrée par un Conseil d'administration, qui est investi des pouvoirs ci-après :

— il délibère sur l'organisation générale de la Banque d'Algérie ainsi que sur l'ouverture ou la suppression d'agences et de succursales ;

— il arrête les règlements applicables à la Banque d'Algérie ;

— il approuve le statut du personnel et le régime de rémunération des agents de la Banque d'Algérie ;

— il délibère à l'initiative du Gouverneur sur toutes conventions ;

— il statue sur les acquisitions et aliénations immobilières ;

— il se prononce sur l'opportunité des actions judiciaires à engager au nom de la Banque d'Algérie et autorise les compromis et transactions ;

— il arrête pour chaque année le budget de la Banque d'Algérie ;

— il détermine les conditions et la forme dans lesquelles la Banque d'Algérie établit et arrête ses comptes ;

— il arrête la répartition des bénéfices et approuve le projet de compte rendu que le Gouverneur adresse en son nom au Président de la République ;

— il lui est rendu compte de toutes les affaires concernant la gestion de la Banque d'Algérie

Art. 20. — Dans l'exercice de leur mandat en tant que membres du conseil d'administration, les fonctionnaires et leurs remplaçants siègent es-qualité.

Art. 21. — Le conseil d'administration détermine les jetons de présence des trois fonctionnaires ainsi que les conditions dans lesquelles leurs frais éventuels de déplacement et de séjour leur sont remboursés.

Art. 22. — Le Gouverneur convoque et préside le conseil d'administration et arrête l'ordre du jour de ses sessions. En son absence, la session est présidée par le vice-gouverneur qui assure son intérim.

Le conseil d'administration se réunit sur convocation de son président aussi souvent que nécessaire. Il est convoqué si trois membres le demandent.

Art. 23. — Le conseil d'administration adopte son règlement intérieur.

Art. 24. — La présence de quatre au moins des membres du conseil d'administration est nécessaire pour la tenue de ses réunions.

Aucun membre ne peut donner mandat pour être représenté.

Les décisions sont prises à la majorité simple des membres présents ; en cas d'égalité des voix, la voix du président est prépondérante.

Art. 25. — Sans préjudice des obligations qui leur sont imposées par la loi, et hors les cas où ils sont appelés à témoigner en justice en matière pénale, les membres du conseil d'administration ne peuvent se livrer à aucune divulgation, directement ou indirectement, des faits ou renseignements dont ils ont connaissance dans le cadre de leur mandat.

La même obligation est imposée à toute personne à laquelle le conseil d'administration a recours en vue de l'exercice de sa mission.

Chapitre 3

Surveillance et contrôle de la Banque d'Algérie par le Censorat

Art. 26. — La surveillance de la Banque d'Algérie est assurée par le Censorat composé de deux censeurs nommés par décret du Président de la République.

Les deux censeurs exercent à plein temps en position de détachement de leur administration d'origine. Il est mis fin à leurs fonctions dans les mêmes formes.

Les deux censeurs doivent avoir des connaissances notamment financières et en matière de comptabilité de banques centrales leur permettant d'exercer leur mission.

Les modalités de leur rémunération sont fixées par voie réglementaire.

L'organisation du censorat ainsi que les moyens humains et matériels mis à sa disposition sont définis par le conseil d'administration.

Art. 27. — Les censeurs exercent une surveillance générale sur tous les services et toutes les opérations de la Banque d'Algérie. Ils exercent une surveillance particulière sur la centrale des risques et la centrale des impayés ainsi que sur l'organisation et le fonctionnement du marché monétaire.

Les censeurs peuvent opérer conjointement ou séparément les vérifications ou contrôles qu'ils estiment opportuns.

Ils assistent aux sessions du conseil d'administration avec voix consultative. Ils informent le conseil d'administration des résultats des contrôles qu'ils ont effectués.

Ils peuvent lui présenter toutes propositions ou remarques qu'ils jugent utiles. Si leurs propositions ne sont pas retenues, ils peuvent en requérir la transcription sur le registre des délibérations. Ils en informent le ministre chargé des finances.

Ils font rapport au conseil d'administration sur les vérifications des comptes de fin d'exercice et les amendements éventuels qu'ils proposent.

Ils adressent également un rapport au ministre chargé des finances dans les quatre mois de la clôture de l'exercice ; copie en est communiquée au Gouverneur.

Le ministre chargé des finances peut leur demander, à tout moment, des rapports sur des questions déterminées relevant de leur compétence.

Chapitre 4

Comptes annuels et publications.

Art. 28. — Les comptes de la Banque d'Algérie sont arrêtés le 31 décembre de chaque année.

Les produits nets de tous amortissements, charges et provisions constituent les bénéfices annuels. Sur ces bénéfices, il est prélevé 10 % au profit de la réserve légale. Ce prélèvement cesse d'être obligatoire dès que la réserve atteint le montant du capital. Après attribution des dotations jugées nécessaires par le conseil d'administration aux réserves générales et spéciales, le solde est versé au Trésor. Les réserves peuvent être affectées à des augmentations de capital.

Art. 29. — Dans les trois mois de la clôture de chaque exercice, le Gouverneur transmet au Président de la République le bilan et les comptes de résultats ainsi qu'un rapport rendant compte des opérations et activités de la Banque d'Algérie notamment celles relatives à l'activité de supervision bancaire menée au cours de l'exercice, l'état de la situation prudentielle des banques et établissements financiers et les enseignements tirés de l'activité de centralisation des risques. Au plus tard un mois après cette transmission, le bilan et les comptes de résultats sont publiés au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Le Gouverneur adresse, périodiquement, au Président de la République, avec communication au Conseil de la monnaie et du crédit et à la commission bancaire, un rapport sur la supervision bancaire.

Le Gouverneur remet aussi annuellement au Président de la République, avec communication au Chef du Gouvernement, le Conseil de la monnaie et du crédit entendu, les documents suivants :

— un rapport sur la gestion des réserves de change ;

— un rapport sur la gestion de la dette extérieure incluant une analyse sur la situation et les perspectives de la solvabilité externe de l'économie.

Art. 30. — La Banque d'Algérie publie un rapport annuel sur l'évolution économique et monétaire du pays qui contient notamment les éléments nécessaires à une bonne compréhension de la politique monétaire, ce rapport donne lieu à une communication à l'Assemblée populaire nationale suivie d'un débat.

La Banque d'Algérie peut publier des documentations statistiques et des études économiques et monétaires.

Art. 31. — La Banque d'Algérie adresse au ministre chargé des finances la situation de ses comptes arrêtés à la fin de chaque mois. Cette situation est publiée au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Chapitre 5

Exemptions et privilèges

Art. 32. — Nonobstant les dispositions de l'article 13 de la loi n° 84-17 du 7 juillet 1984 relative aux lois de finances, la Banque d'Algérie est exemptée sur toutes les opérations liées à son activité d'imprimerie, de tous impôts, droits, taxes ou charges fiscales de quelque nature que ce soit.

Sont exemptés de droit de timbre et d'enregistrement tous contrats, tous effets et généralement toutes pièces et tous actes se rapportant aux opérations traitées par la Banque d'Algérie dans l'exercice direct de ses attributions.

Art. 33. — La Banque d'Algérie est dispensée, au cours de toute procédure, de fournir caution ou avance dans tous les cas où la loi prévoit cette obligation à la charge des parties, ainsi que de tous frais judiciaires et taxes perçus au profit de l'Etat.

Art. 34. — L'Etat assure la sécurité et la protection des établissements de la Banque d'Algérie et fournit gratuitement à celle-ci les escortes nécessaires à la sécurité des transferts de fonds ou de valeurs.

LIVRE III

ATTRIBUTIONS ET OPERATIONS DE LA BANQUE D'ALGERIE

TITRE 1

ATTRIBUTIONS GENERALES.

Art. 35. — La Banque d'Algérie a pour mission de créer et de maintenir dans les domaines de la monnaie, du crédit et des changes, les conditions les plus favorables à un développement rapide de l'économie, tout en veillant à la stabilité interne et externe de la monnaie.

A cet effet, elle est chargée de régler la circulation monétaire, de diriger et de contrôler, par tous les moyens appropriés, la distribution du crédit, de veiller à la bonne gestion des engagements financiers à l'égard de l'étranger et de réguler le marché des changes.

Art. 36. — La Banque d'Algérie est consultée par le Gouvernement sur tout projet de loi et de texte réglementaire relatif aux finances et à la monnaie.

Elle peut proposer au Gouvernement toute mesure de nature à exercer une action favorable sur la balance des paiements, le mouvement des prix, la situation des finances publiques et, d'une façon générale, le développement de l'économie.

Elle l'informe de tout fait susceptible de porter atteinte à la stabilité monétaire.

Elle peut demander aux banques et établissements financiers ainsi qu'aux administrations financières de lui fournir toutes statistiques et informations qu'elle juge utiles pour connaître l'évolution de la conjoncture économique, de la monnaie, du crédit, de la balance des paiements et de l'endettement extérieur.

Elle définit les modalités des opérations de crédit avec l'étranger et les autorise, sauf lorsqu'il s'agit d'emprunts faits par l'Etat ou pour son compte.

Elle centralise toutes les informations utiles au contrôle et au suivi des engagements financiers envers l'étranger et les communique au ministre chargé des finances.

Art. 37. — La Banque d'Algérie assiste le Gouvernement dans ses relations avec les institutions financières multilatérales et internationales. En cas de besoin, elle peut le représenter tant auprès de ces institutions qu'au sein des conférences internationales.

Elle participe à la négociation des accords internationaux de paiement, de change et de compensation ; elle est chargée de leur exécution.

Elle conclut tout arrangement technique relatif aux modalités de réalisation des dits accords. L'exécution éventuelle de ces accords par la Banque d'Algérie s'effectue pour le compte de l'Etat.

TITRE II

EMISSION DE LA MONNAIE

Art. 38. — La Banque d'Algérie émet la monnaie fiduciaire dans les conditions de couverture qui sont déterminées par règlement pris conformément à l'alinéa a) de l'article 62 ci-dessous.

La couverture de la monnaie comprend les éléments suivants :

— lingots d'or et monnaies d'or ;

— devises étrangères ;

— bons du Trésor ;

— effets en réescompte, en pension ou en gage.

TITRE III

OPERATIONS

Art. 39. — La réserve d'or dont dispose la Banque d'Algérie est la propriété de l'Etat. La Banque d'Algérie peut effectuer toutes opérations sur or, notamment achat, vente, prêt et gage, au comptant et à terme.

Les avoirs en or peuvent servir de gage à toute avance destinée à la gestion active de la dette publique extérieure. Dans ce cas, le Conseil de la monnaie et du crédit est entendu et le Président de la République en est informé.

Art. 40. — La Banque d'Algérie peut acheter, vendre, escompter, réescompter, mettre ou prendre en pension, donner ou prendre en gage, mettre ou recevoir en dépôt tous instruments de paiement libellés en monnaies étrangères ainsi que tous avoirs en monnaies étrangères. Elle gère et place les réserves de change. Dans ce cadre, elle peut contracter des emprunts et souscrire à des instruments financiers libellés en monnaies étrangères et régulièrement cotés en première catégorie sur les places financières internationales.

Les modalités de gestion des réserves de change sont définies par le Conseil de la monnaie et du crédit conformément à l'article 62 alinéa n) ci-dessous.

Art. 41. — Les modalités et conditions de réescompte, de prise et de mise en pension et d'avances sur effets en monnaie nationale par la Banque d'Algérie sont fixées par règlement du Conseil de la monnaie et du crédit. L'encours des opérations sur effets publics réalisées par la Banque Centrale, prévues aux articles précédents, est fixé conformément aux objectifs de la politique monétaire.

Art. 42. — La Banque d'Algérie peut consentir aux banques des avances sur monnaies et lingots d'or, sur devises étrangères et sur effets publics et privés.

En aucun cas, la durée de ces avances ne peut excéder un an.

Art. 43. — La Banque d'Algérie peut accorder aux banques des crédits en compte courant pour une durée d'un an au plus. Ces crédits doivent être garantis par des gages sur des bons du Trésor, de l'or, des devises étrangères ou des effets admissibles à l'escompte en vertu des règlements pris en la matière par le Conseil de la monnaie et du crédit.

Art. 44. — Dans les cas prévus aux articles ci-dessus, l'emprunteur souscrit envers la Banque d'Algérie l'engagement de rembourser à l'échéance le montant du crédit qui lui a été consenti.

Un règlement du Conseil de la monnaie et du crédit précisera les conditions et modalités de mise en œuvre des dispositions du présent article ainsi que celles de l'article 43 ci-dessus.

Art. 45. — La Banque d'Algérie peut, dans les limites et suivant les conditions fixées par le Conseil de la monnaie et du crédit, intervenir sur le marché monétaire et, notamment, acheter et vendre des effets publics et des effets privés admissibles au réescompte ou aux avances. En aucun cas, ces opérations ne peuvent être traitées au profit du Trésor, ni des collectivités locales émettrices.

Art. 46. — Sur une base contractuelle, et dans la limite d'un maximum égal à dix pour cent (10 %) des recettes ordinaires de l'Etat constatées au cours du précédent exercice budgétaire, la Banque d'Algérie peut consentir au Trésor des découverts en compte courant dont la durée totale ne peut excéder 240 jours, consécutifs ou non, au cours d'une année calendaire.

Les découverts autorisés donnent lieu à la perception d'une commission de gestion dont le taux et les modalités sont fixés en accord avec le ministre chargé des finances. Ces avances doivent être remboursées avant la fin de chaque exercice.

La Banque d'Algérie est autorisée, également, à consentir exceptionnellement au Trésor public une avance, destinée exclusivement à la gestion active de la dette publique extérieure.

Les modalités de mise en œuvre de cette avance et de son remboursement, notamment l'échéancier de ce dernier, sont fixées par voie de convention entre la Banque centrale et le Trésor public, le Conseil de la monnaie et du crédit entendu. Le Président de la République en est informé.

Art. 47. — La Banque d'Algérie peut escompter ou prendre en pension des traites et obligations cautionnées souscrites à l'ordre des comptables du Trésor et venant à échéance dans un délai de trois (3) mois.

Art. 48. — La Banque d'Algérie maintient auprès du centre de chèques postaux des avoirs correspondant à ses besoins normalement prévisibles.

Art. 49. — La Banque d'Algérie est l'agent financier de l'Etat pour toutes ses opérations de caisse, de banque et de crédit.

Elle assure sans frais la tenue du compte courant du Trésor et exécute gratuitement toutes opérations initiées au débit ou au crédit de ce compte. Le solde créditeur du compte courant est producteur d'intérêt à un taux de 1 % inférieur à celui appliqué au solde débiteur. Ce dernier taux est fixé par le Conseil de la monnaie et du crédit.

La Banque d'Algérie assure gratuitement :

— le placement dans le public des emprunts émis ou garantis par l'Etat ;

— le paiement, concurremment avec les caisses publiques, des coupons des titres émis ou garantis par l'Etat.

Art. 50. — La Banque d'Algérie peut assurer :

— le service financier des emprunts de l'Etat ainsi que la garde et la gestion des valeurs mobilières appartenant à ce dernier.

Pour les collectivités et établissements publics :

* le service financier et le placement de leurs emprunts ;

* le paiement des coupons des titres qu'ils ont émis ;

* les opérations prévues à l'article 49 ci-dessus.

Art. 51. — La Banque d'Algérie peut réaliser toutes opérations bancaires avec les banques et les établissements financiers opérant en Algérie et avec toute banque centrale étrangère.

Elle ne peut traiter avec les banques opérant à l'étranger que des opérations en devises étrangères.

Art. 52. — Chaque banque opérant en Algérie doit entretenir avec la Banque d'Algérie un compte courant créditeur pour les besoins de la compensation.

Art. 53. — La Banque d'Algérie peut placer ses fonds propres :

a) en immeubles, conformément aux dispositions de l'article 54 ci-dessous ;

b) en titres émis ou garantis par l'Etat ;

c) en opérations de financement d'intérêt social ou national ;

d) après autorisation du ministre chargé des finances, en titres émis par des organismes financiers régis par des dispositions légales particulières.

Le total des placements opérés en vertu des alinéas c) et d) ci-dessus ne peut excéder 40 % de ses fonds propres, sauf autorisation du Conseil de la monnaie et du crédit.

Art. 54. — La Banque d'Algérie peut, pour ses besoins, acquérir, faire construire, vendre et échanger des immeubles. Ces opérations sont subordonnées à l'autorisation du conseil d'administration, et ne peuvent être faites que sur les fonds propres.

Art. 55. — Pour se couvrir de ses créances douteuses ou en souffrance, la Banque d'Algérie peut :

— prendre toutes garanties, sous forme de nantissements ou d'hypothèques ;

— acquérir à l'amiable ou sur vente forcée tout bien mobilier ou immobilier. Les biens qu'elle a ainsi acquis doivent être aliénés dans le délai de deux (2) ans, à moins qu'ils ne soient utilisés pour les besoins de son exploitation.

Art. 56. — La Banque d'Algérie organise et supervise les chambres de compensation et veille au bon fonctionnement et à la sécurité des systèmes de paiement conformément au règlement du conseil de la monnaie et du crédit .

Art. 57. — Les frais des chambres de compensation sont supportés par les banques.

LIVRE IV

LE CONSEIL DE LA MONNAIE ET DU CREDIT

TITRE 1

COMPOSITION DU CONSEIL DE LA MONNAIE ET DU CREDIT

Art. 58. — Le Conseil de la monnaie et du crédit, ci-après appelé «Conseil», est composé :

— des membres du conseil d'administration de la Banque d'Algérie ;

— de deux personnalités choisies en raison de leur compétence en matière économique et monétaire.

Art. 59. — Les deux personnalités sont nommées membres du Conseil par décret du Président de la République.

Ces membres délibèrent et participent aux votes au sein du Conseil en toute liberté.

Art. 60. — Le Conseil est présidé par le Gouverneur qui le convoque et en fixe l'ordre du jour. Le Conseil arrête son règlement intérieur. Les décisions sont prises à la majorité simple des voix; en cas d'égalité des voix, la voix du président est prépondérante.

Il tient au moins quatre sessions ordinaires par an et peut être convoqué aussi souvent que nécessaire, à l'initiative de son Président ou de deux (2) des membres du conseil qui proposent alors un ordre du jour. La présence de six (6) au moins des membres du conseil est nécessaire pour la tenue de ses réunions. Aucun conseiller ne peut donner mandat pour être représenté aux réunions du Conseil.

Il détermine les jetons de présence de ses membres ainsi que les conditions dans lesquelles les frais éventuels engagés par ses membres sont remboursés.

Il peut constituer en son sein des comités consultatifs dont il fixe les missions.

Art. 61. — Les obligations prévues par l'article 25 ci-dessus s'imposent aux membres du Conseil, ainsi qu'à toute personne à laquelle ce dernier aurait recours à un titre quelconque.

TITRE II

ATTRIBUTIONS DU CONSEIL

Art. 62. — Le Conseil est investi des pouvoirs en tant qu'autorité monétaire, dans les domaines concernant :

a) l'émission de la monnaie, comme prévu aux articles 4 et 5 de la présente ordonnance, ainsi que sa couverture ;

b) les normes et conditions des opérations de la Banque Centrale, notamment en ce qui concerne l'escompte, la pension et le gage des effets publics et privés, et les opérations sur métaux précieux et devises ;

c) la définition, la conduite, le suivi et l'évaluation de la politique monétaire ; dans ce but le Conseil fixe les objectifs monétaires, notamment en matière d'évolution des agrégats monétaires et de crédit et arrête l'instrumentation monétaire ainsi que l'établissement des règles de prudence sur le marché monétaire et s'assure de la diffusion d'une information sur la place visant à éviter les risques de défaillance ;

d) les chambres de compensation ;

e) le fonctionnement et la sécurité des systèmes de paiement ;

f) les conditions d'agrément et de création des banques et des établissements financiers ainsi que celles de l'implantation de leurs réseaux, notamment la fixation du capital minimal des banques et établissements financiers, ainsi que les modalités de sa libération ;

g) les conditions d'ouverture en Algérie de bureaux de représentation de banques et établissements financiers étrangers ;

h) les normes et ratios applicables aux banques et établissements financiers, notamment en matière de couverture et de répartition des risques, de liquidité de solvabilité et de risques en général ;

i) la protection de la clientèle des banques et des établissements financiers, notamment en matière d'opérations avec cette clientèle ;

j) les normes et règles comptables applicables aux banques et établissements financiers en tenant compte de l'évolution au plan international dans ce domaine, ainsi que les modalités et délais de communication des comptes et états comptables statistiques et situations à tous ayant droits et notamment à la Banque d'Algérie ;

k) les conditions techniques d'exercice de la profession bancaire et des professions de conseil et de courtage en matière bancaire et financière ;

l) la définition des objectifs de la politique de taux de change et du mode de régulation du change ;

m) la réglementation des changes et l'organisation du marché des changes ;

n) la gestion des réserves de change.

Le Conseil prend les décisions individuelles suivantes :

a) autorisation d'ouverture de banques et établissements financiers, de modification de leurs statuts et retrait de l'agrément ;

b) autorisation d'ouverture de bureaux de représentation de banques étrangères ;

c) délégation de pouvoirs en matière d'application de la réglementation des changes ;

d) celles relatives à l'application des règlements édictés par le Conseil.

Le Conseil exerce ses pouvoirs, dans le cadre de la présente ordonnance, par voie de règlements.

Le Conseil entend le ministre chargé des finances, à la demande de ce dernier. Il est consulté par le Gouvernement chaque fois que celui-ci doit délibérer de questions intéressant la monnaie ou le crédit ou pouvant avoir des répercussions sur la situation monétaire.

Art. 63. — Avant leur promulgation, le Gouverneur communique, dans les deux jours de leur approbation par le Conseil, les projets de règlements au ministre chargé des finances, qui dispose d'un délai de dix (10) jours pour en demander la modification.

Le Gouverneur doit réunir alors le Conseil dans un délai de cinq (5) jours et lui soumettre la modification proposée. La nouvelle décision du Conseil, quelle qu'elle soit, est exécutoire.

Art. 64. — Le règlement devenu exécutoire est promulgué par le Gouverneur et publié au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Les règlements sont opposables aux tiers dès leur publication.

En cas d'urgence, ils sont insérés dans deux quotidiens paraissant à Alger et deviennent alors opposables aux tiers dès l'accomplissement de cette formalité.

Art. 65. — Un règlement promulgué et publié comme indiqué à l'article 64 ci-dessus ne peut faire l'objet que d'un recours en annulation formé par le ministre chargé des finances devant le Conseil d'Etat. Ce recours n'est pas suspensif.

Le recours doit, sous peine de forclusion, être présenté dans un délai de soixante (60) jours à dater de la publication.

Les décisions en matière d'activités bancaires sont promulguées par le Gouverneur. Celles prises en vertu des alinéas a), b), et c) sont publiées au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire. Les autres sont notifiées conformément au code de procédure civile.

Seul un recours en annulation est ouvert contre les décisions prises en vertu de l'article 62 ci-dessus au titre des activités bancaires.

Ce recours n'est ouvert qu'aux personnes physiques ou morales directement visées par la décision.

Il doit être présenté, sous peine de forclusion, dans les soixante (60) jours à dater, selon le cas, de la publication ou de la notification de la décision, sous réserve des dispositions de l'article 87 ci-dessous.

LIVRE V

ORGANISATION BANCAIRE

TITRE 1

DEFINITIONS

Art. 66. — Les opérations de banque comprennent la réception de fonds du public, les opérations de crédit ainsi que la mise à disposition de la clientèle des moyens de paiement et la gestion de ceux-ci.

Art. 67. — Sont considérés comme fonds reçus du public les fonds recueillis de tiers, notamment sous forme de dépôts, avec le droit d'en disposer pour son propre compte, mais à charge de les restituer.

Toutefois, ne sont pas considérés comme fonds reçus du public, au sens de la présente ordonnance :

— les fonds remis ou laissés en compte par les actionnaires détenant au moins cinq pour cent (5%) du capital, les administrateurs et les gérants ;

— les fonds provenant de prêts participatifs.

Art. 68. — Constitue une opération de crédit, au sens de la présente ordonnance, tout acte à titre onéreux par lequel une personne met ou promet de mettre des fonds à la disposition d'une autre personne ou prend, dans l'intérêt de celle-ci, un engagement par signature tel qu'aval, cautionnement ou garantie.

Sont assimilées à des opérations de crédit, les opérations de location assorties d'options d'achat, notamment le crédit-bail. Les attributions du Conseil s'exercent à l'égard des opérations visées dans cet article.

Art. 69. — Sont considérés comme moyens de paiement tous les instruments qui permettent à toute personne de transférer des fonds et ce, quel que soit le support ou le procédé technique utilisé.

TITRE II

OPERATIONS.

Art. 70. — Seules les banques sont habilitées à effectuer à titre de profession habituelle toutes les opérations décrites aux articles 66 à 68 ci-dessus.

Art. 71. — Les établissements financiers ne peuvent ni recevoir de fonds du public, ni gérer les moyens de paiement ou les mettre à la disposition de leur clientèle. Ils peuvent effectuer toutes les autres opérations.

Art. 72. — Les banques et établissements financiers peuvent effectuer toutes les opérations connexes ci-après :

— opérations de change ;

— opérations sur or, métaux précieux et pièces ;

— placements, souscriptions, achats, gestion, garde et vente de valeurs mobilières et de tout produit financier ;

— conseil et assistance en matière de gestion de patrimoine ;

— conseil, gestion et ingénierie financières et, d'une manière générale, tous services destinés à faciliter la création et le développement d'entreprises ou d'équipements en respectant les dispositions légales en la matière.

Art. 73. — Par dérogation aux dispositions concernant les souscriptions, les banques et les établissements financiers peuvent recueillir du public des fonds destinés à être placés en participations auprès d'une entreprise selon toutes modalités légales telles qu'en actions, certificats d'investissement, parts de sociétés, commandites ou autres.

Ces fonds sont soumis aux conditions ci-après :

1. - ils ne sont pas considérés comme dépôts au sens de l'article 67 ci-dessus, les tiers en demeurant propriétaires ;

2. - ils ne sont pas productifs d'intérêts ;

3. - jusqu'à leur placement, ils doivent être déposés auprès de la Banque d'Algérie dans un compte spécial relatif à chaque placement envisagé ;

4. - un contrat doit être signé entre le déposant et le dépositaire précisant :

— le nom, l'objet, le capital et le siège de l'entreprise qui recevra les fonds ;

— le projet ou programme auquel ces fonds serviront ;

— les conditions de partage des bénéfices et des pertes ;

— les conditions de cession des participations ;

— les conditions d'amortissement des participations par l'entreprise elle-même ;

— les conditions dans lesquelles la banque ou l'établissement financier restituera les fonds aux tiers au cas où la participation n'est pas réalisée ;

5. - la participation doit intervenir dans un délai de six (6) mois au plus tard à dater du premier versement effectué par les participants. Ce délai peut être précédé d'un autre délai de six (6) mois au cas où les inscriptions sont réunies sans versement ;

6. - en cas de non-réalisation de la participation ou d'impossibilité de la réaliser pour quelque raison que ce soit, la banque ou l'établissement financier qui a recueilli les fonds doit mettre ceux-ci à la disposition de leurs propriétaires dans la semaine qui en suit la constatation ;

7. - le Conseil arrête par règlement les autres conditions, notamment celles qui ont trait à la défaillance d'un ou plusieurs souscripteurs ;

8. - les banques et les établissements financiers ont droit à une commission de placement qui est due, même en cas d'application de l'alinéa 6) ci-dessus, ainsi qu'à une commission annuelle en cas de gestion ;

9. - ces opérations sont, par ailleurs, soumises aux règles du mandat.

Art. 74. — Les banques et les établissements financiers peuvent prendre et détenir des participations.

Celles-ci ne doivent pas excéder, pour les banques, les limites fixées par le Conseil de la monnaie et du crédit.

Art. 75. — Les banques et établissements ne peuvent exercer, à titre habituel, une activité autre que celles mentionnées aux articles qui précèdent que s'ils y sont autorisés en vertu de règlements pris par le Conseil.

Les activités visées à l'alinéa précédent doivent, en tout état de cause, demeurer d'une importance limitée par rapport à l'ensemble des activités de la banque ou de l'établissement financier. Leur exercice ne doit pas empêcher, restreindre ou fausser la concurrence.

TITRE III

INTERDICTIONS

Art. 76. — Il est interdit à toute personne physique ou morale, autre que banque ou établissement financier, selon le cas, d'effectuer les opérations que ceux-ci exercent d'une manière habituelle en vertu des articles 72 à 74 ci-dessus, à l'exception des opérations de change effectuées conformément au règlement du Conseil.

Art. 77. — L'interdiction énoncée à l'article 76 ci-dessus ne s'applique pas au Trésor si les textes qui lui sont propres l'autorisent à effectuer de telles opérations.

L'interdiction ne s'applique pas également :

— aux organismes sans but lucratif qui, dans le cadre de leur mission et pour des motifs d'ordre social, accordent sur leurs ressources propres, des prêts à des conditions préférentielles à certains de leurs adhérents.

— aux entreprises qui consentent des avances sur salaires ou des prêts de caractère exceptionnel à leurs salariés pour des motifs d'ordre social.

Art. 78. — Le Conseil peut, par voie de règlement, consentir des dérogations à l'interdiction prévue à l'article 76 ci-dessus en faveur des organismes d'habitat qui acceptent le paiement différé des logements dont ils sont promoteurs. Il fixera les conditions et limites à de telles opérations.

Art. 79. — Nonobstant l'interdiction édictée à l'article 76 ci-dessus, toute entreprise peut :

— dans l'exercice de son activité, consentir à ses contractants des délais ou des avances de paiement ;

— procéder à des opérations de trésorerie avec des sociétés ayant avec elle, directement ou indirectement, des relations de capital conférant à l'une d'elles un pouvoir de contrôle effectif sur les autres ;

— émettre des bons et des cartes délivrés pour l'achat auprès d'elle d'un bien ou d'un service déterminé.

Art. 80. — Sans préjudice des conditions fixées par le Conseil, par voie de règlement, à leurs personnels d'encadrement, nul ne peut être fondateur d'une banque ou d'un établissement financier ou membre de son conseil d'administration, ni, directement ou par personne interposée, diriger, gérer ou représenter à un titre quelconque une banque ou un établissement financier, ni disposer du pouvoir de signature pour de telles entreprises :

— s'il a fait l'objet d'une condamnation :

a) pour crime,

b) pour détournement, concussion, vol, escroquerie, émission de chèque sans provision ou abus de confiance ;

c) pour soustractions commises par dépositaires publics ou par extorsion de fonds ou de valeurs ;

d) pour banqueroute ;

e) pour infraction à la législation et à la réglementation des changes ;

f) pour faux en écritures ou faux en écritures privées de commerce ou de banque ;

g) pour infraction au droit des sociétés ;

h) pour recel des biens détenus à la suite de ces infractions ;

i) pour toute infraction liée au trafic de drogue, au blanchiment de l'argent et au terrorisme.

— s'il a fait l'objet d'une condamnation prononcée par une juridiction étrangère et passée en force de chose jugée, constituant d'après la loi algérienne une condamnation pour l'un des crimes ou délits mentionnés au présent article ;

— s'il a été déclaré en faillite ou si une faillite lui a été étendue ou s'il a été condamné en responsabilité civile comme organe d'une personne morale faillie tant en Algérie qu'à l'étranger et ce, tant qu'il n'a pas été réhabilité.

Art. 81. — Il est interdit à toute entreprise autre qu'une banque ou un établissement financier d'utiliser une dénomination, une raison sociale, une publicité ou, d'une façon générale, des expressions faisant croire qu'elle est agréée en tant que banque ou établissement financier.

Il est interdit à un établissement financier de laisser entendre qu'il appartient à une catégorie autre que celle au titre de laquelle il a été agréé ou de créer une confusion sur ce point.

Les bureaux de représentation en Algérie de banques ou d'établissements financiers étrangers peuvent faire état de la dénomination ou de la raison sociale de l'entreprise dont ils dépendent en précisant la nature de l'activité qu'ils sont autorisés à exercer en Algérie.

TITRE IV

AUTORISATION ET AGREMENT

Art. 82. — La constitution de toute banque et de tout établissement financier de droit algérien doit être autorisée par le Conseil, sur la base d'un dossier comprenant, notamment les résultats d'une enquête relative au respect des dispositions de l'article 80 ci-dessus.

Art. 83. — Les banques et établissements financiers de droit algérien doivent être constitués sous forme de sociétés par actions. Le Conseil apprécie l'opportunité pour une banque ou un établissement financier de prendre la forme d'une mutualité.

Les participations étrangères dans les banques et établissements financiers de droit algérien peuvent être autorisées.

Art. 84. — L'ouverture en Algérie de bureaux de représentation de banques étrangères doit être autorisée par le conseil.

Art. 85. — L'ouverture en Algérie de succursales de banques et établissements financiers étrangers peut être autorisée par le Conseil, sous réserve du principe de réciprocité.

Art. 86. — Le Conseil déterminera par règlement pris conformément à l'article 62 de la présente ordonnance, les modalités des conventions qui pourront être passées, s'il échet, selon le cas, avec des autorités monétaires ou des banques centrales étrangères.

Art. 87. — Les décisions prises par le Conseil en vertu des articles 82, 84 et 85 ci-dessus ne sont susceptibles de recours devant le Conseil d'Etat qu'après deux refus, la seconde demande ne pouvant être introduite que dix (10) mois francs après notification du refus à la première demande.

Art. 88. — Les banques et établissements financiers doivent disposer d'un capital libéré en totalité et en numéraires au moins égal au montant fixé par un règlement pris par le Conseil conformément à l'article 62 ci-dessus.

Les banques et établissements financiers dont le siège social est à l'étranger sont tenus d'affecter à leurs succursales en Algérie une dotation au moins égale au capital minimal exigé, selon le cas, des banques et établissements financiers de droit algérien.

Les banques et les établissements financiers agréés antérieurement à la date de la publication de la présente ordonnance bénéficient d'un délai de deux (2) années pour se conformer aux dispositions du présent article et du règlement pris pour son application.

Art. 89. — Toute banque ou tout établissement financier doit justifier, à tout moment, que son actif excède effectivement le passif dont il est tenu envers les tiers d'un montant au moins égal au capital minimal visé à l'article 88 ci-dessus. Un règlement pris par le Conseil déterminera les conditions d'application du présent article.

Art. 90. — La détermination effective de l'orientation de l'activité d'une banque ou d'un établissement financier et la responsabilité de sa gestion doivent être assurées par deux personnes au moins.

Les banques et établissements financiers dont le siège social est à l'étranger désignent deux personnes au moins auxquelles ils confient la détermination effective de l'activité et la responsabilité de la gestion de leurs succursales en Algérie.

Art. 91. — Pour obtenir l'autorisation prévue à l'article 82 ou à l'article 84 ci-dessus, les requérants soumettent le programme d'activité, les moyens financiers et techniques qu'ils entendent mettre en oeuvre ainsi que la qualité des apporteurs de fonds.

En tout état de cause, l'origine des fonds doit être justifiée.

Les requérants remettent la liste des principaux dirigeants et, selon le cas, le projet de statuts de la société de droit algérien ou ceux de la société étrangère, ainsi que l'organisation interne.

Art. 92. — Une fois obtenue l'autorisation conformément à l'article 91 ci-dessus, la société de droit algérien peut être constituée et requérir son agrément, selon le cas, comme banque ou comme établissement financier.

L'agrément est accordé si la société a rempli toutes les conditions fixées à la banque ou à l'établissement financier par la présente ordonnance et les règlements pris en application ainsi que, éventuellement, les conditions spéciales dont l'autorisation est assortie.

Les succursales de banques et d'établissements financiers étrangers autorisées en vertu de l'article 88 ci-dessus sont agréées après avoir rempli les mêmes conditions.

L'agrément est accordé par décision du Gouverneur et publié au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Art. 93. — Le Gouverneur tient à jour une liste des banques et une liste des établissements financiers.

Ces listes sont publiées chaque année au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire. Toute modification est publiée dans les mêmes formes.

Art. 94. — Les modifications de statuts des banques et établissements financiers qui ne portent pas sur l'objet, le capital ou l'actionnariat doivent être autorisées préalablement par le Gouverneur.

Toute cession d'actions d'une banque ou d'un établissement financier doit être autorisée préalablement par le Gouverneur dans les conditions prévues par un règlement pris par le Conseil.

Les modifications des statuts de banque ou d'établissement financier étranger ayant une succursale en Algérie sont soumises, pour devenir exécutoires en Algérie, au Conseil lorsqu'elles portent sur l'objet de la société.

Art. 95. — Sans préjudice des sanctions que peut prononcer la Commission bancaire dans le cadre de ses attributions, le retrait de l'agrément est décidé par le Conseil :

a) à la demande de la banque ou de l'établissement financier ;

b) d'office :

1 - lorsque les conditions auxquelles l'agrément est subordonné ne sont plus remplies ;

2 - lorsqu' il n'a pas été fait usage de l'agrément pendant une durée de douze (12) mois ;

3 - lorsque l'activité, objet de l'agrément, a cessé depuis six (6) mois.

TITRE V

ORGANISATION DE LA PROFESSION

Art. 96. — La Banque d'Algérie crée une association des banquiers algériens à laquelle les banques et établissements financiers opérant en Algérie sont tenus d'adhérer.

Cette association a pour objet la représentation des intérêts collectifs de ses membres, notamment auprès des pouvoirs publics, l'information et la sensibilisation de ses adhérents et du public.

Cette association étudie les questions intéressant l'exercice de la profession, notamment l'amélioration des techniques de banques et de crédits, la stimulation de la concurrence, la lutte contre les entraves à la concurrence, l'introduction de nouvelles technologies, l'organisation et la gestion des services d'intérêt commun, la formation du personnel et les relations avec les représentants des employés. Elle peut être consultée par le ministre chargé des finances ou le Gouverneur de la Banque d'Algérie sur toutes les questions intéressant la profession. Elle peut proposer dans le cadre de règles déontologiques de la profession, selon le cas, soit au Gouverneur soit à la commission bancaire, des sanctions à l'encontre de l'un ou plusieurs de ses membres.

Le Conseil de la monnaie et du crédit approuve les statuts de l'association ainsi que toute modification de ces derniers.

LIVRE VI

CONTROLE DES BANQUES ET ETABLISSEMENTS FINANCIERS

TITRE 1

LIQUIDITE ET SOLVABILITE - CENTRALE DES RISQUES - PROTECTION DES DEPOSANTS

Art. 97. — Les banques et établissements financiers sont tenus, dans les conditions définies par règlement pris par le Conseil, de respecter les normes de gestion destinées à garantir leur liquidité et leur solvabilité à l'égard des déposants et des tiers ainsi que l'équilibre de leur structure financière.

Le non-respect des obligations instituées en vertu du présent article entraîne l'application de la procédure prévue à l'article 114 de la présente ordonnance.

Art. 98. — La Banque d'Algérie organise et gère un service de centralisation des risques, dénommé «centrale des risques», chargé de recueillir auprès de chaque banque et de chaque établissement financier le nom des bénéficiaires de crédits, la nature et le plafond des crédits accordés, le montant des utilisations ainsi que les garanties prises pour chaque crédit.

Les banques et établissements financiers sont tenus d'adhérer à la centrale des risques. Ils doivent fournir à la centrale des risques les informations visées à l'alinéa 1er du présent article.

La Banque d'Algérie communique à chaque banque et établissement financier, sur demande, les données recueillies concernant la clientèle de l'entreprise.

Le Conseil établit, conformément à l'article 62 de la présente ordonnance, le règlement organisant le fonctionnement de la centrale des risques et son financement par les banques et établissements financiers qui en supportent les seuls coûts directs.

La Banque d'Algérie organise une centrale des risques et une centrale des impayés.

Art. 99. — Lorsque la situation d'une banque ou d'un établissement financier le justifie, le Gouverneur invite les principaux actionnaires de cette banque ou de l'établissement à lui fournir le soutien qui lui est nécessaire, en ressources financières.

Le Gouverneur peut aussi organiser le concours de l'ensemble des banques et établissements financiers pour prendre les mesures nécessaires à la protection des intérêts des déposants et des tiers, au bon fonctionnement du système bancaire ainsi qu'à la préservation du renom de la place.

TITRE II

COMMISSARIAT AUX COMPTES, CONVENTIONS AVEC LES DIRIGEANTS

Chapitre I

Commissaires aux comptes

Art. 100. — Chaque banque ou établissement financier, de même que toute succursale de banque étrangère doit désigner au moins deux (2) commissaires aux comptes.

Art. 101. — Outre leurs obligations légales, les commissaires aux comptes des banques et établissements financiers sont tenus :

1 - de signaler immédiatement au Gouverneur toute infraction commise par l'entreprise qu'ils contrôlent conformément à la présente loi et aux textes réglementaires pris en vertu de ses dispositions ;

2 - de présenter au Gouverneur de la Banque d'Algérie un rapport spécial concernant le contrôle effectué par eux; ce rapport doit être remis au Gouverneur dans les quatre (4) mois de la clôture de chaque exercice ;

3 - de présenter à l'assemblée générale un rapport spécial sur toute facilité accordée par l'entreprise à l'une des personnes physiques ou morales visées à l'article 104 de la présente ordonnance. En ce qui concerne les succursales de banques et établissements financiers étrangers, ce rapport est présenté à leurs représentants en Algérie ;

4 - d'adresser au Gouverneur de la Banque d'Algérie une copie de leurs rapports destinés à l'assemblée générale de l'entreprise.

Art. 102. — Les commissaires aux comptes des banques et établissements financiers sont soumis au contrôle de la commission bancaire qui peut leur appliquer les sanctions suivantes, sans préjudice des poursuites disciplinaires ou pénales :

1. - le blâme ;

2. - l'interdiction de poursuivre les opérations de contrôle d'une banque ou d'un établissement financier ;

3. - l'interdiction d'exercer les fonctions de commissaire aux comptes de banques et d'établissements financiers pour une durée de trois exercices.

Aucun crédit ne peut être accordé aux commissaires aux comptes directement ou indirectement par la banque ou l'établissement financier qu'ils contrôlent.

Chapitre II

Obligations comptables

Art. 103. — Les banques et établissements financiers sont tenus d'établir leurs comptes sous forme consolidée dans les conditions fixées par le Conseil.

Toute banque ou tout établissement financier doit publier ses comptes annuels dans les six (6) mois qui suivent la fin de l'exercice comptable au bulletin officiel des annonces légales obligatoires dans les conditions fixées par le Conseil. D'autres publications peuvent être requises.

La commission bancaire a compétence exclusive pour accorder, exceptionnellement, toute prorogation utile de délai, en fonction des éléments présentés à l'appui de leur demande, aux banques et établissements financiers, dans la limite de six (6) mois.

Sans préjudice des dispositions ci-dessus, un original des comptes annuels doit être communiqué par les banques ou tout établissement financier à la commission bancaire avant publication.

La commission bancaire est habilitée à ordonner aux établissements concernés de procéder à des publications rectificatives dans le cas où des inexactitudes ou des omissions auraient été relevées dans les documents publiés.

Elle peut porter à la connaissance du public toutes informations qu'elle juge utiles.

Chapitre III

Conventions avec les dirigeants

Art. 104. — Il est interdit à une banque ou un établissement financier de consentir des crédits à ses dirigeants, à ses actionnaires ou aux entreprises du groupe de la banque ou de l'établissement financier.

Au sens du présent article, les dirigeants sont les fondateurs, les administrateurs, représentants et personnes disposant du pouvoir de signature.

Les conjoints et les parents jusqu'au premier degré des dirigeants et des actionnaires sont assimilés à eux.

TITRE III

COMMISSION BANCAIRE

Art. 105. — Il est institué une commission bancaire, ci-après désignée «commission», chargée :

— de contrôler le respect par les banques et les établissements financiers des dispositions législatives et réglementaires qui leur sont applicables ;

— de sanctionner les manquements qui sont constatés.

La commission examine les conditions d'exploitation des banques et des établissements financiers et veille à la qualité de leur situation financière.

Elle veille au respect des règles de bonne conduite de la profession.

Elle constate, le cas échéant, les infractions commises par des personnes qui, sans être agréées, exercent les activités de banque ou d'établissement financier et leur applique les sanctions disciplinaires prévues par la présente ordonnance, sans préjudice d'autres poursuites pénales et civiles.

Art. 106. — La commission est composée :

— du Gouverneur, Président ;

— de trois (3) membres choisis en raison de leur compétence en matière bancaire, financière et comptable ;

— de deux (2) magistrats détachés de la Cour suprême, choisis par le premier président de cette Cour après avis du Conseil supérieur de la magistrature.

Les membres de la commission sont nommés pour une durée de cinq (5) ans, par le Président de la République. L'article 25 de la présente ordonnance s'applique au président et aux membres de la commission.

La commission est dotée d'un secrétariat général dont les attributions, les modalités d'organisation et de fonctionnement sont fixées par le Conseil d'administration de la Banque sur proposition de la commission.

Art. 107. — Les décisions de la commission sont prises à la majorité. En cas d'égalité des voix, celle du président est prépondérante.

Seules les décisions de la commission en matière de désignation d'administrateur provisoire ou de liquidateur et de sanctions disciplinaires sont susceptibles d'un recours juridictionnel.

Sous peine de forclusion, le recours doit être présenté dans un délai de soixante (60) jours à dater de la notification.

La notification des décisions a lieu par acte extrajudiciaire ou conformément au code de procédure civile.

Les recours sont de la compétence du Conseil d'Etat. Ils ne sont pas suspensifs d'exécution.

Art. 108. — La commission est habilitée à contrôler les banques et établissements financiers sur pièces et sur place.

La Banque d'Algérie est chargée d'organiser, pour le compte de la commission, ce contrôle par l'intermédiaire de ses agents.

La commission peut charger de mission toute personne de son choix.

La commission bancaire entend le ministre chargé des finances, à la demande de ce dernier.

Art. 109. — La commission organise le programme de ses contrôles.

Elle détermine la liste, le modèle de présentation et les délais de transmission des documents et informations qu'elle juge utiles.

Elle est habilitée à demander aux banques et établissements financiers tous renseignements, éclaircissements et justifications nécessaires à l'exercice de sa mission.

Elle peut demander à toute personne concernée la communication de tout document et de tout renseignement.

Le secret professionnel ne lui est pas opposable.

Art. 110. — La commission étend ses investigations aux participations et aux relations financières entre les personnes morales qui contrôlent directement ou indirectement une banque ou un établissement financier, ainsi qu'aux filiales de ces derniers.

Dans le cadre de conventions internationales, les contrôles peuvent être étendus aux filiales et succursales de sociétés algériennes établies à l'étranger.

Les résultats des contrôles sur place peuvent être communiqués aux conseils d'administration des sociétés de droit algérien et aux représentants en Algérie des succursales de sociétés étrangères ainsi qu'aux commissaires aux comptes.

Art. 111. — Lorsqu'une entreprise soumise à son contrôle a manqué aux règles de bonne conduite de la profession, la commission, après avoir mis les dirigeants de cette entreprise en mesure de présenter leurs explications, peut leur adresser une mise en garde.

Art. 112. — Lorsque la situation d'une banque ou d'un établissement financier le justifie, la commission peut lui enjoindre de prendre, dans un délai déterminé, toutes mesures de nature à rétablir ou à renforcer son équilibre financier ou à corriger ses méthodes de gestion.

Art. 113. — La commission peut désigner un administrateur provisoire auquel sont transférés tous les pouvoirs nécessaires à l'administration et à la gestion de l'entreprise concernée ou de ses succursales en Algérie et qui peut déclarer la cessation des paiements.

Cette désignation est faite soit à l'initiative des dirigeants lorsqu'ils estiment ne plus être en mesure d'exercer normalement leurs fonctions, soit à l'initiative de la commission lorsque, de son avis, la gestion de l'entreprise ne peut plus être assurée dans des conditions normales, ou lorsqu'a été prise l'une des sanctions visées à l'article 114 ci-dessous, 4e et 5e paragraphes.

Art. 114. — Si une banque ou un établissement a enfreint une disposition législative ou réglementaire afférente à son activité, n'a pas déféré à une injonction ou n'a pas tenu compte d'une mise en garde, la commission peut prononcer l'une des sanctions suivantes :

1 - l'avertissement ;

2 - le blâme ;

3 - l'interdiction d'effectuer certaines opérations et toutes autres limitations dans l'exercice de l'activité ;

4 - la suspension temporaire de l'un ou de plusieurs des dirigeants avec ou sans nomination d'administrateur provisoire ;

5 - la cessation des fonctions de l'une ou de plusieurs de ces mêmes personnes avec ou sans nomination d'administrateur provisoire ;

6 - le retrait d'agrément.

En outre, la commission peut prononcer, soit à la place, soit en sus des sanctions susvisées, une sanction pécuniaire au plus, égale au capital minimal auquel est astreint la banque ou l'établissement financier. Les sommes correspondantes sont recouvrées par le Trésor.

Art. 115. — Toute banque ou tout établissement financier de droit algérien dont le retrait d'agrément a été prononcé entre en liquidation.

Entre aussi en liquidation la succursale en Algérie de banque ou d'établissement financier étranger dont le retrait d'agrément a été prononcé.

La commission peut mettre en liquidation et nommer un liquidateur à toute entité qui exerce irrégulièrement les opérations réservées aux banques et aux établissements financiers ou qui enfreignent une des interdictions de l'article 81 de la présente ordonnance.

Pendant la durée de sa liquidation, la banque ou l'établissement financier :

— ne peut effectuer que les opérations strictement nécessaires à l'apurement de la situation ;

— doit mentionner qu'il (elle) est en liquidation ;

— demeure soumis(e) au contrôle de la commission.

Art. 116. — La commission détermine les modalités de l'administration provisoire et de la liquidation.

TITRE IV

SECRET PROFESSIONNEL

Art. 117. — Sont tenus au secret professionnel, sous peine des sanctions prévues par le code pénal :

— tout membre d'un conseil d'administration, tout commissaire aux comptes et toute personne qui, à un titre quelconque, participe ou a participé à la gestion d'une banque ou d'un établissement financier ou qui en est ou en a été l'employé ;

— toute personne qui participe ou a participé au contrôle des banques et des établissements financiers dans les conditions du présent livre.

Sous réserve des dispositions expresses de lois, le secret est opposable à toutes les autorités sauf :

— aux autorités publiques de nomination ou de désignation des administrateurs des banques et établissements financiers;

— à l'autorité judiciaire agissant dans le cadre d'une procédure pénale;

— aux autorités publiques tenues de communiquer des informations aux institutions internationales habilitées, notamment dans le cadre de la lutte contre la corruption, le blanchiment de l'argent et le financement du terrorisme ;

— à la commission bancaire ou à la Banque d'Algérie agissant pour le compte de cette dernière conformément à l'article 108 ci-dessus.

La Banque d'Algérie et la commission bancaire peuvent transmettre des informations aux autorités chargées de la surveillance des banques et établissements financiers dans d'autres pays, sous réserve de réciprocité et à condition que ces autorités soient elles-mêmes soumises au secret professionnel avec les mêmes garanties qu'en Algérie. Le liquidateur d'une banque ou d'un établissement financier peut aussi être rendu destinataire des informations nécessaires à son activité.

TITRE V

GARANTIE DES DEPOTS

Art. 118. — Les banques doivent participer au financement d'un fonds de garantie des dépôts bancaires en monnaie nationale, créé par la Banque d'Algérie.

Chaque banque est tenue de verser au fonds de garantie une prime annuelle de garantie de 1% (un pour cent) au plus du montant de ses dépôts.

Le Conseil fixe chaque année le montant de la prime visée à l'alinéa précédent. Il fixe le montant de la garantie maximum accordée à chaque déposant.

Les dépôts d'une personne auprès d'une même banque sont considérés, pour les besoins du présent article, comme un dépôt unique même s'ils sont en diverses monnaies.

Cette garantie ne pourra être mise en jeu qu'en cas de cessation de paiement de la banque.

Elle ne couvre pas les montants avancés par les banques entre elles.

TITRE VI

DISPOSITIONS DIVERSES

Art. 119. — Les mineurs sont admis à se faire ouvrir des livrets sans intervention de leur représentant légal. Ils peuvent retirer sans cette intervention, mais seulement après l'âge de seize ans révolus, les sommes figurant sur les livrets ainsi ouverts, sauf opposition de la part de leur représentant légal signifiée dans la forme des actes extrajudiciaires.

Art. 120. — Les comptes ouverts auprès d'une banque peuvent être individuels, collectifs avec ou sans solidarité ou indivis. Ils peuvent être affectés en garantie au profit de la banque par simple acte sous seing privé.

Art. 121. — Pour garantir le paiement en capital, intérêts et frais de toutes créances dues aux banques ou aux établissements financiers ou qui leur sont affectées en garantie et de tous les effets qui leur sont cédés ou remis en nantissement, de même que pour garantir l'exécution de tout engagement à leur égard par caution, aval, endossement ou garantie, les dites entreprises bénéficient d'un privilège sur tous biens, créances et avoirs en compte.

Ce privilège prend rang immédiatement après ceux des salariés, du Trésor et des caisses d'assurance sociale et s'exerce à partir :

— de la notification, par lettre recommandée avec accusé de réception, de la saisie au tiers débiteur ou au détenteur des biens mobiliers, créances et avoirs en comptes ;

— de la date de mise en demeure faite dans les mêmes formes dans les autres cas.

Art. 122. — L'affectation en gage de créances en faveur des banques et des établissements financiers et la cession de créances par eux ou en leur faveur sont parfaites par la simple notification qu'ils font au débiteur par lettre recommandée avec accusé de réception ou par acte ayant date certaine d'un acte sous seing privé constitutif du gage ou portant cession de la créance.

Art. 123. — Le nantissement de fonds de commerce en faveur des banques et des établissements financiers peut être effectué par acte sous seing privé dûment enregistré.

L'inscription de ce nantissement s'effectue conformément aux dispositions légales applicables en la matière.

Art. 124. — A défaut de règlement à l'échéance de sommes qui leur sont dues, les banques et établissements financiers peuvent, nonobstant toute opposition et 15 jours après sommation signifiée au débiteur par acte extrajudiciaire, obtenir par simple requête adressée au président du tribunal que soit ordonnée la vente de tout gage constitué en leur faveur et l'attribution à leur profit, sans formalités, du produit de cette vente, en remboursement en capital, intérêts, intérêts de retard et frais des sommes dues.

Il en est de même en cas d'exercice par les banques et établissements financiers des privilèges qui leur sont conférés par des textes législatifs et réglementaires en vigueur sur des titres, du matériel, du mobilier ou des marchandises.

Les dispositions du présent article sont également applicables :

— aux biens mobiliers détenus par le débiteur ou par des tiers pour son compte ;

— aux créances exigibles détenues par le débiteur sur des tiers ainsi qu'à tous avoirs en comptes.

LIVRE VII

CHANGES ET MOUVEMENTS DE CAPITAUX

Art. 125. — Sont considérées, au sens de la présente ordonnance, comme résidentes en Algérie, les personnes physiques et morales qui y ont le centre principal de leurs activités économiques.

Sont considérées au sens de la présente ordonnance, comme non résidentes les personnes physiques et morales dont le centre principal des activités économiques est situé hors d'Algérie.

Art. 126. — Les résidents en Algérie sont autorisés à transférer des capitaux à l'étranger pour assurer le financement d'activités à l'étranger complémentaires à leurs activités de production de biens et de services en Algérie.

Le Conseil détermine les conditions d'application du présent article et accorde les autorisations conformément à ces conditions.

Art. 127. — La Banque d'Algérie organise le marché des changes dans le cadre de la politique de change arrêtée par le Conseil, et dans le respect des engagements internationaux souscrits par l'Algérie.

Le taux de change du dinar ne peut être multiple.

Art. 128. — Un comité mixte Banque d'Algérie – Ministère des finances est chargé de superviser la mise en œuvre de la stratégie de l'endettement extérieur et de la politique de gestion des avoirs et de la dette extérieure. Il est composé de deux membres nommés respectivement par le Gouverneur et par le ministre chargé des finances.

Art. 129. — Les mouvements financiers avec l'étranger ne doivent pas avoir pour effet direct ou indirect de créer en Algérie quelque situation que ce soit ayant un caractère de monopole, de cartel ou d'entente, et toute pratique tendant à de telles situations est prohibée.

Art. 130. — Toute société de droit algérien exportatrice, concessionnaire du domaine minier ou énergétique de l'Etat doit obligatoirement avoir et maintenir ses comptes en devises auprès de la Banque d'Algérie et effectuer ses opérations en devises par son entremise.

LIVRE VIII

SANCTIONS PENALES

Art. 131. — Le président, les administrateurs ou les directeurs généraux d'une banque ou d'un établissement financier qui, de mauvaise foi, auront fait du bien ou du crédit de l'entreprise un usage qu'ils savaient contraire à l'intérêt de celle-ci, à des fins personnelles ou pour favoriser une autre société ou entreprise dans laquelle ils étaient intéressés, directement ou indirectement, seront punis d'un emprisonnement de cinq (5) ans à dix (10) ans et d'une amende de cinq millions (5.000.000 DA) de dinars à dix millions (10.000.000 DA) de dinars, sans préjudice de l'application de peines plus graves.

Seront punis des mêmes peines le président, les administrateurs ou les directeurs généraux d'une banque ou d'un établissement financier qui, de mauvaise foi, auront fait des pouvoirs qu'ils possédaient ou des voix dont ils disposaient, en cette qualité, un usage qu'ils savaient contraire aux intérêts de l'entreprise à des fins personnelles ou pour favoriser une autre société ou entreprise dans laquelle ils étaient intéressés, directement ou indirectement, sans préjudice de l'application de peines plus graves.

Le coupable peut, en outre, être frappé pour un (1) an au moins et cinq (5) ans au plus de l'interdiction d'un ou de plusieurs des droits mentionnés à l'article 14 du code pénal et de l'interdiction de séjour.

Art. 132. — Le président, les administrateurs ou les directeurs généraux d'une banque ou d'un établissement financier qui détournent, dissipent ou soustraient, au préjudice des propriétaires, possesseurs ou détenteurs des effets, deniers, billets ou tous autres écrits contenant ou opérant obligation ou décharge qui ne leur ont été remis qu'à titre de dépôt, nantissement ou prêt sont punis d'un emprisonnement d'un (1) an à dix (10) ans et d'une amende de cinq millions de dinars (5.000.000 DA) à dix millions de dinars ((10.000.000 DA).

Le coupable peut, en outre, être frappé pour un an au moins et cinq ans au plus de l'interdiction d'un ou plusieurs des droits mentionnés à l'article 14 du code pénal et de l'interdiction de séjour.

Art. 133. — Dans les cas prévus aux articles 131 et 132 ci-dessus et lorsque la valeur des biens détournés, dissipés ou soustraits est égale ou supérieure à dix millions de dinars, la peine encourue sera la réclusion à perpétuité et une amende de vingt millions de dinars (20.000.000 DA) à cinquante millions de dinars (50.000.000 DA).

Art. 134. — Est passible des peines punissant l'escroquerie toute personne qui, agissant soit pour son compte soit pour le compte d'une personne morale, aura contrevenu à l'une des dispositions des articles 76, 80 et 81 de la présente ordonnance.

Le tribunal pourra, en outre, ordonner la fermeture de l'entreprise où aura été commise une infraction à l'article 76 ou à l'article 81 de la présente ordonnance.

Il peut également ordonner que le jugement soit publié intégralement ou par extraits dans les journaux qu'il désigne et qu'il soit affiché dans les lieux qu'il détermine, aux frais du condamné sans que ceux-ci puissent excéder le montant maximum de l'amende encourue.

Art. 135. — Quiconque aura été condamné en vertu de l'article 134 ci-dessus pour infraction à l'article 80 ci-dessus de la présente ordonnance ne pourra exercer, à quelque titre que ce soit, dans une banque, dans un établissement financier ou dans toute filiale des dits banques ou établissements financiers.

En cas d'infraction à cette interdiction, le délinquant et son employeur seront punis des peines de l'escroquerie.

Art. 136. — Tout administrateur, tout dirigeant de banque ou d'établissement financier, toute personne au service d'une telle entreprise, tout commissaire aux comptes de cette entreprise qui, après mise en demeure, ne répond pas aux demandes d'information de la commission bancaire, qui met obstacle, de quelque manière que ce soit, à l'exercice par celle-ci de sa mission de contrôle ou qui lui communique sciemment des renseignements inexacts, est puni d'un emprisonnement d'un (1) an à trois (3) ans et d'une amende de cinq millions de dinars (5.000.000 DA) à dix millions de dinars (10.000.000 DA).

Art. 137. — Seront punis d'un (1) an à trois (3) ans d'emprisonnement et d'une amende de cinq millions de dinars (5.000.000 DA) à dix millions de dinars (10.000.000 DA) les administrateurs et dirigeants de banque ou d'établissement financier ainsi que les personnes au service de ces entreprises qui :

— auront sciemment mis obstacle aux vérifications ou aux contrôles des commissaires aux comptes ou, après sommation, auront refusé la communication de toutes les pièces utiles à l'exercice de leur mission, notamment tous contrats, livres, documents comptables et registres de procès-verbaux ;

— n'auront pas dressé l'inventaire, établi les comptes annuels dans les délais prévus par la loi ;

— n'auront pas publié les comptes annuels dans les conditions prévues à l'article 103 de la présente ordonnance ;

— auront sciemment communiqué de faux renseignements à la Banque d'Algérie.

Art. 138. — Les clients de banques et établissements financiers qui commettent ou aident à commettre l'un des actes réprimés par les articles 133 et 134 ci-dessus seront punis des peines prévues par ces articles.

Art. 139. — Toute infraction aux dispositions du LIVRE VI ci-dessus et des règlements pris pour leur application sera punie d'un emprisonnement d'un (1) mois à six (6) mois et d'une amende pouvant atteindre 20% de la valeur de l'investissement.

Art. 140. — Le Gouverneur peut se constituer partie civile ès qualité dans toute procédure.

En tout état de procédure, le tribunal peut demander à la commission bancaire tous avis et informations utiles.

Art. 141. — Les règlements pris dans le cadre de la loi n° 90-10 du 14 avril 1990, modifiée et complétée, susvisée, demeurent en vigueur jusqu'à leur remplacement par des règlements pris en application de la présente ordonnance.

Art. 142. — Sont abrogées toutes dispositions contraires notamment la loi n° 90-10 du 14 avril 1990 modifiée et complétée, susvisée.

Art. 143. — La présente ordonnance sera publiée au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger le 27 Joumada Ethania 1424 correspondant au 26 août 2003.

Abdelaziz BOUTEFLIKA.

28 Joumada Ethania 1424
27 août 2003 JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE N° 52 19

Ordonnance n° 03-12 du 27 Joumada Ethania 1424 correspondant au 26 août 2003 relative à l'obligation d'assurance des catastrophes naturelles et à l'indemnisation des victimes.

Le Président de la République,

Vu la Constitution, notamment ses articles 122 et 124 ;

Vu l'ordonnance n° 74-15 du 30 janvier 1974, modifiée et complétée, relative à l'obligation d'assurance des véhicules automobiles et au régime d'indemnisation des dommages ;

Vu la loi n° 90-22 du 18 août 1990, modifiée et complétée, relative au registre de commerce ;

Vu la loi n° 90-30 du 1er décembre 1990 portant loi domaniale ;

Vu le décret législatif n° 93-03 du 1er mars 1993, modifié et complété, relatif à l'activité immobilière ;

Vu l'ordonnance n° 95-07 du 23 Chaâbane 1415 correspondant au 25 janvier 1995 relative aux assurances ;

Le Conseil des ministres entendu,

Promulgue l'ordonnance dont la teneur suit :

Article 1er. — Tout propriétaire, personne physique ou morale, autre que l'Etat, d'un bien immobilier construit, situé en Algérie est tenu de souscrire un contrat d'assurance de dommages garantissant ce bien contre les effets des catastrophes naturelles.

Toute personne physique ou morale exerçant une activité industrielle et/ou commerciale est tenue de souscrire un contrat d'assurance de dommages garantissant les installations industrielles et/ou commerciales et leur contenu contre les effets des catastrophes naturelles.

L'Etat, dispensé de l'obligation d'assurance citée ci-dessus, est tenu pour les biens dont il est propriétaire ou dont il a la garde, des obligations d'un assureur.

Art. 2. — Les effets des catastrophes naturelles, visés à l'article 1er ci-dessus, sont les dommages directs causés aux biens suite à la survenance d'un événement naturel d'une intensité anormale tel que tremblement de terre, inondation, tempête ou tout autre cataclysme.

Les modalités d'application du présent article sont précisées par voie réglementaire.

Art. 3. — Les modalités de déclaration de l'état de catastrophe naturelle sont fixées par voie réglementaire.

Art. 4. — Un document justifiant la satisfaction de l'obligation d'assurance, visée à l'alinéa 1 de l'article 1er ci-dessus, est exigé pour toute opération de cession ou location d'un bien immobilier, objet de cette obligation.

Un document justifiant la satisfaction de l'obligation d'assurance, visée à l'alinéa 2 de l'article 1er ci-dessus, doit accompagner les déclarations fiscales effectuées par les personnes assujetties à cette obligation.

Art. 5. — Les sociétés d'assurance agréées sont tenues d'accorder, aux personnes visées à l'article 1er ci-dessus, la couverture contre les effets des catastrophes naturelles, prévue par le même article.

Des clauses types réputées écrites dans les contrats, visés à l'article 1er ci-dessus, sont précisées par voie réglementaire.

Art. 6. — La couverture d'assurance, visée à l'alinéa 1er de l'article 5 ci-dessus, est accordée moyennant une prime ou une cotisation fixée en fonction du degré d'exposition au risque et des capitaux assurés.

Les tarifs, les franchises et les limites de couverture sont fixés et modifiés suivant l'évolution du risque par voie réglementaire.

Art. 7. — L'obligation, visée à l'article 1er ci-dessus, ne s'impose pas aux sociétés d'assurance à l'égard des biens immobiliers construits et des activités exercées, à compter de la publication de la présente ordonnance, en violation de la législation et de la réglementation en vigueur.

Toutefois, les sociétés d'assurance ne peuvent se soustraire à l'obligation susvisée que lors de la conclusion initiale ou du renouvellement du contrat d'assurance.

Les biens immobiliers construits et les activités exercées, antérieurement à la publication de la présente ordonnance, en violation de la législation et de la réglementation en vigueur, feront l'objet de conditions particulières de tarification.

Les modalités d'application du présent article sont précisées par voie réglementaire.

Art. 8. — Pour un même bien, tout assuré ne peut souscrire qu'un seul contrat d'assurance de même nature contre les effets des catastrophes naturelles.

Si plusieurs assurances sont contractées pour un même intérêt, les dispositions de l'article 33 de l'ordonnance n° 95-07 du 23 Chaâbane 1415 correspondant au 25 janvier 1995, susvisée, sont applicables.

Art. 9. — La garantie de l'Etat peut être accordée à un ou plusieurs réassureurs nationaux pour pratiquer les opérations de réassurance des risques résultant des catastrophes naturelles.

Les conditions d'octroi et de mise en œuvre de la garantie de l'Etat, visée à l'alinéa précédent, sont précisées par voie réglementaire.

Art. 10. — Sont exclus du champ d'application les dispositions des articles 1 à 6 ci-dessus, les dommages causés aux récoltes non engrangées, aux cultures, aux sols et au cheptel vif hors bâtiment, objet d'un dispositif spécifique.

Sont exclus également du champ d'application des dispositions des articles visés à l'alinéa précédent, les dommages subis par les corps de véhicules aériens et maritimes ainsi que les marchandises transportées.

Art. 11. — Les engagements techniques nés des opérations d'assurance des risques résultant des catastrophes naturelles visées par la présente ordonnance sont représentés par des valeurs d'Etat ou des dépôts constitués par les réassureurs.

Les modalités d'application des dispositions du présent article sont précisées par voie réglementaire.

Art. 12. — Les indemnités d'assurance dues au titre de la garantie contre les effets de catastrophes naturelles, visée par la présente ordonnance, doivent être payées dans un délai n'excédant pas les trois (3) mois à compter de la détermination, par voie d'expertise, du montant des dommages subis.

Le rapport d'expertise doit être remis, au plus tard, trois (3) mois à compter de la date de publication du texte réglementaire déclarant l'état de catastrophes naturelles.

En cas de contestation, l'assuré peut exiger une contre-expertise des dommages. Les modalités d'exercice de cette contre-expertise sont précisées dans les clauses types visées à l'article 5 ci-dessus.

Art. 13. — Toute personne physique ou morale assujettie aux dispositions de la présente ordonnance et n'ayant pas satisfait aux obligations y contenues ne peut prétendre à une quelconque indemnisation des dommages subis, par ses biens, consécutivement à une catastrophe naturelle.

Art. 14. — Tout manquement à l'obligation d'assurance, prévue à l'article 1er ci-dessus, ayant été constaté par une autorité habilitée, est puni d'une amende égale au montant de la prime ou cotisation due, augmentée d'une majoration de 20 %.

Le produit de cette amende est recouvré comme en matière d'impôts directs et reversé au profit du Trésor public.

Art. 15. — Sont abrogées toutes dispositions contraires à la présente ordonnance.

Art. 16. — Les dispositions de la présente ordonnance prendront effet une année, à compter de sa date de publication au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Art. 17. — La présente ordonnance sera publiée au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger, le 27 Joumada Ethania 1424 correspondant au 26 août 2003.

Abdelaziz BOUTEFLIKA.

DECRETS

Décret présidentiel n° 03-281 du 25 Joumada Ethania 1424 correspondant au 24 août 2003 portant transfert de crédits au budget de fonctionnement du ministère de l'intérieur et des collectivités locales.

Le Président de la République,

Sur le rapport du ministre des finances,

Vu la Constitution, notamment ses articles 77-6° et 125 (alinéa 1er) ;

Vu la loi n° 84-17 du 7 juillet 1984, modifiée et complétée, relative aux lois de finances ;

Vu la loi n° 02-11 du 20 Chaoual 1423 correspondant au 24 décembre 2002 portant loi de finances pour 2003 ;

Vu la loi n° 03-05 du 13 Rabie Ethani 1424 correspondant au 14 juin 2003 portant loi de finances complémentaire pour 2003 ;

Vu le décret présidentiel du 14 Joumada Ethania 1424 correspondant au 13 août 2003 portant répartition des crédits ouverts, au titre du budget de fonctionnement par la loi de finances complémentaire pour 2003, au budget des charges communes ;

Vu le décret exécutif n° 03-248 du 14 Joumada El Oula 1424 correspondant au 14 juillet 2003 portant répartition des crédits ouverts, au titre du budget de fonctionnement par la loi de finances complémentaire pour 2003, au ministre d'Etat, ministre de l'intérieur et des collectivités locales ;

Décrète :

Article 1er. — Il est annulé, sur 2003, un crédit de quarante sept millions deux cent quatre vingt mille dinars (47.280.000 DA), applicable au budget des charges communes et au chapitre n° 37-91 " Dépenses éventuelles — Provision groupée ".

Art. 2. — Il est ouvert, sur 2003, un crédit de quarante sept millions deux cent quatre vingt mille dinars (47.280.000 DA) applicable au budget de fonctionnement du ministère de l'intérieur et des collectivités locales, Section I - Administration générale, Sous-section I - Services centraux et au chapitre n° 34-01 "Administration centrale - Remboursement de frais".

Art. 3. — Le ministre des finances et le ministre d'Etat, ministre de l'intérieur et des collectivités locales sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent décret qui sera publié au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger, le 25 Joumada Ethania 1424 correspondant au 24 août 2003.

Abdelaziz BOUTEFLIKA.

Décret présidentiel n° 03-282 du 25 Joumada Ethania 1424 correspondant au 24 août 2003 portant transfert de crédits au budget de fonctionnement du ministère des affaires étrangères.

Le Président de la République,

Sur le rapport du ministre des finances,

Vu la Constitution, notamment ses articles 77-6° et 125 (alinéa 1er) ;

Vu la loi n° 84-17 du 7 juillet 1984, modifiée et complétée, relative aux lois de finances ;

Vu la loi n° 02-11 du 20 Chaoual 1423 correspondant au 24 décembre 2002 portant loi de finances pour 2003 ;

Vu la loi n° 03-05 du 13 Rabie Ethani 1424 correspondant au 14 juin 2003 portant loi de finances complémentaires pour 2003 ;

Vu le décret présidentiel du 14 Joumada Ethania 1424 correspondant au 13 août 2003 portant répartition des crédits ouverts, au titre du budget de fonctionnement par la loi de finances pour 2003, au budget des charges communes ;

Vu le décret présidentiel n° 03-03 du 6 Dhou El Kaada 1423 correspondant au 8 janvier 2003 portant répartition des crédits ouverts, au titre du budget de fonctionnement par la loi de finances complémentaire pour 2003, au ministre d'Etat, ministre des affaires étrangères ;

Décrète :

Article 1er. — Il est annulé, sur 2003, un crédit de trois cent dix millions de dinars (310.000.000 DA), applicable au budget des charges communes et au chapitre n° 37-91 "Dépenses éventuelles — Provision groupée".

Art. 2. — Il est ouvert, sur 2003, un crédit de trois cent dix millions de dinars (310.000.000 DA), applicable au budget de fonctionnement du ministère des affaires étrangères et au chapitre n° 42-03 intitulé "Coopération internationale".

Art. 3. — Le ministre des finances et le ministre d'Etat, ministre des affaires étrangères, sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent décret qui sera publié au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger, le 25 Joumada Ethania 1424 correspondant au 24 août 2003.

Abdelaziz BOUTEFLIKA.

Décret exécutif n° 03-283 du 26 Joumada Ethania 1424 correspondant au 25 août 2003 portant création d'un chapitre et virement de crédits, au sein du budget de fonctionnement du ministère de l'intérieur et des collectivités locales.

Le Chef du Gouvernement,

Sur le rapport du ministre des finances,

Vu la Constitution, notamment ses articles 85-4° et 125 (alinéa 2) ;

Vu la loi n° 84-17 du 7 juillet 1984, modifiée et complétée, relative aux lois de finances ;

Vu la loi n° 02-11 du 20 Chaoual 1423 correspondant au 24 décembre 2002 portant loi de finances pour 2003 ;

Vu la loi n° 03-05 du 13 Rabie Ethani 1424 correspondant au 14 juin 2003 portant loi de finances complémentaire pour 2003 ;

Vu le décret exécutif n° 03-248 du 14 Joumada El Oula 1424 correspondant au 14 juillet 2003 portant répartition des crédits ouverts, au titre du budget de fonctionnement, par la loi de finances complémentaire pour 2003, au ministre d'Etat, ministre de l'intérieur et des collectivités locales ;

Décrète :

Article 1er. — Il est créé au sein de la nomenclature du budget de fonctionnement du ministère de l'intérieur et des collectivités locales, section I — Administration générale, un chapitre n° 46-04 intitulé "Indemnisation des victimes et ayant-droits des victimes des événements ayant accompagné le mouvement pour le parachèvement de l'identité nationale".

Art. 2. — Il est annulé, sur 2003, un crédit de huit cent millions de dinars (800.000.000 DA), applicable au budget de fonctionnement du ministère de l'intérieur et des collectivités locales, section I — Administration générale, et au chapitre n° 46-03 "Indemnisation des victimes non salariés d'actes de terrorisme".

Art. 3. — Il est ouvert, sur 2003, un crédit de huit cent millions de dinars (800.000.000 DA), applicable au budget de fonctionnement du ministère de l'intérieur et des collectivités locales, section I — Administration générale, et au chapitre n° 46-04 "Indemnisation des victimes et ayant-droits des victimes des événements ayant accompagné le mouvement pour le parachèvement de l'identité nationale".

Art. 4. — Le ministre des finances et le ministre d'Etat, ministre de l'intérieur et des collectivités locales sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent décret qui sera publié au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger, le 26 Joumada Ethania 1424 correspondant au 25 août 2003.

Ahmed OUYAHIA.

ملحق رقم (05): تعديل قانون النقد والقرض 2017

4 الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة / العدد 57 — 21 محرّم عام 1439 هـ / 12 أكتوبر سنة 2017 م

قوانين

قانون رقم 17-10 مؤرخ في 20 محرم عام 1439 الموافق 11 أكتوبر سنة 2017، يتمم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض.

إنّ رئيس الجمهورية،

– بناء على الدستور، لا سيما المواد 136 و138 و140-14 و144 منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم،

– وبعد رأي مجلس الدولة،

– وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصه :

المادّة الأولى : تتمم أحكام الأمر رقم 03 -11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم، بمادة 45 مكرر تحرر كما يأتي :

"*المادة 45 مكرر:* بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة، يقوم بنك الجزائر، ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة خمس (5) سنوات، بشراء، مباشرة عن الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص، في:

– تغطية احتياجات تمويل الخزينة،

– تمويل الدّين العمومي الداخلي،

– تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

تنفّذ هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، والتي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير، إلى :

– توازنات خزينة الدولة،

– توازن ميزان المدفوعات.

http://iqtissad.blogspot.com/

تحدد آلية متابعة تنفيذ هذا الحكم من طرف الخزينة وبنك الجزائر، عن طريق التنظيم".

المادّة 2 : ينشر هذا القانون في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 20 محرم عام 1439 الموافق 11 أكتوبر سنة 2017.

عبد العزيز بوتفليقة